الدكتور محمد خروبات

أبو حاتم الرازي

وجهوده في خدمة السنة النبوية

أطروحة لنيل دكتوراه الدولة في الآداب

الجزء الثالث

التحصيل - الضبط - الأداء

"العلم لا ينال براحة الجسد"

عبد الرحمن بن أبي حاتم

تاريخ دمشق 361/53

الكتـاب : أبو حاتم الرازي (ت 277 هـ) وجهوده في خدمة السنة النبوية
الجزء الثالث
التحصيل – الضبط – الأداء
المؤلف : الدكتور محمد خروبات
الطبعـة : الأولى 2004
الطبـع : المطبعة والوراقة الوطنية - الحي المحمدي - الدادويات - مراكش
الهاتف: 91 25 30 044 / 74 37 30 044
الإيداع القانوني: 2004/1658
ردمك : 7 – 0 – 8500 - 9954

أبو حاتم الرازي

وجهوده في خدمة السنة النبوية

أطروحة لنيل دكتوراه الدولة في الآداب

التحصيل - الضبط - الأداء

3

مقدمة عامة:

إن الحمد لله نحمده ونستعينه ونستغفره، ونعوذ بالله من شرور أنفسنا ومن سيئات أعمالنا، من يهده الله فلا مضل له، ومن يضلل فلا هادي له، وأشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له، وأشهد أن محمدا عبده ورسوله.

(*يا أيها الذين آمنوا اتقوا الله حق تقاته ولا تموتن إلا وأنتم مسلمون*)[1].

(*يا أيها الناس اتقوا ربكم الذي خلقكم من نفس واحدة، وخلق منها زوجها، وبث منهما رجالا كثيرا ونساء، واتقوا الله الذي تساءلون به والارحام، إن الله كان عليكم رقيبا*)[2].

(*يا أيها الذين آمنوا اتقوا الله وقولوا قولا سديدا، يصلح لكم أعمالكم، ويغفر لكم ذنوبكم، ومن يطع الله ورسوله فقد فاز فوزا عظيما*)[3].

أما بعد:

فهذا كتابٌ يُكَوِّنُ في سلسلة هذه الدراسة الجزء الثالث متبوعا بالجزء الرابع، عالجنا فيه: (التحصيل) و(الضبط) و(الأداء)، وهي مصطلحات تبدو خفيفة المبنى لكنها عند البحث ثقيلة المعنى، لهذا السبب كسرنا الكتاب على ثلاثة فصول، كل فصل استقل ببحث عنصر منها، الفصل الأول يبحث جهود أبي حاتم الرازي في تحمل العلم وتحصيله، والثاني يكشف عن جهوده في ضبط العلم وتصحيحه، والثالث أُفرِدَ خالصا لبيان جهوده في تأدية العلم ونشره، جعلنا في كل فصل المباحث التي توائمه، وفي كل مطلب الفروع التي تلائمه، مع خُلاصةٍ عن مباحث كل فصل[4].

---

(1) – سورة آل عمران الآية 102.
(2) – سورة النساء الآية 01.
(3) – سورة الأحزاب الآية 70-71.
(4) – لم نضع لعملنا هذا خاتمة عامة لامتداد مباحثه في الجزء الذي يليه.

يضم الفصل الأول مبحثين: الأول في طرق التحصيل وفيه خمسة مطالب، والثاني في العوامل والمؤهلات التي ساعدته على التحصيل، وفيه ثلاثة مطالب.

ويضم الفصل الثاني مبحثين أيضا، الأول في طرقه في ضبط العلم وفيه أربعة مطالب، والثاني في طرقه في ضبط الراوي وفيه مطلبان عريضان.

أما الفصل الثالث والأخير فيضم ثلاثة مباحث: الأول في أقواله وإفاداته في نشر العلم، وفيه مطلبان، والثاني في طرقه في تلقين العلم وتأديته وفيه تمهيد وسبعة مطالب، والثالث في جهوده في التأليف والتصنيف. وقد أفردنا هذا الموضوع بالبحث لأن التأليف والتصنيف جزء من التلقين والأداء، ويضم هذا الفصل خمسة مطالب، المطلب الأخير منها هو في كتاب التاريخ ليحيى بن معين في الجرح والتعديل، وهو من رواية أبي حاتم الرازي عن إسحق بن منصور عن يحيى ابن معين. ولكون هذه الرواية فقدت من جملة ما فقد من مصنفات أبي حاتم قمنا بجمعها من كتاب (الجرح والتعديل) لابن أبي حاتم، ورتبناها على الطريقة المنهجية المتبعة، وقارنا تراجمها بما في أشهر الروايات عن يحيى مثل رواية عباس الدوري ورواية عثمان بن سعيد الدارمي، وأضفنا إليهما رواية أبي خالد الدقاق للاستئناس.

ولكون هذه الرواية كثيرة المادة، فاقت في حجمها ما في الجزء الثالث برمته أفردناها بجزء مستقل، وهو الجزء الرابع الذي يلي هذا مباشرة، أما من الناحية المنهجية فهما يكونان كتابا واحدا، والجزء الرابع تتمة منهجية وموضوعية للجزء الثالث، أسأل الله عز وجل أن ينفع بهما كما نفع بغيرهما، والحمد لله الذي بنعمته تتم الصالحات.

وكتبه د. محمد خروبات

بمراكش الحمراء بتاريخ 28 جمادى الثانية 1425 هـ،

الموافق لـ 15 غشت من سنة 2004 م.

الفصل الأول

جهود أبي حاتم في تحصّل العلم وتحصيله

يحتوي هذا الفصل على مبحثين: الأول في طرق التحصيل والثاني في العوامل والمؤهلات التي ساعدته عليه، وكل مبحث مكسور على مطالب وكل مطلب على عناصر.

المبحث الأول: في طرق التحصيل

حصل أبو حاتم العلم بأهم طرق التحمل وأشهرها نعرضها في خمسة مطالب:

المطلب الأول: الكتابة والسماع:

والمقصود بها: الكتابة المقرونة بالسماع، وهي الطريقة التي حصل بها أبو حاتم على علم غزير، لا تحصل إلا بالرحلة ومجالسة الشيوخ والسماع منهم والكتابة عنهم.

وقد أشاد العلماء بالسماع من لفظ الشيخ مباشرة، فجعلوه من أرقى درجات التحمل لغياب الواسطة، ولتوفر عنصر الضبط من الشيخ ومن السامع، لأن العرض بعد السماع ممكن، وسواءً ألفظ الشيخُ حفظا من صدره أو قرأ من سطره فهو واحد، وقد قرَنْتُ الكتابة هنا بالسماع لما تردد في كلام أبي حاتم في بيان وجه تحمله: (كتبت عنه)، أو في كلام عبد الرحمن: (كتب عنه أبي)، فالكتابة هنا هي حالة ملازمة للسماع، فكل ما سمعه من شيوخه كان يكتبه ليعرضه بعد ذلك عليهم.

والكتابة - عند أبي حاتم - اتخذت بعض الأشكال المختلفة، وهي أشكال طبيعية فرضتها طبيعة تحمل العلم وتدوينه، فبعضها جاء مقرونا بالسماع، وبعضها جاء منفصلا عنه.

1-• : الكتابة المقرونة بالسماع على نوعين:

النوع الأول: الكتابة سماعا من فم الشيخ مباشرة، وهي على صنفين:

أ- كتابة علم الشيخ وهو يحدث، وهذه لا خلاف فيها بين أهل العلم قاطبة.

ب- كتابة علم الشيخ وهو يقرأ، قال أبو حاتم: (كتبتُ عند عارم وهو يقرأ، وكتبتُ عند عمرو بن مرزوق وهو يقرأ)[1]. واختلف العلماء في هذا النوع

---

[1] - التقدمة ص 367.

من التحمل، هل صاحبه صحيح السماع أم لا؟ قال إبراهيم بن إسحق بن بشير الحربي الشافعي والحافظ أبو أحمد ابن عدي أبو إسحق الإسفرائني وغير واحد من الأئمة: لا يصح السماع مطلقا[1].

وأرى - والله أعلم - أن السبب في المنع عند هذه الطائفة مقيد بمن تحمل بهذه الصفة ولم يبين ذلك في لفظه، ناهيك أن أقواما تحملوا عن الشيخ، فسمعوا منه وكتبوا عنه في حال السرعة، فلم يضبطوا، وسموا ذلك سماعا، نمثل لهذه الحالة بما رواه أبو حاتم عن سعيد بن سليمان قال: (عندي عن هشيم عن منصور بن زاذان أربعمائة حديث، فأتاه الأعبر وأصحاب الحديث فأملى علينا، وجاء هارون المستملي الملقب بالديك فكان يستملي ولا يرد على أحد، ويسرع الكتابة، فترك عامة أصحاب الحديث الكتابة إلا القليل، وكنت أكتب أنا)[2].

وكيفما كان الحال فإن المعروف عن أبي حاتم والمشهور عنه أنه يفصل في تحمله، وهذا يبعده عن التدليس الفاحش.

النوع الثاني: كتابة علم الشيخ بواسطة من سمع منه، كأن يعمد إلى أحد تلامذة الشيخ، فيخرجون له أصول الشيخ فينسخها أو ينتخب منها. ومثل هذا النوع من التحمل كان لا يرويه إلا إذا كان من ناوله إياه صدوقا ثقة، وكان صاحب الحديث من الشيوخ الذين لقيهم وجلس إليهم، وسمع منهم آثارا أخرى، لأن لقاءه للشيخ وسماعه منه فيه مزية معرفة حاله، والوقوف على ضبطه وإتقانه، فحالة هذا النوع من الكتابة هو كالحالة الأولى لتوفر عامل السماع من الشيخ، وسنبين في عرض شرطه في تحمل العلم ومناقشته كيف كان حرصه على السماع أقوى من حرصه على غيره.

---

(1) - انظر تدريب الراوي. 23/2.
(2) - تقدمة المعرفة. ص 367.

2-• : وأما الكتابة غير المقرونة بالسماع فكان - في غالب الأحوال - لا يحدث بها، قال عبد الرحمن بن أبي حاتم وهو يتحدث عن عبد الله بن أحمد بن زكير بن غزوان الحنفي: (كتبنا شيئًا من حديثه في سنة ست وخمسين ومائتين، ولم يقدر لنا السماع منه)[1]، وشبيه بهذا ما قاله في المكاتبة[2]، فقد رد أبو حاتم أحاديث كاتبه بها محمد بن حفص بن عمر الدوري من سامرا[3]، وذلك بسبب عدم توفر شرط السماع من الشيخ، قال عبد الرحمن: (كتبنا من حديثه لنسمع منه، فلم يتفق لنا السماع، ووجه إليه أبي بطبقة من حديثه كتب إلينا بها)[4].

وهذا يبين أن أبا حاتم كان يكتب حديث الشيخ رغبة في أن يتصل به ليعرضها عليه حتى يتحقق سماعها منه، وفيه فوائد علمية أخرى، وهي أن وضعية الناقل لحديث الشيخ تتضح من جهة الصدق وعدمه، أو الضبط وعدمه، فإذا أقر الشيخ بأن تلك الأحاديث من حديثه سلم الناقل في صدقه، وإذا أنكرها الشيخ إنكار جحود وقع اللوم على الناقل، ورُميَ بالوضع والكذب، وإذا صوب الشيخ تلك الأحاديث، وعدلِ ما فيها من خلل اتُّـهِمَ ناقلها عنه بقلة الضبط والإتقان، ووُصِفَ بالوَهَم والضعْف.

المطلب الثاني: السؤالات:

وهو منهج من المناهج التي تلقى بها العلم، وطريقة من الطرق التي حصله بها، فلا يرقى أسلوب المعرفة عند الباحث، ولا يزيد علمه إلا إذا جالس من هو أكثر منه علما، وتوجه إليه بالسؤال في الأمور التي لا يعلمها. وهذا منهج من المناهج

---

(1) - الجرح والتعديل 6/5 رقم 29، وعبد الرحمن رافق أباه في هذه السنة خارج الري.

(2) - سيأتي الكلام عنها.

(3) - المعروف والده بأبي عمر الدوري المقرئ المشهور.

(4) - الجرح والتعديل 236/7 - 237 رقم 1297.

المطلوبة في علوم السنة بصفة عامة، وفي علم الحديث بصفة خاصة، قال الله تعالى في شأن ذلك: (*فاسألوا أهل الذكر إن كنتم لا تعلمون*)[1].

وقد اشتهرت هذه الطريقة عند علماء السلف الكبار - من المتقدمين على أبي حاتم - حين جمعوا أجوبة شيوخهم تحت صيغة سؤالات، أو جمعها تلامذتهم الذين تحملوا عنهم[2]، لكن أبا حاتم لم يُدَوِّن أجوبة شيوخه بهذه الطريقة ولا فعل ذلك ولده عبد الرحمن، ولعل المبرر في ذلك أن سؤالات أبي حاتم للشيوخ لم تكن دائبة مسترسلة، بل كانت تنابها تقطعات، كما أنها محدودة في كمها، ومختلفة في نوعها، ولم يكن أبو حاتم ينظر في أجوبة شيوخه على أنها أجوبة عن سؤالات يجب تصنيفها تحت هذا الموضوع بقدر ما كان يدونها في موطنها، لتذوب في موضوعها.

ولم تكن طريقة (السؤالات) تختلف عن السماع بل كانت تتم به، وترقى لمرتبته، لأن السائل يُحَصِّل العلم مباشرة من الشيخ، فيسمعه منه، ويضبطه عنه؛ وإذا كانت سؤالات أبي حاتم تنوعت أغراضها، وتعددت موضوعاتها في كافة مناحي السنة النبوية، فإن الغالب عليها هو الجرح والتعديل، ذلك أنها شملت البحث في أسماء الرجال وأنسابهم، وفي كناهم وألقابهم، وفي أصولهم وقراباتهم مع معرفة مراتبهم في الجرح والتعديل، وكان رحمه الله يستعمل الصيغة الملائمة في التحمل فيقول في غالب الأحيان: (سألت فلانا)، أو: (قلت لفلان). وكان يفرق بين سؤاله للشيخ مباشرة وسؤال غيره له وهو حاضر، كقوله: (سئل أحمد بن حنبل عن يحيى ابن سعيد وعبد الرحمن بن مهدي ووكيع فقال: كان يحيى أبصرهم بالرجال وأتقاهم

---

(1) - سورة النحل الآية 43، وسورة الأنبياء الآية 7.

(2) - كسؤالات علي بن المديني ليحيى بن سعيد القطان، والسؤالات لأحمد بن حنبل لمسلم بن الحجاج القشيري، وسؤالات محمد بن عثمان بن أبي شيبة لعلي بن المديني، وسؤالات إبراهيم بن عبد الله الختلي ليحيى بن معين.

حديثًا...)[1]، وكقوله: (سئل علي بن المديني من أثبت أصحاب نافع؟ قال أيوب وفضله، ومالك وإتقانه، وعبيد الله وحفظه)[2]. وسأل أبو حاتم طائفة من المشايخ مَيَّزْتُهُمْ على طبقتين:

طبقة من كبار المشايخ الموصوفين بالإمامة في النقد، وبالمعرفة في العلم، وطبقة ثانية هم دون الأولى في المعرفة والفهم، وسؤاله لهذه الطبقة كان اضطرارا لتحصيل معلومة من العلم لا توجد إلا عند هؤلاء كسؤاله لهم عن قراباتهم، وأسماء أجدادهم، ومعرفة أحوال بعض الرجال ممن هم من قطرهم إلى غير ذلك من المعارف التي يختص بها الراوي عن غيره، وسأذكر شيوخ الطبقة الأولى ثم أُثني بشيوخ الطبقة الثانية مع ذكر أسئلة أبي حاتم لكل شيخ:

أولا: **سؤالاته لشيوخ الطبقة الأولى**:

- سؤاله لعبد الأعلى بن مسهر، أبي مسهر الدمشقي (218 هـ).

- النص رقم 01 = قال أبو حاتم: (سألت أبا مسهر: هل سمع مكحول من أحد من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم؟ فقال: سمع من أنس بن مالك، فقلت له: سمع من أبي هند الداري؟ فقال: من رواه؟ قلت: حيوة بن شريح عن أبي صخر عن مكحول أنه سمع أبا هند الداري يقول: سمعت النبي صلى الله عليه وسلم[3]، فكأنه لم يلتفت إلى ذلك، فقلت له: واثلة بن الأسقع؟ فقال: من؟ قلت: حدثنا أبو صالح كاتب الليث حدثني معاوية ابن صالح عن العلاء بن الحارث عن مكحول قال: دخلت أنا وأبو الأزهر على واثلة بن الأسقع، فقلت: كأنه أومى برأسه كأنه قبل ذلك)[4].

---

[1] - تقدمة المعرفة ص 221 وص 233 وص 261.

[2] - الجرح والتعديل 256/2 رقم 915.

[3] - انظر الإصابة 447/7-448 رقم 10678.

[4] - تقدمة المعرفة ص 291-292، وتكرر النص في الجرح والتعديل 408/8 رقم 1876.

2- سؤاله للحكم بن نافع، أبي اليمان الحمصي (222 هـ)

النص رقم 02 = قال أبو حاتم: (سألت أبا اليمان عنه - يعني عبد الوهاب ابن الضحاك السلمي - فقال: لا يكتب عنه، هذا قاص)[1] .

3- سؤاله لموسى بن إسماعيل، أبي سلمة التبوذكي (223 هـ) .

النص رقم 03 = قال أبو حاتم: (قلت لأبي سلمة موسى بن إسماعيل، كتب عمرو بن مرزوق الحديث مع أبي داود الطيالسي؟ فغضب وقال: أبو داود كان يطلب الحديث مع عمرو بن مرزوق!)[2] .

4- سؤاله لسليمان بن حرب (224 هـ) .

النص رقم 04 = قال أبو حاتم: (سألت سليمان بن حرب عن خالد ابن خداش فقال: هو صدوق لا بأس به، كان يختلف معنا إلى حماد بن زيد وأثنى عليه خيرا، وقال: كان كثير الاختلاف إلى حماد بن زيد أو كثير اللزوم له)[3] .

5- سؤاله لعمرو بن عون الواسطي (255 هـ) .

النص رقم 05 = قال أبو حاتم: (سألت عمرو بن عون عن ابن خالد ابن عبد الله فقال: أكتب عنه، وحمل عليه يحيى بن معين بمرة)[4] .

6- سؤاله لإسماعيل بن عبد الله بن أويس بن مالك الأصبحي (226 هـ)

النص رقم 06 = قال أبو حاتم: (سألت إسماعيل بن أبي أويس قلت: هذا الذي يقول مالك بن أنس: حدثني الثقة من هو؟ قال: مخرمة بن بكير بن الأشج)[5] .

---

(1) - الجرح والتعديل 74/6 رقم 381.

(2) - المصدر السابق 264/6 رقم 1456.

(3) - المصدر السابق 327/3 رقم 1468.

(4) - المصدر السابق 243/7 رقم 1338، وانظر النص رقم 21.

(5) - المصدر السابق 363/8 رقم 1660.

7- سؤالاته لهشام بن عبد الملك، أبي الوليد الطيالسي (227 هـ) .

النص رقم 07 = قال أبو حاتم وهو يتحدث عن خليفة بن خياط العصفري: (كتبت من مسنده أحاديث ثلاثة عن أبي الوليد، فأتيت أبا الوليد وسألته عنها فأنكرها وقال: ما هذه من حديثي، فقلت: كتبتها من كتاب شباب العصفري، فعرفه وسكن غضبه)[1] .

النص رقم 08 = قال أبو حاتم: (سألت أبا الوليد الطيالسي عن هذا الحديث[2] فقال: (ما تصنعون بهذا، هو خطأ، قلنا: وما الصحيح يا أبا الوليد ؟ قال: ما حدثنا حماد بن سلمة عن ثابت عن ابن عمر بن أبي سلمة عن أبيه عن أم سلمة عن النبي صلى الله عليه وسلم)[3]، وقال أبو حاتم: (فقلت له: قد حدث به أبو داود الطيالسي عن الحكم فلم يبال به، ولم يحدثنا به)[4] .

8- سؤالاته للإمام يحيى بن معين (233 هـ) .

النص رقم 09 = قال أبو حاتم: (أتيت يحيى بن معين أيام العشر، عشر ذي الحجة، وكان معي شيء مكتوب - يعني تسمية ناقلي الآثار - وكنت أسأله خفيا فيجيبني، فلما أكثرت عليه قال: عندك مكتوب؟ قلت: نعم فأخذه فنظر فيه، فقال: أياما مثل هذا، وذكر الناس فيها، فأبى أن يجيبني، وقال: لو سألت من حفظك شيئا لأجبتك، فأما أن تدونه فإني أكره)[5] .

---

(1) – الجرح والتعديل 378/3 رقم 1728.

(2) – هو حديث رواه الحكم بن عطية عن ثابت عن أنس عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه تزوج أم سلمة، انظر العلل 404/1 رقم 1209.

(3) – المصدر السابق 404/1 رقم 1209.

(4) – المصدر السابق 404/1 رقم 1209.

(5) – تقدمة المعرفة ص 317.

النص رقم 10: قال أبو حاتم: (سألت يحيى بن معين عن أيوب بن عتبة فقال: ليس بشيء)[1].

النص رقم 11: قال أبو حاتم: (سألت يحيى بن معين عن أبي بكر بن أبي مريم فضعفه)[2].

النص رقم 12: قال أبو حاتم: (سألت يحيى بن معين عن زيد بن يحيى الدمشقي فقال: قد كتبت عنه، وكان صاحب رأي)[3].

النص 13: قال أبو حاتم: (سألت يحيى بن معين عن خليد بن دعلج فقال: ضعيف الحديث)[4].

النص رقم 14: قال أبو حاتم: (سألت يحيى بن معين عن سعيد بن سلمة المديني فلم يعرفه)، وعلق بقوله: (يعني فلم يعرفه حق معرفته)[5].

النص رقم 15: قال أبو حاتم: (سألت يحيى بن معين عن أبي أيوب الدمشقي - سليمان بن عبد الرحمن - فقال: ليس به بأس، وهشام بن عمار أكيس منه)[6].

النص 16: قال أبو حاتم: (سألت يحيى بن معين عنه - يعني سلم ابن محمد الوراق - فلم يرضه وتكلم فيه)[7].

---

(1) - الجرح والتعديل 253/2 رقم 907.

(2) - المصدر السابق 405/2 رقم 1590.

(3) - المصدر السابق 575/3 رقم 2603.

(4) - المصدر السابق 384/3 رقم 1759.

(5) - المصدر السابق 29/4 رقم 117.

(6) - المصدر السابق 129/4 رقم 559.

(7) - المصدر السابق 269/4 رقم 1159.

النص رقم 17: قال أبو حاتم: (سألت يحيى بن معين عن صفوان ابن عمرو فأثنى عليه خيرا)[1].

النص رقم 18: قال أبو حاتم: (سألت يحيى بن معين وقلت له: حدثنا أحمد ابن حنبل بحديث إسحق الأزرق عن شريك عن بيان عن قيس عن المغيرة ابن شعبة عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال: (أبردوا بالظهر)، وذكرته للحسن بن شاذان الواسطي فحدثنا به، وحدثنا أيضا عن إسحق عن شريك عن عمارة بن القعقاع عن أبي زرعة عن أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم بمثله، قال يحيى، ليس له أصل، وإنما نظرت في كتاب إسحق فليس فيه هذا)[2].

النص رقم 19: قال أبو حاتم: (سألت يحيى بن معين عن مهران والأشجعي فقال: الأشجعي أحب إلينا)[3]. والأشجعي هو عبيد الله بن عبيد الرحمن أبو عبد الرحمن الكوفي[4].

النص رقم 20: قال أبو حاتم: (سألت يحيى بن معين عن عمرو ابن شعيب فقال: ما شأنه؟ وغضب وقال: ما أقول فيه، روى عنه الأئمة)[5].

النص رقم 21: قال أبو حاتم: (سألت يحيى بن معين عن محمد بن خالد ابن عبد الله هذا، قال: ذاك رجل سوء، كذاب)[6].

---

(1) - العلل 422/4 رقم 1852.

(2) – المصدر السابق 136/1- 137 رقم 378.

(3) - الجرح والتعديل 324/5 رقم 1539، والخبر أخرجه الخطيب في تاريخه بسنده إلى أبي حاتم وفيه: (سألت يحيى بن معين عن الأشجعي ومهران بن أبي عمر بن سفيان فقال: الأشجعي، كأنه قدمه، ومهران كانت فيه عجمة)، انظر تاريخ بغداد 312/10.

(4) – له ترجمة في تاريخ بغداد 311/10 رقم 5459.

(5) - الجرح والتعديل 239/6 رقم 1323.

(6) – المصدر السابق رقم 243/7 رقم 1338.

النص رقم 22: قال أبو حاتم: (سألت يحيى بن معين عن ابن أبي نعيم يعني محمد بن موسى الواسطي، فقال: ليس بشيء)[1].

النص رقم 23: قال أبو حاتم: (سألت يحيى بن معين عن منصور ابن أبي مزاحم فأثنى عليه وقال: كتبت عنه أحاديث ابن أبي الوضاح على الوجه)[2].

النص رقم 24: قال أبو حاتم: (سألت يحيى بن معين عن مندل وحبان أيها أحب إليك؟ فقال: ما بهما بأس)، ومندل هو ابن علي العنزي وحبان هو أخوه، وهما كوفيان[3].

النص رقم 25: قال أبو حاتم (سألت يحيى بن معين عن أبي معبد مولى ابن عباس فقال: اسمه نافذ، مديني ثقة)[4].

النص رقم 26: قال أبو حاتم: (سألت يحيى بن معين عن يحيى بن العلاء فقال: ليس بشيء)[5].

9- سؤالاته لعلي بن عبد الله المديني (234 هـ).

النص رقم 27: قال أبو حاتم: (سألت علي بن المديني من أوثق أصحاب الثوري قال: وكيع من الثقات)[6].

النص رقم 28: قال أبو حاتم: (سألت علي بن المديني من أوثق أصحاب الثوري. قال: يحيى القطان)[7].

---

(1) - الجرح والتعديل 8/83-84 رقم 349.
(2) - المصدر السابق 8/170 رقم 756.
(3) - المصدر نفسه 8/434-435 رقم 1987.
(4) - المصدر السابق 8/508 رقم 2321.
(5) - المصدر السابق 9/180 رقم 744.
(6) - التقدمة ص 230.
(7) - المصدر السابق ص 247.

النص رقم 29: قال أبو حاتم: (سألت علي بن المديني عن بكر بن خنيس فقال: للحديث رجال)[1] .

النص رقم 30: قال أبو حاتم: (سألت علي بن المديني عن عبد الرحمن ابن عمار الذي يحدث عن القاسم بن محمد عن عائشة فقال: شيخ مديني)[2] .

النص رقم 31: قال أبو حاتم: (سألت علي بن المديني من أوثق أصحاب الثوري؟ قال: يحيى القطان وعبد الرحمن بن مهدي ووكيع وأبو نعيم)[3]، وفي رواية: (وأبو نعيم من الثقات)[4] . وفي رواية أخرى: (هؤلاء الثقات)[5] .

النص رقم 32: قال أبو حاتم: (سألت علي بن المديني عن أبي بحر البكراوي - وهو عبد الرحمن بن عثمان فسكت)، وعلق أبو حاتم فقال: (فظننت أنه لا يجسر أن يذكره بسوء لأن له عشرة وأهل بيت)، وفي رواية أخرى لأبي حاتم عن علي بن المديني أنه قال في الراوي: (ذهب حديثه)[6] .

النص رقم 33: قال أبو حاتم: (سألت علي بن المديني عن غالب الجزري - غالب بن عبيد الله - فقال: ما كتبت منذ صغري إلى الآن من حديثه شيئًا)[7] .

النص رقم 34: قال أبو حاتم: (سألت علي بن المديني من أثبت أصحاب يحيى بن أبي كثير؟ قال: هشام الدستوائي، قلت ثم من؟ قال: ثم الأوزاعي وحسين

---

(1) - الجرح والتعديل 384/28 رقم 1497.

(2) - المصدر السابق 271/5 رقم 1280.

(3) - المصدر السابق 289/5 رقم 1382. والمصدر السابق 151/9 رقم 624. وانظر النص رقم 27 و28.

(4) - المصدر السابق 62/7 رقم 353.

(5) - المصدر السابق 38/9 رقم 168.

(6) - المصدر السابق 265/5 رقم 1252.

(7) - المصدر السابق 48/7 رقم 282.

المعلم وحجاج الصواف، وأراه ذكر علي بن المبارك، فإذا سمعت عن هشام عن يحيى فلا ترد به بدلا)[1].

النص رقم 35: قال أبو حاتم: (سألت علي بن المديني عن الوليد بن محمد الموقري فقال: يروي عنه أهل الشام، وأرى أن كتبه من نسخ الزهري من الديوان)[2].

النص رقم 36: قال أبو حاتم: (قلت لعلي بن المديني: معاوية بن هشام وقبيصة والفريابي؟ قال: متقاربون)[3].

10- سؤالاته لمحمد بن عبد الله بن نمير، (234 هـ)

النص رقم 37: قال أبو حاتم: (سألت محمد بن عبد الله بن نمير عن حديث كتبه عن ثابت بن موسى عن شريك عن الأعمش عن أبي سفيان عن جابر عن النبي صلى الله عليه وسلم قال: من صلى بالليل حسن وجهه بالنهار، قال: هذا حديث منكر)[4].

النص رقم 38: قال أبو حاتم: (سألت ابن نمير عن أبي اليقظان فضعفه وقال: اسمه عثمان بن عمير)[5].

11- سؤالاته لعبد الله بن محمد بن إبراهيم، أبي بكر أبي شيبة (235 هـ).

النص رقم 39: قال أبو حاتم: (سألت أبا بكر بن أبي شيبة عنه - يعني محمد بن عبد الرحمن بن الحسن الجعفي - فقال: كان يحفظ الحديث، وكان جيد الحفظ للمسند وللمنقطع، سكن دمشق)[6].

---

(1) - الجرح والتعديل 60/9 رقم 240.

(2) - المصدر السابق 15/9 رقم 65.

(3) - المصدر السابق 385/8 رقم 1759.

(4) - تقدمة المعرفة ص 327.

(5) - تقدمة المعرفة ص 328.

(6) - الجرح والتعديل 313/7 رقم 1701.

النص رقم 40: قال أبو حاتم: (سألت أبا بكر بن أبي شيبة عن واصل ابن السائب الرقاشي فقال: ضعيف)[1].

12- سؤالاته للإمام أحمد بن حنبل (241 هـ).

النص رقم 41: قال أبو حاتم: (سألت أحمد بن حنبل عن إسماعيل ابن أبي عياش فقال: في روايته عن أهل العراق وأهل الحجاز بعض الشيء وروايته عن أهل الشام كانت أثبت وأصح)[2].

النص رقم 42: قال أبو حاتم: (سألت أحمد بن حنبل عن جابر الجعفي فقال: تركه عبد الرحمن ويحيى)[3].

النص رقم 43: قال أبو حاتم: (سألت أحمد بن حنبل عن حديثه سليمان ابن موسى عن الزهري عن عروة عن عائشة عن النبي صلى الله عليه وسلم: قال لا نكاح إلا بولي، وذكرت له حكاية ابن علية فقال: كتب ابن جُريج مدونة فيها أحاديثه ومن حدث عنهم، ثم لقيت عطاء ثم لقيت فلانا فلو كان محفوظا عنه لكان هذا في كتبه ومراجعاته)[4].

النص رقم 44: قال أبو حاتم: (سألت أحمد بن حنبل عن مالك وعبيد الله وأيوب أيهم أثبت في نافع؟ فقال: عبيد الله أثبتهم وأحفظهم وأكثرهم رواية)[5].

النص رقم 45: قال أبو حاتم: (سألت أحمد بن حنبل عن ولد زيد ابن أسلم: أيهم أحب إليك؟ قال: أسامة، قلت ثم من؟ قال عبد الله، ثم ذكر عبد الرحمن وضجع في عبد الرحمن)[6].

---

(1) - المصدر السابق 31/9 رقم 140.
(2) - المصدر السابق 192/2 رقم 650.
(3) - الجرح والتعديل 498/2 رقم 2043.
(4) - العلل 408/1 رقم 1224.
(5) - الجرح والتعديل 326/5 رقم 1545.
(6) - المصدر السابق 233/5 رقم 1107 وتقدم النص في المصدر السابق 59/5 رقم 275.
وضجع لغة تعني وهن، وضجع فيه: وهن أمره، فهو مصطلح حديثي يعني أن الناقد لا يرضى الراوي، كأنه للجرح. انظر لسان العرب 22/8، مادة (ضجع).

النص رقم 46: قال أبو حاتم: (سألت أحمد بن حنبل عنه - يعني عمرو ابن حمران البصري ساكن الري - فقال: هذا بصري وقع إليكم أنتم أعلم به، كيف هو وكيف حديثه؟ قلت: صالح الحديث)[1].

النص رقم 47: قال أبو حاتم لأحمد بن حنبل: (عمن ترى أن أكتب المصنفات عن محمد ابن عيسى بن الطباع أو أبي بكر بن شيبة أو إبراهيم ابن موسى؟ قال: عن محمد بن عيسى)[2].

13- سؤالاته لعبد الرحمن بن إبراهيم الملقب بدحيم، المتوفى سنة 245 هـ.

النص 48: قال أبو حاتم: (قلت لدحيم: صدقه السمين؟ قال: محله الصدق، غير أنه كان يشوبه القدر، وقد حدثنا بكتبه عن ابن جرير وسعيد ابن أبي عروبة، وكتب عن الأوزاعي ألفاً وخمسمائة حديث، وكان صاحب حديث، كتب إليه الأوزاعي في رسالة القدر يعظه فيها)[3].

النص رقم 49: قال أبو حاتم: (سمعت دحيما وسألته عن شعيب ابن رزيق فقال: لا بأس به)[4].

النص رقم 50: قال أبو حاتم: (سألت دحيما عن الشعيثي - يعني محمد ابن عبد الله ابن مهاجر - فقال: كان ثقة، وكان قديما يروي عن مكحول)[5].

النص رقم 51: قال أبو حاتم: (سألت دحيما عن عبد الله بن محمد الصنعاني فكأنه ضجع فقلت: هو أثبت أو عقبة بن علقمة؟ قال: ما أقربهما)[6].

---

(1) - الجرح والتعديل 227/6 رقم 1263.
(2) - المصدر السابق 38/8- 39 رقم 175.
(3) - المصدر السابق 429/4 رقم 1890.
(4) - المصدر السابق 346/4 رقم 1510.
(5) - المصدر السابق 304/7 -305 رقم 1654.
(6) - المصدر السابق 369/5 رقم 1728.

النص رقم 52: قال أبو حاتم: (سألت دحيما قلت: ابن أبي العشرين أحب إليك أو الوليد بن مزيد ؟ فقال: ابن أبي العشرين كاتب الأوزاعي أحب إلي، قلت: ابن أبي العشرين كان صاحب حديث؟ فأومأ برأسه، أي لا)[1].

النص رقم 53: قال أبو حاتم: (سألت دحيما عن يزيد بن ربيعة فقال: كان في بدء أمره مستويا ثم اختلط قبل موته، قيل له: فما تقول فيه؟ قال: ليس بشيء، وأنكر أحاديثه عن أبي الأشعث)[2].

14- سؤاله لمحمد بن عبد الله بن إسماعيل، ابن أبي الثلج (257 هـ).

النص رقم 54: قال أبو حاتم: (سألت ابن أبي الثلج عنه - يعني سليم ابن منصور بن عمار، أبا الحسن - فقلت له: إنهم يقولون كتب عن ابن علية وهو صغير فقال: لا، كان هو أسن منا)[3].

ثانيا: سؤالاته لشيوخ الطبقة الثانية:

1- سؤاله لثابت بن محمد الزاهد، أبي محمد، ويقال أبي إسماعيل المتوفى سنة 215 هـ.

النص رقم 55: قال أبو حاتم: (سألت ثابت بن محمد الزاهد عنه - يعني محمد بن سفيان بن وردان الكوفي - فعرفه بالعلم، وأثنى عليه خيرا)[4].

2- سؤاله لعيسى بن تليد الرعيني القتباني المصري (219 هـ).

النص رقم 56: قال أبو حاتم: (سألت عنه سعيد بن عيسى بن تليد فثبطني عنه، وقال: الحديث الذي يحدث به موضوع أو نحو هذا)، يعني بذلك فضالة بن مفضل بن فضالة البصري أبا ثوابة[5].

---

(1) - الجرح والتعديل 11/6 رقم 49.
(2) - المصدر السابق 261/9 رقم 1101.
(3) - المصدر السابق 216/4 رقم 942.
(4) - المصدر السابق 275/7 رقم 1490.
(5) - انظر المصدر السابق 79/7 رقم 447.

3- سؤاله لإبراهيم بن موسى الرازي الصغير، المتوفى بعد العشرين ومائتين.

النص رقم 57: قال أبو حاتم: (قلت لإبراهيم بن موسى: ابن شهاب عندك فقيه؟ فقال: نعم، فقيه وجعل يفخم أمره)[1].

4- سؤاله لعبد السلام بن مطَهَّر بن حسام، أبو ظفر البصري المتوفى سنة 224 هـ.

النص رقم 58: قال أبو حاتم: (قلت لأبي الظفر عبد السلام بن مطهر: مسلم العجلي لقي عليا رضي الله عنه؟ قال: كذا يقولون)[2].

5- سؤاله ليزيد بن عبد ربه، أبي الفضل الزبيدي الحمصي (224 هـ).

النص رقم 59: قال أبو حاتم: (قلت لأبي الفضل يزيد بن عبد ربه، أله صحبة؟ قال: أحسب ذلك)، والكلام عن ابن الشيبان الذي روى عن النبي صلى الله عليه وسلم أن حمزة قتل من المشركين أحدا وثلاثين رجلا ثم قتله وحشي[3].

6- سؤاله لإسماعيل بن موسى، أبي محمد أو أبي إسحق الكوفي المتوفى سنة 245 هـ.

النص رقم 60: قال أبو حاتم: (سألت إسماعيل بن موسى عن قرابته من السُدّي فأنكر أن يكون ابن ابنته، وإذا قرابته منه بعيدة)[4].

7- سؤاله لهارون بن موسى الفروي المدني المتوفى سنة 253 هـ

النص رقم 61: قال أبو حاتم: (سألت هارون بن موسى الفروي هل سمعت من عبد الله بن نافع عن عاصم بن عمر كتاب الناسخ والمنسوخ؟ فقال: لا، وعاصم ليس بقوي)[5].

---

(1) - الجرح والتعديل 74/8 رقم 318.
(2) - المصدر السابق 200/8 - 201 رقم 881.
(3) - المصدر السابق 321/9 رقم 1396.
(4) - المصدر السابق 196/2 رقم 666.
(5) - المصدر السابق 347/6 رقم 1915.

8- سؤاله لإبراهيم بن أبي بكر بن عياش الكوفي.

النص رقم 62: قال أبو حاتم: (سألت إبراهيم بن أبي عياش عن اسم أبيه فقال: اسمه وكنيته واحد)[1].

9- سؤاله لمحمد بن عبد الرحمن بن الحسن الجعفي، نزيل دمشق (260 هـ)

النص رقم 63: قال أبو حام: (سألت: محمد بن عبد الرحمن ابن أخي حسين الجعفي عن عبد الرحمن بن يزيد فقال: قدم الكوفة، وعبد الرحمن بن يزيد ابن تميم، ويزيد ابن يزيد بن جابر، ثم قدم عبد الرحمن بن يزيد بن جابر بعد ذلك بدهر، فالذي يحدث عنه أبو أسامة ليس هو ابن جابر هو عبدا لرحمن بن يزيد بن تميم)[2].

10- سؤاله لشعيب بن شعيب بن إسحق الدمشقي المتوفى سنة 264 هـ.

النص رقم 64: قال أبو حاتم: (سألت شعيب بن شعيب - وكان ختن زيد بن على ابنته، فسألته أن يخرج إلي كتاب عبد الله بن العلا، فأخرج إلي الكتاب، فطلبت هذا الحديث[3]. وحديثا آخر عن أبي عبيد الله ومسلم ابن مشكم عن أبي ثعلبة عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه سأله عن الإثم والبر، فلم أجد لهما أصلا في كتابه، وليس هما بمنكرين، يحتمل)[4].

11- سؤاله لمحمود بن عيسى بن سميع، أبي الحسن الدمشقي.

النص رقم 65: قال أبو حاتم: (سألت محمود بن عيسى بن سميع عن هذا الحديث[5]، فحدثني وقال: في كتاب ابن سميع حدثني رجل من أهل المدينة عن أبي ذئب)[6].

---

(1) - الجرح والتعديل 349/9 رقم 1565.
(2) - المصدر السابق 300/5 رقم 1423.
(3) - انظر العلل 239/2 رقم 2208.
(4) - المصدر السابق 240-239/2
(5) - المصدر السابق 425/2 رقم 2782.
(6) - المصدر السابق.

12- سؤاله لعبد الرحمن بن عبد الله بن عبد الرحمن:

النص 66: قال أبو حاتم: (سألت عبد الرحمن بن عبد الله بن عبد الرحمن ابن عبد العزيز ابن أبي محمد بن أبي عطية المذبوح عن اسم جده فقال: عبد الرحمن بن قيس بن سواد، وإنما سمي المذبوح لأنه أصابه سهم وهو مع أبي عبيدة بن الجراح باليرموك فقطع جلده ولم يحز الأوداج، فكان إذا شرب الماء يرى مجراه، عاش زمانا طويلا، فلذلك سمي المذبوح)[1].

المطلب الثالث المذاكرة:

تحمل أبو حاتم بالمذاكرة علما كثيرا، فكانت لا تفوته جلسة إلا ويذاكر فيها الشيوخ، فيسمع منهم ويكتب عنهم، وكان يذاكر أقرانه ومن دونه ومن فوقه، وما ذاك إلا زيادة في التحصيل ورغبة في معرفة ما ليس عنده. قال أبو حاتم: (قلت على باب أبي الوليد الطيالسي: من أغرب عليَّ حديثا غريبا مسندا صحيحا لم أسمع به فله علي درهم يتصدق به)[2]. ، وقال: (وقد حضر على باب أبي الوليد خلق من الخلق أبو زرعة فمن دونه)[3]. وعلل أبو حاتم فعله هذا بقوله: (وإنما كان مرادي أن يُلْقى عَلَيَّ ما لم أسمع به فيقولون هو عند فلان فأذهب فأسمع، وكان مرادي أن أستخرج منهم ما ليس عندي، فما تهيأ لأحد منهم أن يغرب عَلَيَّ حديثا)[4]، وهي طريقة في استخراج العلم لم تعهد لأحد قبله ولا وقفنا على أحد نهجها بعده، ولذلك بقي هذا القول المنسوب إليه مثبتا في المصادر كالنار على العلم[5].

---

(1) - الجرح والتعديل 277/5 رقم 1315.

(2) - تقدمة المعرفة ص 355، وأخرج هذا النص مسندا إلى أبي حاتم ابن الجوزي في المنتظم 285/12 رقم 1847.

(3) - تقدمة المعرفة ص 355، والمنتظم 285/12.

(4) - تقدمة المعرفة ص 355، والمنتظم 285/12.

(5) - انظر تهذيب الكمال 386/19 رقم 5050، وتاريخ بغداد 75/10، وسير أعلام النبلاء 255/13، وتذكرة الحفاظ 2/(567-569)، وتهذيب التهذيب 66/13 رقم 252، وطبقات الشافعية 209/2.
والبداية والنهاية 63/11، والأنساب 279/2-280، وطبقات علماء الحديث 261/2-262 رقم 561.

من الذين تحمل عنهم في المذاكرة:

1- أحمد بن محمد بن موسى بن داود بن عبد الرحمن العطار، مكي قال عبد الرحمن: (كتب عنه أبي بمكة في المذاكرة)[1].

2- عثمان بن علي بن شعيب، أبو عمرو البغدادي، كتب الحديث عن أبي حاتم بالشام، كان من الحفاظ، قال عبد الرحمن: (سمع منه أبي في المذاكرة وكتب عنه)[2].

3- محمد بن إبراهيم الأنماطي البغدادي، المعروف بمربع، من الحفاظ، قال عبد الرحمن: (كتب عنه أبي في المذاكرة ...)[3].

4- محمد بن نباتة السري، قال عبد الرحمن: (سمع منه أبي في المذاكرة حديثا فاستحسنه فكتبه ...)[4].

المطلب الرابع: المطالعة والقراءة:

كان لأبي حاتم رحمه الله شغف كبير في مطالعة الكتب[5]، ورغبة كبيرة في الوقوف على ما فيها لأن الكتاب عنده أضبط من الحفظ، فكم من راو اعتصم بكتابه فحدث بما فيه فسلم من الأوهام والأخطاء، وسلم عمله من القوادح والعوارض، وكم من راو ضاع كتابه فحدث من حفظه، أو حدث من الحفظ مع وجود الكتاب فأخطأ وخالف، فأمضوا عليه خطأه، لذلك كان أبو حاتم - في الغالب - يروم جهة الحفاظ أصحاب الكتب، وإذا أراد أن يتحقق من مسألة

---

(1) - الجرح والتعديل 73/2 رقم 139.

(2) - المصدر السابق 160/6 رقم 881.

(3) - المصدر السابق 187/7 رقم 1062.

(4) - المصدر السابق 110/8 رقم 489.

(5) - أعني بـ (مطالعة الكتب): العلم بما فيها، وهو الثابت لغة، انظر لسان العرب 174/8 مادة (طلع).

طلب الكتاب، قال: (سألت شعيب بن شعيب (....) أن يخرج إليّ كتاب عبد الله بن العلا فأخرج إلي الكتاب)[1].

ولا تخفى أهمية الكتاب في ضبط الحديث، فكم من حديث رووه عن شيخ معين، فلما عادوا إلى كتابه لم يقعوا له على أصل، فاعتل الحديث بذلك، من ذلك أن أبا حاتم سئل عن حديث رووه عن يحيى بن الضريس عن سفيان الثوري عن الأعمش عن أبي وائل عن عبد الله ... فقال: (فنظروا في كتب يحيى فلم يصيبوه عن الثوري)[2]، فلذلك جعل أبو حاتم مطالعة الكتب وتفحصها والنظر في أحاديث أصحابها شرطا في عدالة الراوي، فالراوي لا يعد من أهل العلم إلا بهذا الشرط، فكيف يحكم للراوي بالعلم والمعرفة وهو لم يطالع الكتاب قط؟ قال أبو حاتم في تعليل سند حديث: (حفص هذا لا أعرفه مجهول، وميمون لم يكن ممن قرأ الكتب)[3].

والكتب عند أبي حاتم ليست في منزلة واحدة، فهي تختلف أهميتها باختلاف نوع الحديث المجموع فيها، وباختلاف درجة مصنفيها، فمن الكتب ما صنفها الثقات المتقنون فهذه لا محيد عنها، ومن الكتب ما صنفها رجال صدوقون، لكن الغالب عليهم الوهم والخطأ، فهؤلاء كان أبو حاتم ينتخب من مصنفاتهم فيفرد الحديث السليم من الضعيف، وربما انتقى الضعيف ليعرفه ويميزه، ومن الكتب ما صنفها رجال ضعاف، أغلب ما فيها: الضعيف والمنكر والموضوع، فهذه كان لا يلتفت إليها غير أنه إذا سئل عن حديث من أحاديث

---

(1) - العلل 239/2 –240 رقم 2208.

(2) – المصدر السابق 316/2 رقم 2464.

(3) - انظر المصدر السابق 2/رقم 1922، وحفص الذي قصد هو حفص بن غياث البصري لا الكوفي، وميمون هو ابن مهران.

هؤلاء كان يبين درجة ضعفه، ويبين أنه وقف عليه في كتبهم. من ذلك أنه سئل عن حديث أن النبي صلى الله عليه وسلم نهى عن حلق القفا إلا عند الحجامة فقال: (رأيت هذا الحديث في كتاب سليمان بن شرحبيل فلم أكتبه، وكان سليمان عندي في حيز لو أن رجلا وضع له لم يفهم، وكان هشام بن عمار كلما دفع إليه قرأه، وكذا كان هشام بن خالد كانوا لا يميزون، وكان دحيم يميز ويضبط حديث نفسه)[1].

إن النظر في مصنفات أهل العلم حقَّقَ لأبي حاتم ثلاثة مسائل علمية عالية:

1- الزيادة في تحصيل العلم بكتابته، مع ما يتبع هذه الكتابة من ضبط ونقد، قال عبد الرحمن بن أبي حاتم: (سمعت أبي وأبا زرعة ورأيا في كتاب رواه عباس الدوري عن يحيى بن معين قال: ثواب بن عتبة ثقة، فأنكرا جميعا ذلك)[2].

2- الوقوف على الأحاديث في أصلها، فما كان له أصل في المصدر تابع سنده ومتنه، وجل الأحاديث التي وقف على عللها إنما وقف عليها في أصول جمعتها[3].

3- معرفة أحوال الرواة، لأن حال الراوي يحدده بعض العلم الذي رواه، وما آفة الأخبار إلا رواتها، لذلك كان أبو حاتم يطالع الكتب مطالعة دقيقة، ويقرؤها بتدبر ووعي.

وسأقدم - كشاهد على ما ذكرته - نماذج من الكتب والأصول التي طالعها، والمزية العلمية التي حصلها من هذه المطالعة:

- كتاب (فوائد الرازيين) لأبي زرعة الرازي، طالعه أبو حاتم ووقف عليه، وهذا يدل على أنه بدأ بكتب الرازيين قبل غيرهم، قال وهو يتحدث عن إسماعيل بن قيس، أبي مصعب الأنصاري: (وأتعجب من أبي زرعة حين أدخل

---

[1] - العلل 316/2 رقم 2462.

[2] - الجرح والتعديل 471/2 رقم 1915.

[3] - انظر على سبيل المثال لا الحصر: العلل 343/2 رقم 2556 و 343/2 رقم 2555.

حديثه عن ابن عبد الملك بن شيبة في فوائده، ولا يعجبني حديثه، وكان عنده كتاب عن أبي حازم فضاع، ولم يكن عنده كتاب إلا عن يحيى بن سعيد الأنصاري، قاله عبد الرحمن بن شيبة)[1].

- كتاب (الصلاة) للوليد بن مسلم، جمع فيه أحاديث الصلاة، وقف عليه أبو حاتم وطالعه، ونفى نسبة حديث: (أسوأ الناس سرقة الذي يسرق صلاته) لكتاب الوليد، فأعل الحديث بهذا المقتضى[2].

- محمد بن يزيد الأسلمي له كتب في الحديث، وقف عليها أبو حاتم، وفيها الضعيف والمعل، أوقفه أبو حاتم على بعضها، وقال: (ظننت أن إنسانا ذاكره فسرقه منه وكتبه، أسأل الله السلامة)[3].

- كتاب (المعراج) لمحمد بن حسان الكوفي، اطلع عليه فوجد أغلب ما فيه كذباً، فوصف صاحبه بالكذب[4].

- إبراهيم بن موسى له كتب صنفها في العلم، طالعها أبو حاتم، فرأى فيها سؤالات من إبراهيم في مسائل يسأل عنها الإمام أحمد بن حنبل[5].

- عبد السلام بن حرب، له أصول في العلم، استفادها منه عبد المومن ابن علي، وكان عبد السلام بن حرب قرأها عليه ثم أجازه بها، هذه الأصول أخرجها عبد المومن بن علي لأبي حاتم الرازي، فطالعها ونظر فيها[6].

---

(1) - الجرح والتعديل 193/2 رقم 653، ولأبي زرعة كتب أخرى منها كتاب "المختصر" ذكره ابن أبي حاتم في العلل 46/1 رقم 104.

(2) - انظر العلل 170/1 رقم م487.

(3) - العلل 136/2 رقم 1902، انظر الميزان 67/4 رقم 8321.

(4) - الجرح والتعديل 238/7 رقم 1308، والميزان 512/3 رقم 7370.

(5) - تقدمة المعرفة ص 299.

(6) - الجرح والتعديل 66/6 رقم 348.

- كتاب (السير) لمحمد بن حسن، طالعه أبو حاتم فوجد فيه أحاديث غير مضبوطة، قال أبو حاتم: (فلم يضبطه عن محمد بن الحسن، فرووا عن محمد ابن الحسن عن الواقدي أحاديث، ورووا الباقي عن محمد بن الحسن عن مشايخ الواقدي مثل خارجة بن عبد الله بن سليمان بن زيد بن ثابث وعن محمد ابن هلال وعن الضحاك بن عثمان، وهذا كله عن الواقدي، فجعلوه عن محمد ابن الحسن عن هؤلاء المشايخ)[1].

- كتاب المبتدأ وكتاب المبعث لمحمد بن عمران أخي عبد الله بن عمران الأصبهاني، رواه محمد بن عمران عن سلمة بن الفضل، وهذان الكتابان وقف عليهما أبو حاتم، قال: (وكان قد رأى في المنام كأن آت - كذا، والصواب آتيا - أتاه فأخذ كتاب المبتدأ ومر به فكان لا يحدث بكتاب المبتدأ ويحدث بالمبعث)[2].

- كتاب مقاتل بن محمد، اطلع عليه أبو حاتم، ورأى في أوله حديثاً لا أصل له[3].

- كتاب هشام بن عمار، وقف عليه أبو حاتم قديما، وكان هشام بن عمار قديما أصح، لأنه كان يقرأ من أصله، لكن لما كبر تغير فصار يُلقن، فتغير حاله[4].

- كتاب إبراهيم بن راشد الأدمي، طالعه أبو حاتم ببغداد[5].

- كتاب عمر بن علي بن أبي بكر الكندي، رآه أبو حاتم ووثق منه أحاديث عن أبيه في الأطعمة وفي غيرها[6].

---

(1) - الجرح والتعديل 227/7 رقم 1253.

(2) - المصدر السابق 42/8 رقم 191.

(3) - أنظره في العلل 56/2.

(4) - انظر العلل 83/2 رقم 1743، وراجع ترجمته في الجرح والتعديل 66/9-67 رقم 255.

(5) - العلل 24/2 رقم 1547.

(6) - المصدر السابق 42/2 رقم 1606.

- كتاب عبد الصمد بن حسان، فيه أحاديث عن سفيان الثوري، شملت الزهد والرقائق وغيرها، وثق منه أبو حاتم حديث: (ما ذئبان ضاريان في حظيرة)[1].

- كتاب عمرو بن مرزوق وكان عند أبي حاتم وعند ولده، وفيه أحاديث حدثوا بها بعده، ولم يثبت أنه حدث بها في حياته، فأعلها أبو حاتم بهذا السبب[2].

- كتاب سليمان بن شرحبيل، رأى أبو حاتم فيه أحاديث، وعدل عن كتابتها لأن سليمان بن شرحبيل كان لا يميز[3].

- كتاب يوسف بن خالد السمتي، وضعه ليدعم فيه رأي جهم ابن صفوان، طالع أبو حاتم أبوابه فوجد أن الرجل ينكر الميزان في القيامة، فعضد مقالة يحيى بن معين فيه أنه زنديق[4].

- مصنفات صدقة بن عبد الله السمين، نظر فيها أبو حاتم عند عبد الله ابن يزيد بن راشد المقرئ، وذلك سنة ثمان عشرة ومائتين[5].

- كتاب إبراهيم بن هشام بن يحيى الغساني الدمشقي، قصده أبو حاتم إلى قريته، فنظر في كتابه الذي زعم سماعه من سعيد بن عبد العزيز، فرأى فيه أحاديث عن غيره وأخرى مصحفة ومقلوبة، فحذر منه أبا زرعة الرازي وقال: (وأظنه لم يطلب العلم، وهو كذاب)[6].

---

(1) - العلل 102/2 رقم 1799.

(2) - المصدر السابق 123/2 رقم 1861.

(3) - المصدر السابق 316/2 رقم 2462.

(4) - الجرح والتعديل 222/9 رقم 925.

(5) - المصدر السابق 202/5 رقم 941 والميزان 310/2-311 رقم 3872.

(6) - الجرح والتعديل 143/2 رقم 469.

المطلب الخامس: المكاتبة والمراسلة:

صورة المكاتبة أو المراسلة هي "أن يكتب الشيخ بعض حديثه لمن حضر عنده، أو لمن غاب عنه، ويرسله إليه، وسواء كتبه بنفسه أم أمر غيره أن يكتبه، ويكفي أن يعرف المكتوب له خط الشيخ أو خط الكاتب عن الشيخ، ويشترط في هذا أن يعلم أن الكاتب ثقة"[1].

وإذا تأملنا هذا وجدنا أغلب المكتوبات التي توصل بها أبو حاتم هي على هذه الصورة، وتتوفر على هذه القيود، فأغلب الشيوخ الذين كتبوا لأبي حاتم ما سمعوه كتبوا إما بخطهم أو بخط أحد أعوانهم، وأرسلوها مع من يثقون فيهم إليه، وهذا النوع من المكاتبات جاء مقرونا بالإجازة، لأن المستقرأ من صنيعهم هذا، وهي أن يرويها عنه بإذنهم، وقد جعل العلماء هذا النوع من التحمل في الصحة والقوة كالمناولة المقرونة بالإجازة[2].

ولمكاتبة الشيوخ لأبي حاتم بعلمهم دواعي وأسباب، منها بُعْدُهُ عن بعضهم لاسيما الذين فاته اللقاء بهم، أو أنهم لم يكونوا في أوطانهم أثناء رحلته إليها أو مروره بها، وإما أن الظروف الزمانية حالت دون دخوله إليها، وإما أن علما جديدا حازه أولئك المشيخة فكتبوا إليه به ليضيفه إلى ما كتبه عنهم في السابق، وإما مراسلة علمية في حل معضلة من مسائل العلم ...

إلا أن هذا المكتوب كان من النوع الذي يسهل على أبي حاتم إدراك صاحبه، فكان لا يشك في كل ما توصل به أنه سليم المصدر، وصحيح النسبة إلى صاحبه ولم يتأكد لي -فيما رأيت- أنه شك مرة فيما كتب إليه أو تجاهل

---

(1) - تعليق أحمد محمد شاكر على الباعث الحثيث ص 120، وفاروق حمادة في المنهج الإسلامي في الجرح والتعديل ص 242.

(2) - تدريب الراوي 55/2 والتقييد والإيضاح ص 191.

مصدره، ويكفي هذا دليلا على تأكده من معرفة ما توصل به من مكتوب عند من يشترط زيادة البينة في ذلك[1].

بعض هذه المكتوبات كانت توجه إلى أبي حاتم بمفرده، وبعضها كان يوجه إليه وإلى أبي زرعة، وبعضها الآخر إليهما وإلى أبي عبد الرحمن بن أبي حاتم. وكان عبد الرحمن يُفصّل القول في هذه المكتوبات من جهة تعيين من وُجهَتْ إليه، كقوله: (كتب إلى أبي بأحاديث)[2]، وقوله: (كتب إلى أبي وأبي زرعةً بجزء من حديثه)[3]، وقوله: (كتب إلى أبي وإليَّ)[4]، وقوله: (كتب إلى أبي وأبي زرعة وإليَّ ببعض حديثه)[5].

ومثل هذا التصريح جار في بيان وجه التحمل، وهو معمول به عند السلف، معدود في الموصول لإشعاره بمعنى الإجازة، بل زاد السامعاني فقال: (هي أقوى من الإجازة)[6]، وقال الحافظ السيوطي: (قلت: هو المختار، بل وأقوى من أكثر صور المناولة)[7]، وقد روى بها البخاري ومسلم في صحيحيهما[8]، كما حدث بها عبد الرحمن بن أبي حاتم في كتاب الجرح والتعديل.

وأما أبو حاتم فقد نهج فيها نهجا مخالفا لما جرى العمل به عند الأئمة، فتحمل بها، ولم يؤد بها إلا مقرونة بالسماع، وقد مر معنى كيف أنه رد أحاديث إلى أصحابها لم يتفق له سماعها، وفيه دليل قوي أنه كان لا يبني على المكاتبة وإنما

---

(1) - انظر تدريب الراوي 57/2.

(2) - انظر الجرح والتعديل 211/2-212 رقم 723.

(3) - المصدر السابق 95/4 رقم 417.

(4) - المصدر السابق 342/4 رقم 1501.

(5) - المصدر السابق 48/2 رقم 41.

(6) - تدريب الراوي 56/2.

(7) - المصدر السابق.

(8) - المصدر السابق.

على السماع، ولو صحت الرواية بالمكاتبة والمراسلة على الإطلاق لجاز التقاعس عن السماع والرحلة إلى الشيوخ.

والشيوخ الذين راسلوا أبا حاتم بعلمهم مَيَّزْتُهُمْ على طائفتين:

- طائفة منهم كاتبوه فروى عنهم، وروايته عنهم مقيدة بسماعه منهم وجلوسه إليهم، ومن هؤلاء:

1- إبراهيم بن أورمة بن سياوش بن فروخ، أبو إسحق الأصبهاني الحافظ[1]، نسبه أبو نعيم: أحمد بن عبد الله، وأثنى عليه بقوله: (إبراهيم ابن أورمة المفيد، فاق أهل عصره في المعرفة والحفظ، أقام بالعراق يكتبون بفائدته)[2]، حدَّث شيئا يسيرا، قال عبد الرحمن بن أبي حاتم: (كتب لنا إبراهيم بن أورمة بخطه ما سمعناه منه)[3]، أي أن ما سمعه عبد الرحمن وأبو حاتم من الشيخ هو نفسه ما وصلهم بخطه مكتوبا، وفي رواية أخرى قال عبد الرحمن: (وكتب لأبي رحمه الله إبراهيم بن أورمة بخطه عن شيخ بسامرا يقال له إبراهيم بن جابر المروزي عن عبد الرحيم بن هارون نحو ورقة، فلم يأته ولم يسمع منه)[4]، وذلك لما علم أن عبد الرحيم ابن هارون الواسطي مجهول[5].

وذكر عبد الرحمن في ترجمة العباس بن يزيد العبدي أن ابن أورمة أفادهم عن هذا الشيخ، وكتب لهم أشياء من حديث هذا الشيخ بخطه[6].

---

(1) - الجرح والتعديل 88/2 رقم 218.

(2) - تاريخ بغداد 42/6 رقم 3064.

(3) - الجرح والتعديل 187/7 رقم 1064، وانظر تاريخ بغداد 389/1.

(4) - الجرح والتعديل 340/5 رقم 1604.

(5) - انظر ترجمته في المصدر السابق.

(6) - تاريخ بغداد 42/6 رقم 3064.

وهذه المكاتبات كانت من بغداد، لأن الشيخ استقر ببغداد وكانت وفاته بها سنة إحدى وسبعين ومائتين[1].

2- أحمد بن شبيب بن سعيد الحبطي، أبو عبد الله الجحدري، كتب عنه أبو حاتم وسمع منه[2]، وكان يقرنه بإبراهيم بن المنذر الواسطي[3]، كتب إلى أبي حاتم من البصرة في تصحيح حديث كان أبو حاتم سمعه منه، فطلب منه أن يجعل الحديث عن عبد الله بن عمر بدل عبيد الله بن عمر، وأخذ أبو حاتم هذه المكاتبة واعتمدها في تعليل الحديث[4]، والشيخ قال فيه أبو حاتم: ثقة[5]، مات سنة تسع وعشرين بعد المائتين[6].

3- صالح بن محمد، الملقب بجزرة، قال أبو حاتم: (حفظ الله أخانا صالح ابن محمد - يعني الحافظ الملقب جزرة - فإنه لا يزال يبسطنا غائبا وحاضرا، كتب إليَّ أنه ...)[7]، وقوله هذا يدل على رؤيته له وسماعه منه، ولا أدري هل هو المقصود في رواية عند ابن الجوزي أم غيره، فقد أخرج ابن الجوزي روايته بسنده إلى أبي حاتم أنه قال: (كتب إلي صالح بن محمد العبادي...)[8].

4- عبد الله بن خبيق الأنطاكي، أدركه عبد الرحمن بن أبي حاتم ولم يكتب عنه، ولم يبين سبب ذلك، وذكر في ترجمته أنه كتب إلى أبيه بجزء من

---

(1) - الجرح والتعديل 217/6 رقم 1193.

(2) - المصدر السابق 54/2-55 رقم 70.

(3) - الزهد الكبير ص 103.

(4) - العلل 132/2 رقم 1887.

(5) - الجرح والتعديل 55/2 رقم 70.

(6) - التقريب 16/1 رقم 56.

(7) - انظر فتح الباري 586/10-587.

(8) - في أخبار الحمقى والمغفلين ص 90.

حديثه[1]، وتأكد لي أن هذا الجزء الذي راسله به شمل موضوعات مفرقة، منها روايات سمعها عبد الله بن خبيق في فضل ابن المبارك، وأشياء من ورعه وزهده وصلاحه، ومنها أقوال لسفيان الثوري في الحث على الزهد والبعد عن الرئاسة والسلطان، ورسائله في الوعظ والإرشاد والتوجيه، وأحاديث أخرى قدسية، وأخرى في حث الناس على التفقه في الدين.

وهذه المكاتبة أخذ بها أبو حاتم، وحدَّث بها فكان يقول: (كتب إلي عبد الله بن خبيق قال ...)[2]. ولم يتأكد لي أن أبا حاتم التقى به في أنطاكية أو في غيرها، ولا أدري كيف أخذ أبو حاتم بهذه المكاتبة من دون سماع منه ولا لقاء به، وهو المعروف عليه مقابلة ذلك بالسماع، كما أن حال هذا الشيخ غير معروف، فقد رآه عبد الرحمن ولم يكتب عنه، لكن لا يلزم من عدم الكتابة عنه تضعيفه، فقد اعتمد رواياته في تقدمة المعرفة لكتاب الجرح والتعديل سماعا من أبيه، وكفى بهذا دليلا على قبول علمه، وأما تحديث أبي حاتم عنه فهو من الحالات النادرة في صنيع علمه، وقد يكون لذلك مسوغ آخر، والله أعلم.

5- عبد الرحمن بن عمر بن يزيد بن كثير الزهري، أبو الحسن الأصبهاني لقبه رستة، كتب إلى أبي حاتم وإلى أبي زرعة كتابا يصوب فيه حديثا رواه عندهم بالري وهو (أبردوا بالظهر فإن شدة الحر من فيح جهنم)، والشيخ رآه أبو حاتم وسمع منه وروى عنه[3]، جاء في التقريب: (ثقة له غرائب وتصانيف)، مات سنة خمسين ومائتين[4].

---

(1) - الجرح والتعديل 46/5 رقم 216.

(2) - انظر تقدمة المعرفة ص 86 و89 و90 و94 و269 و280.

(3) - تقدمة المعرفة ص 336.

(4) - التقريب 492/1 رقم 1059.

6- محمد بن إبراهيم بن مسلم الخزاعي، أبو أمية الطرسوسي، بغدادي الأصل، مشهور بكنيته، كتب إلى أبي حاتم بحديث مرفوع في التفسير، والحديث نظر فيه أبو حاتم فأعله بالوقف، وقال: (ليس فيه: عن النبي صلى الله عليه وسلم)[1].

وهذا الشيخ أدركه أبو حاتم في رحلته إلى طرسوس فسمع منه وكتب عنه وروى له[2]. وهو صدوق، مات سنة ثلاث وسبعين ومائتين[3].

7- محمد بن يحيى النيسابوري، كتب لأبي حاتم وأبي زرعة في شأن محمد ابن إسماعيل البخاري لما حل بنيسابور في مسألة اللفظ، فترك الرواية عنه[4]، ومحمد ابن يحيى الذهلي من الأئمة الموثقين، ومن شيوخه المبرزين، سمع منه وروى عنه[5].

- وأما الطائفة الثانية من الشيوخ الذين كاتبوه بعلمهم، فهم ممن توصل بعلمهم لكنه لم يرو عنهم، وهم على نوعين:

نوع منهم من الثقات الصدوقين عند أهل العلم، وهؤلاء توقف في الرواية عنهم لعدم لقائه بهم وسماعه منهم.

ونوع منهم على فئتين: فئة من المسكوت عن حالها، وفئة من المتكلم فيها، وهذا النوع من الشيوخ توصل بمكتوبهم لكنه توقف في روايته.

فمن النوع الأول:

1- إبراهيم بن عامر الأصبهاني، كتب إلى أبي حاتم بأحاديث من أصبهان، رحل إليه عبد الرحمن فوجده قد مات، فكتب عن أخيه، وثقه أبو مسعود أحمد بن الفرات، لم يرو عنه أبو حاتم[6].

---

(1) - العلل 93/2 رقم 1773.
(2) - الجرح والتعديل 187/7 رقم 1061.
(3) - التقريب 141/2 رقم 14.
(4) - الجرح والتعديل 191/7 رقم 1086.
(5) - المصدر السابق 125/8 رقم 561.
(6) - المصدر السابق 116/2 رقم 349.

2- أحمد بن زهير بن حرب، أبو بكر بن أبي خيثمة، قال عبد الرحمن: (كتب إلينا وكان صدوقا)[1]. ولم تأكد رواية أبي حاتم عنه، ولا سماعه منه.

3- إسحق بن إبراهيم بن محمد بن عبد الله بن عمر بن زيد النهشلي، المعروف بشاذان الفارسي، ابن ابنة سعد بن الصلت قاضي فارس، قال عبد الرحمن: (كتب إلى أبي وإليَّ وهو صدوق)[2].

4- سعد بن مسعود المروزي، قال عبد الرحمن: (كتب إلى أبي وأبي زرعة وإليَّ ببعض حديثه وهو صدوق)[3].

5- علي بن عبد العزيز، نزيل مكة، قال عبد الرحمن: (كتب إلينا بكتب أبي عبيد وكان صدوقا)[4] وأبو عبيد هو القاسم بن سلام صاحب كتاب الأموال والناسخ والمنسوخ وغيرها، أدركه أبو حاتم ورآه ولم يسمع منه لسبب ذكره في ترجمته، كما أنه لم يسمع من صاحبه علي بن عبد العزيز هذا.

6- عمار بن رجاء الأسترابادي، قال عبد الرحمن: (كتب إلينا وإلى أبي زرعة وكان صدوقا)[5].

7- محمد بن عبد الله بن قهزاد المروزي، قال عبد الرحمن: (كتب إلى أبي وأبي زرعة وإليَّ ببعض حديثه، وهو صدوق ثقة)[6].

---

(1) - الجرح والتعديل 52/2 رقم 57.

(2) - المصدر السابق 211/2 رقم 721.

(3) - المصدر السابق 95/4 رقم 417.

(4) - الجرح والتعديل 196/6 رقم 1076.

(5) - المصدر السابق 395/6 رقم 2202.

(6) - المصدر السابق 303/7 رقم 1646.

8- محمود بن آدم المروزي، قال عبد الرحمن: (كتب إلى أبي وأبي زرعة وإليَّ وكان ثقة صدوقا)[1]. وذلك بأحاديث رواها عن الفضل بن موسى وأبي بكر بن عياش وسفيان ابن عيينة والنضر بن شميل ووكيع بن الجراح.

9- هاشم بن القاسم الحراني، ذكر عبد الرحمن أنه كتب إلى أبي حاتم وأبي زرعة ببعض حديثه ومحله الصدق[2]، ولم يتأكد سماع أبي حاتم منه ولا روايته عنه.

10- يوسف بن سعيد بن مسلم المصيصي، قال عبد الرحمن: (كان بالمصيصة، ولم أدخل المصيصة، ولم أكتب عنه، ثم كتب إلى أبي وأبي زرعة وإليَّ ببعض حديثه وهو صدوق ثقة)[3].

وأما شيوخ الفئة المسكوت عن حالها من النوع الثاني، والذين كاتبوه ولم يرو عنهم فمنهم:

1- أحمد بن حفص بن عبد الله بن راشد السلمي، أبو علي بن أبي عمرو النيسابوري، قاضيها، ذكر عبد الرحمن في الجرح والتعديل أنه كتب إلى أبي حاتم بجزء من حديثه[4]، وذكر في العلل أنه راسله من نيسابور بحديث رواه سعيد ابن عبد الجبار الكرابيسي عن محمد بن عمار المؤذن عن شريك بن عبد الله ابن أبي نمر عن أنس عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه رأى رجلا يصلي ... الحديث، والحديث سبق لأبي حاتم أن سمعه من سعيد بن عبد الجبار[5].

---

(1) - الجرح والتعديل 290/8-291 رقم 1334.

(2) - المصدر السابق 106/9 رقم 450.

(3) - المصدر السابق 224/9 رقم 938.

(4) - الجرح والتعديل 48/2 رقم 41.

(5) - العلل 134/1 فقرة 369.

مات أحمد بن حفص سنة ثمان وخمسين ومائتين، ويقال سنة ستين ومائتين[1].

2- أحمد بن سعيد الرباطي، ذكره أبو حاتم فقال: (أدركته ولم أكتب عنه، وكتب إليَّ بأحاديث، وكان مولى على الرباطات)[2].

3- أحمد بن سعيد بن صخر الدارمي، أبو جعفر، قال أبو حاتم: (كان يكاتبني، ولم أكتب عنه)[3].

4- أحمد بن يوسف المعروف بجمدان، ابن يوسف السلمي النيسابوري، كتب إلى أبي حاتم على يدي الفضل بن العباس المعروف بالصائغ، وهو رازي، حمل الكتاب من نيسابور إلى الري، لم تتأكد رواية أبي حاتم عن أحمد بن يوسف ولا عن الفضل بن العباس[4].

5- إسحق بن إبراهيم الأستراباذي، أبو بكر، كتب إلى أبي حاتم بأحاديث على يدي سعيد بن عمرو البردعي، ولم تتأكد روايته عنه[5].

6- سليمان بن عبد الله بن محمد بن سليمان بن أبي داود الحراني، أبو أيوب، كان يروي عن جده محمد بن سليمان بن أبي داود الحراني، كتب إلى أبي حاتم وأبي زرعة بحديثه على يد سعيد بن عمرو البرذعي[6]، كانت وفاته سنة ثلاث وستين ومائتين[7].

---

(1) - المغني في المعرفة رجال الصحيحين ص 20.

(2) - الجرح والتعديل 54/2 رقم 65.

(3) - المصدر السابق 53/2 رقم 62.

(4) - المصدر السابق 81/2 رقم 184 و 66/7 رقم 373.

(5) - المصدر السابق 211/2-212 رقم 723.

(6) - المصدر السابق 127/4 رقم 548.

(7) - التقريب 327/1 رقم 459.

7- شعيب بن أيوب الواسطي الصريفيني، كتب إلى أبي حاتم وابنه بأحاديث رواها عن معاوية بن هشام ومحمد بن بشير العبدي ويحيى بن آدم وزيد ابن الحباب[1].

8- علي بن الحسن بن أبي عيسى الهلالي، كتب إلى أبي حاتم من نيسابور بأحاديث على يدي سعيد بن عمرو البرذعي، وكان عنده جامع الثوري رواه عنه علي بن الحسن بن سلم الرازي عن عبد الله بن الوليد العدني[2].

9- محمد بن جلبة، ويقال ابن خالد بن جلبة الرافقي، كتب إلى أبي حاتم ببعض فوائده، مات سنة خمس وخمسين ومائتين[3].

10- محمد بن عبد الوهاب، أبو أحمد النيسابوري، كتب إلى أبي حاتم بشيء من حديثه، كان يرويه عن علي بن عثام وقدامة بن محمد الخشرمي ومحاضر بن المورع وإبراهيم ابن رستم والحسن بن قتيبة وأحمد ابن أبي طيبة والحسين بن الوليد النيسابوري[4].

11- مسلم بن عبد الرحمن البلخي صاحب حاتم الأصم، كتب إلى أبي حاتم كتاب شقيق في الزهد[5].

12- يحيى بن محمد بن السكن البزاز، أبو عبد الله البصري، قال عبد الرحمن: (كتب إلى أبي بأحاديث تنجز (كذا) ذلك له إبراهيم بن أورمة، وكتب له بخطه)[6].

---

(1) - الجرح والتعديل 342/4 رقم 1501..

(2) - المصدر السابق 181/6 رقم 991.

(3) - المصدر السابق 224/7 رقم 1240 والتقريب 150/2 رقم 98.

(4) - الجرح والتعديل 13/8 رقم 54.

(5) - المصدر السابق 188/8 رقم 823.

(6) - المصدر السابق 186/9 رقم 771.

13- يزيد بن محمد بن يزيد بن سنان، أبو فروة الرهاوي، كتب إلى أبي حاتم وولده بحديثه عن أبيه محمد بن يزيد وحسن بن موسى الأشيب وغيرهما[1].

وأما الذين كاتبوه من الفئة الثانية من شيوخ النوع الثاني وهم من المتكلم فيهم بالجرح، فمنهم هؤلاء الثلاثة:

1- إبراهيم بن عبد الله السعدي النيسابوري التميمي، كتب إلى أبي حاتم ببعض حديثه وسئل عنه فقال: شيخ، ذكره الحافظ ابن حجر في اللسان، وقال: توفي سنة سبع وستين ومائتين، وقيل ست وثمانين ومائتين[2].

2- أبو عون بن عمرو بن عون، كتب إلى أبي حاتم شيئا من فوائد أحمد ابن محمد ابن ماهان المعروف والده بأبي حنيفة صاحب القصب الوسطى، فلم يعرف أبو حاتم والد أحمد بن محمد بن ماهان فقال: (هو مجهول)، ولم يسمع من الشيخ[3].

3- محمد بن عبد الكريم المروزي، قال عبد الرحمن: (كتب إلى أبي وأبي زرعة وإليَّ ببعض حديثه فوجد أبي في حديثه حديثا كذبا فقال: (هذا الشيخ كذاب وهذا الحديث كذب)[4].

---

(1) – الجرح والتعديل 288/9 رقم 1230.

(2) - المصدر السابق 110/2 رقم 324، واللسان 74/1 رقم 197.

(3) - الجرح والتعديل 73/2 رقم 140.

(4) - المصدر السابق 16/8 رقم 72.

المبحث الثاني: في العوامل والمؤهلات التي ساعدته على التحصيل.

هناك جملة من الأسباب ساعدت أبا حاتم على طلب العلم، وعلى تحصيل أكبر قدر منه حتى غدا وعاءً من أوعيته، وركنا من أركانه، وضلعا راسخة في علوم السنة كلها، وفي هذا المبحث ستناول معالجة مطلبين: الأول في المؤهلات الشخصية، والثاني في العوامل الخارجية.

المطلب الأول: المؤهلات الشخصية

أولا: تبكيره في طلب العلم

طلب أبو حاتم العلم وهو صغير السن، لا يتجاوز عمره أربع عشرة سنة، كان في هذه الفترة يختلف إلى العلماء في مجالسهم، فيأخذ عنهم، سواء من مشايخ الري المحليين، أم من الذين كانوا يمرون بها للتجارة أو الحج، واستملى في مجالس الشيوخ وهو ابن خمس عشرة سنة، وأفاد على الشيوخ وهو في هذا السن، وقد تأكد لنا هذا من قوله وهو يتحدث عن نفسه: (كتبت الحديث سنة تسع ومائتين وأنا ابن أربع عشرة سنة، واختلفتُ تلك السنة إلى المحدثين، وكتبتُ عن عتاب ابن زياد المروزي سنة عشر ومائتين وفد علينا من خراسان يريد الحج[1]، وكتبتُ عن عبد الله بن عاصم سنة عشر أو نحوها كتاب أبي عوانة[2] وأنا بن خمس عشرة سنة بخطي، وكنت أفيد الناس على أبي عبد الرحمن المقرئ[3] وأنا بالري، فيخرج الناس إلى المقرئ فيسمعون منه ويرجعون وأنا بالري، وكتبت عن بشر بن يزيد بن أبى الأزهر[4]

---

(1) - ترجمته في الجرح والتعديل 13/7 رقم 58 والتقريب 3/2 رقم 4.

(2) - ترجمته في الجرح والتعديل 134/5 رقم 622 والتقريب 424/1 رقم 395.

(3) - ترجمته في الجرح والتعديل 202/5 رقم 941 والتقريب 462/1 رقم 758، وهو عبد الله بن يزيد المكي.

(4) - ترجمته في الجرح والتعديل 370/2 رقم 1430 واللسان 36/2 رقم 122.

سنة عشر ومائتين وأنا ابن خمس عشرة، وكان نزل على سعيد بن زيرك، فطلبوا مستمليا يستملي فلم يحضرهم فأخذت أستملي لهم)[1].

هذا الذي ذكره أبو حاتم لا يمكن لأحد أن ينازع فيه، لأن أخباره عن نفسه هي كأخباره عن غيره، فيها الصدق والضبط.

بقي أبو حاتم في الري يطلب العلم حتى سنة ثلاث عشرة ومائتين، حيث في هذه السنة خرج في رحلته الأولى إلى الكوفة[2]، وسماعه من الشيوخ في هذه الفترة يسمونه بالسماع القديم، ذكر عبد الرحمن ذلك ونص عليه في بعض تراجم شيوخ أبيه فقال: (سمع منه أبي قديما في صباه)[3].

ثانيا: حرصه عليه:

الحرص على التحصيل هو أمر مطلوب في هذا العلم، ومكانة الرواي إنما تنبل بمقدار حرصه على التحمل، وهو من الأمور التي حث العلماء عليها طلاب العلم، ومن الأمور التي قرروها في باب آدابه، قال الحافظ ابن الصلاح ناصحا وموجها: (وليسأل الله تبارك وتعالى التيسير والتأييد والتوفيق والتسديد، وليأخذ نفسه بالأخلاق الزكية والآداب المرضية (...)، وإذا أخذ فيه فليشمر عن ساق جهده واجتهاده، ويبدأ بالسماع من أسند شيوخ مصره، ومن الأولى فالأولى من حيث العلم أو الشهرة أو الشرف أو غير ذلك)[4].

---

(1) - تقدمة المعرفة ص 366، ونقلت المصادر هذا الخبر من هذا الكتاب بتصرف، لكنها أبقت على تحديده لسنة كتبه للعلم انظر سير أعلام النبلاء 247/13 و258/13 وتذكرة الحفاظ 567/2 رقم 592. وتهذيب الكمال 384/19 رقم 5050 وتهذيب التهذيب 66/13 رقم 252، والأنساب 279/2 والوافي بالوفيات 183/2، وطبقات علماء الحديث 260/2 رقم 561. وتاريخ التراث العربي 240/1 رقم 99.

(2) - انظر تقدمة المعرفة ص 360.

(3) - انظر على سبيل المثال 335/8 رقم 1545 من كتاب الجرح والتعديل.

(4) - مقدمة ابن الصلاح ص 251.

وقال: (ولا يحملنه الحرص والشره على التساهل في السماع والتحمل والإخلال بما يشترط عليه في ذلك)[1].

والحرص يبدأ بالحديث الواحد وبالحديثين، فمن ضيع القليل ضيع الكثير، روى الحافظ ابن الصلاح عن معمر قال سمعت الزهري يقول: (من طلب العلم جملة فاته جملة، وإنما يدرك العلم حديثا وحديثين)[2].

وكان أبو حاتم رحمه الله حريصا على العلم بالشروط التي حددها العلماء وزيادة، قال وهو يتحدث عن معدان بن عبد الجبار بن محمد بن عمران: (هو صدوق، اختلفتُ إليه أكثر من عشرين مرة في سبب حديثٍ واحدٍ، ولم يكن عنده إلا حديث واحد حتى سمعته)[3].

والتقى أبو حاتم مع الإمام يحيى بن معين في البصرة، فصلى بجنبه فرأى بين يديه جزءا من رقاب جلود، فحرص عليه حتى أخذه وطالعه فإذا فيه ما روى الأعمش - سليمان بن مهران - عن يحيى بن وثاب أو عن خيثمة، فظن أبو حاتم أن يحيى بن معين صنف حديث الأعمش[4].

وأما قعوده على أبواب الشيوخ حرصا منه على السماع منهم فهو كثير جدا، نكتفي بهذه التجربة التي يحكيها في ترجمة معمر بن محمد بن عبيد الله بقوله: (أتيته فخرج علينا وهو مخضوب الرأس واللحية، فلم أسأله عن شيء، ودخل البيت فرآني بعض أهل الحديث وأنا قاعد على بابه فقال: ما يقعدك؟

---

(1) - التقييد والإيضاح ص 251.

(2) - المصدر السابق ص 254.

(3) - الجرح والتعديل 404/8 رقم 1856.

(4) - تقدمة المعرفة ص 315.

قلت: أتنظر الشيخ أن يخرج فقال: هذا كذاب، كان يحيى بن معين يقول: ليس هذا بشيء ولا أبوه بشيء)[1].

قال وقد سئل عنه: (أتيت عفان يوما وانصرفت من عنده فمررت على بابه، وإذا قوم قعود من أهل الحديث فقلت من هذا؟ فقالوا: هذا باب معمر فقعدت أنتظر خروجه)[2].

وفي سبيل العلم، ولأجل الحرص عليه عانى أبو حاتم في رحلاته معاناة شديدة، حتى عدت رحلاته من أقسى الرحلات على الإطلاق[3]، وننقل في هذا السياق شهادة لقرينه ورفيقه في التحصيل أبي زرعة الرازي وهو يصفه بالحرص على طلب الحديث، قال أبو الحسن علي بن إبراهيم الرازي: (سمعت أحمد ابن علي الرقام يقول: سمعت الحسن بن الحسين الدارستيني يقول: سمعت أبا حاتم يقول: قال لي أبو زرعة: ما رأيت أحرص على طلب الحديث منك، فقلت له: إن عبد الرحمن ابني لحريص، فقال: من أشبه أباه فما ظلم)[4].

ثالثا: معرفته للغة الفارسية:

لا خلاف في أن أَصْلَ أبي حاتم من بلاد فارس، والانحدار من أصل معين يورث اكتساب بعض الخصائص من العادات والتقاليد والأعراف واللغة، وإذا كان من المتعذر علينا أن نقف على مدى تأثير أبي حاتم بعادات وتقاليد الفرس - وهو غير مفيد في العلم - فإننا وجدناه يستعمل بعض الألفاظ والمعطيات الفارسية في لغته العلمية، كما أنه استعان بمعرفته للفارسية في تفسير بعض ألقاب المحدثين ذات

---

(1) - الجرح والتعديل 373/8 رقم 1705، وتقدم الاستشهاد بهذا النص في موطن سابق.

(2) - المصدر السابق، وتقدم الاستشهاد به.

(3) - للتوسع في هذا الموضوع ينظر أبو حاتم الرازي وجهوده في خدمة السنة النبوية الجزء الثاني (المشيخة والرحلات) الصفحات (331-339).

(4) - سير أعلام 250/13، تهذيب الكمال 387/19 رقم 5050.

الأصل الفارسي، فقد أخرج السهمي في تاريخه بسنده إلى أحمد بن محمد بن عمر أنه قال: سمعت أبا حاتم الرازي يقول: (الحسن بن بُندار - يعني الجرجاني - كندوج العلم)، وكندوج هذه معربة عن الفارسية وتعني (وعاء العلم) أو (خازن العلم) أو ما يشبه هذا[1].

وقال في ترجمة يزيد الرشك: (وهو يزيد بن أبي يزيد، ولا يسمى أبو يزيد، وكان غيورا، ويسمى بالفارسية أرشك، فعرب فقيل: الرشك، ويقال القسام يقسم الدور ...)[2].

وقال وهو مع صاحبيه عند عامل مدينة راية الذي آواهم من محنة البحر المشهورة (فقال واحد منا بالفارسية: لا تدعو باللحن المشؤوم؟ وجعل يسمع الرجل صاحب الدار، فقال: أنا أحسن بالفارسية فإن جدتي كانت هروية، فأتانا بعد ذلك باللحم، ثم خرجنا من هناك ...)[3].

هذا عن مؤهلاته الشخصية، وجهوده الذاتية المتمثلة في تبكيره للعلم وحرصه عليه ومعرفته بأشهر لغة وأوسعها بعد العربية في ذلك الوقت وهي الفارسية، ومراكز العلم أشهرها في بلاد فارس.

هذه المؤهلات لها أثر كبير في الدفع به نحو طلب العلم وتحصيله، ثم هناك عوامل أخرى ساهمت - هي الأخرى - في الدفع به لرقي سلم الطلب والتحصيل، وهي التي سنتناولها في المبحث الثاني من هذا الفصل.

المطلب الثاني: الأسباب الخارجية

هناك سببان أساسيان كان لهما أثر كبير في تكوينه العلمي وفي تحصيله له، وهما: بلدة الري التي نشأ فيها وترعرع، وجو الأسرة التي عاش في وسطها.

---

(1) - تاريخ جرجان ص 184، مع التعليق.
(2) - الجرح والتعديل 9/297-298 رقم 1268.
(3) - تقدمة المعرفة ص 366.

أولا: بلدة الري: وهي البلدة التي نشأ في جوها العلمي، وقد رأينا كيف نضجت الحركة العلمية والفكرية في هذا البلد حتى غدت مدرسة مستقلة تتوفر على مشايخ وتلاميذ، وقد أهلها موقعها الجغرافي ورصيدها التاريخي وانجذابها إلى الأطراف العلمية الأخرى مع تفتحها على المحيط الخارجي العام الذي لم يكن أقل منها حظا إلى أن تتبوأ الصدارة في هذا المجال، وهذا كله كان له أثر كبير في التكوين العلمي لمحدثنا، وفي تحصيله له، لذلك أوليناه عناية فبسطنا فيه البحث فليراجع في موضعه[1].

ثانيا: عائلته: كان لجو العائلة التي عاش في وسطها أثر كبير في تكوينه وفي الدفع به إلى الأمام، ومن ذلك رفقته لقريبه وقرينه أبي زرعة الرازي، وتعتبر عائلة أبي حاتم وأبي زرعة في الأصل عائلة واحدة لتداخل عامل القرابة بينهما، وتتمثل هذه القرابة في عنصر المصاهرة التي ربطت بين والد أبي حاتم: (إدريس بن المنذر الحنظلي)، ووالد أبي زرعة (عبد الكريم ابن يزيد بن فروخ)، فقد كانت أخت هذا الأخير تحت إدريس بن المنذر فكان هذا بداية صلة روح قوية بين الأبناء فيما بعد، بحيث كان أبو حاتم ابن عمة أبي زرعة، وكان أبو زرعة ابن خال أبي حاتم[2]، ولذلك سأتكلم عن الأعلام من هذا البيت كعائلة واحدة.

تعتبر هذه العائلة من العائلات المشهورة في بلاد الري لاهتمامها بالسنة النبوية واهتمامها بأهل السنة، ويمكنني أن أقول من دون مجازفة ولا مخاطرة برأي إن هذه العائلة من أعلى العوائل في بلاد الري على الإطلاق، لا تضاهيها عائلة أخرى، وذلك لما خلفته من جهود في ميدان السنة النبوية، كما أنها كانت عائلة

---

(1) - راجع تفصيل ذلك في أبي حاتم الرازي وجهوده في خدمة السنة النبوية. 1/(206-243).

(2) - اضطربت بعض الروايات في ذلك، فقد نقل ابن أبي يعلى قول أبي بكر الخلال : (أبو زرعة وأبو حاتم- خال أبي زرعة – فجعل أبا حاتم من أخوال أبي زرعة، وهو وهم، طبقات الحنابلة 199/1 رقم 271. ونقل في الأنساب قوله: (أبو زرعة (...) روى عنه ابن أخته أبو محمد عبد الرحمن بن أبي حاتم الرازي) وهو وهم أيضا، الأنساب 23/2 – 24.

الكرم والعلم، بيتها مفتوح، وعلمها غير مكتوم، وأعلامها يشار إليهم بالبنان في جل أقطار الأرض[1].

وتنقسم هذه العائلة إلى أسرتين علميتين: أسرة أبي زرعة وأسرة أبي حاتم:

1- أسرة أبي زرعة الرازي:

خلف يزيد بن فروخ القرشي المخزومي - وهو جد أبي زرعة الرازي - فيما تحقق لي ثلاثة من الذكور وأنثى، فالأنثى تزوجها إدريس بن المنذر فأنجب منها أبا حاتم، والذكور كانوا كلهم من المحدثين، وهم:

أ - إسماعيل بن يزيد بن حريث بن مَرْدَانْبه القطان، كنيته أبو أحمد[2] صنف كتاب المسند والتفسير، وكان يذكر بالزهد وبالعبادة، كثير الغرائب والفوائد، اختلط عليه بعض حديثه في آخر أيامه، ولم يتعمد الكذب[3]، كانت عنده أحاديث عن سفيان بن عيينة وبشر ابن السري ووكيع بن الجراح وأنس بن عياض[4] وسعيد بن داود بن أبي زنبر[5] وعثمان بن سعيد بن مرة القرشي[6] والسندي ابن عبدويه وإسحق بن سليمان وعبد الصمد العطار وعبد الله ابن هاشم[7]، وروى عنه محمد بن حميد الرازي مع تقدمه وأحمد بن الحسين

---

(1) - قارن ذلك بأشهر بيوتات الري وعوائلها فيما ذكرناه في مدرسة الري وموقعها العلمي، انظر أبو حاتم الرازي وجهوده في خدمة السنة النبوية 1/(212-218)

(2) - تاريخ أصبهان 25/1 رقم 410، ووقع في نسبه إلى جده اضطراب، قارن بين هذا النسب عند أبي نعيم وبين الجرح والتعديل 61/6 رقم 324 ثم ما جاء في نسب أبي زرعة في تهذيب الكمال 89/24 رقم 3660، وتاريخ بغداد 326/10 رقم 5469، وانظر اللسان 443/1-444، رقم 1377.

(3) - تاريخ أصبهان 252/1 رقم 410.

(4) - المصدر السابق.

(5) - قال أبو حاتم في ترجمته: (روى عنه خالي)، إذ كثيرا ما كان يذكر إسماعيل بن يزيد بـ (خالي) لشهرته، انظر الجرح والتعديل 18/4 رقم 74.

(6) - الجرح والتعديل 152/6 رقم 833.

(7) - المصدر السابق 205/2 رقم 693 وانظر 196/5 رقم 911.

الأنصاري وابن أخته أبو حاتم الرازي، قال عبد الرحمن: (روى عنه أبي، سئل عنه أبي فقال: صدوق)[1].

وكان إسماعيل بن يزيد يصحب معه ابن أخته أبا حاتم في رحلاته خارج الري، ونقل ابن أبي حاتم في ترجمة محمد بن حاتم الجرجرائي عن أبيه أنه قال: (قدمنا جرجرايا، وكان خالي إسماعيل معي وهو مريض، وكان بها محمد ابن حاتم، فاشتغلت بعلة خالي، ولم أسمع منه، وكان صدوقا)[2].

وكان يساعده ويفيده، قال في ترجمة داود بن إبراهيم - قاضي قزوين - : (قدمت قزوين مع خالي، فحمل إليَّ خالي مسنده فنظرت في أول مسند أبي بكر رضي الله عنه فإذا حديث كذب عن شعبة فتركته، وجهد بي خالي أن أكتب منه شيئا فلم تطاوعني نفسي، ورددت الكتب عليه)[3].

خلف إسماعيل بن يزيد ولدا اسمه أحمد كان يتكنى به، وهو الذي روى دعاء أبي زرعة في مرضه الذي مات فيه[4].

توفي إسماعيل في الستين ومائتين، أو قبلها بقليل[5].

ب – محمد بن يزيد، أبو جعفر الأحدب، قال عبد الرحمن الرازي: (خال أبي، وعم أبي زرعة)، كان من طلاب العلم، ومن حمله، روى عن إسحق بن إسماعيل حبويه، والسندي بن عبدويه وإسحق بن سليمان[6] وعاصم بن مضرس، وكان قد نزل بالري[7].

---

(1) – الجرح والتعديل 205/2 رقم 693 و196/5 رقم 911.
(2) - المصدر السابق 238/7 رقم 1305.
(3) - المصدر السابق 407/3 رقم 1866.
(4) - الخبر في تقدمة المعرفة ص 346.
(5) - تاريخ أصبهان 252/1 رقم 410، واللسان 444/1 رقم 1377.
(6) - الجرح والتعديل 130/8 رقم 582.
(7) - المصدر السابق 351/6 رقم 1935.

روى عنه أبو حاتم ووثقه ووصفه بالعبادة والحفظ والفقه، وسئل عنه فقال: (صدوق)[1].

ج – عبد الكريم بن يزيد بن فروخ - مولى عياش بن مطرف القرشي - ونسبه عبد الرحمن بن أبي حاتم فقال: (عبد الكريم بن يزيد بن داود القرشي...)[2] والد أبي زرعة الرازي، كان من المحدثين، ومن المهتمين بالعلم، روى عنه أبو حاتم، وسئل عن حاله فقال: (شيخ)[3].

ومن حرصه على العلم كان يربي أبناءه على نهج المحدثين، فيأخذهم إلى مجالس العلم ليعتادوا عليها، ويتعرفوا على الشيوخ، فقد حدثنا أبو زرعة الرازي عن نفسه حينما ذهب به أبوه إلى مجالس الشيوخ فقال: (ذهب بي أبي إلى عبد الرحمن بن عبد الله الدشتكي[4]، فلما رأيتُه نَفرتُ من هيبته، فتقدم أبي إليه فسلم عليه، وقعد بجنبه، فلم أزل أدنو وأنظر إليه ولا أجسر من الهيبة أن أدنو منه، فلما رآني أتقدم قال لأبي من هذا؟ قال: هذا ابني، قال ادعه، فدعاني فجئت حتى دنوت من أبي، فقال لي عبد الرحمن: ادن مني، وأنا أدنو شيئاً بعد شيء، فلم يزل يقول: ادن حتى دنوت، فأظنه أقعدني على فخذه أو أقعدني بجنبه، فقال لي: أخرج يدك، فأخرجت يدي فنظر إلى شقوق في باطن أصابعي، فتفرس فيَّ، فقال لأبي: إن ابنك هذا سيكون له شأن، ويحفظ القرآن والعلم وذكر أشياء)[5].

---

(1) – الجرح والتعديل 130/8 رقم 582.

(2) - المصدر السابق 61/6 رقم 324.

(3) – المصدر السابق 61/6 رقم 324.

(4) - عبد الرحمن بن عبد الله بن سعد بن عثمان الدشتكي، أبو محمد الرازي المقرئ، روى عن سعيد بن سنان الشيباني، وعمرو بن أبي قيس وزهير بن معاوية وإبراهيم بن طهمان وعبد الله بن العلا ابن خالد وعيسى بن الضحاك الكندي، رآه أبو حاتم وسمع كلامه، أثنى عليه بقوله: (صدوق وكان رجلا صالحا) وفي رواية أخرى قال: (لا باس به)، مات سنة بضع عشرة ومائتين، انظر الجرح والتعديل 254/5-255 رقم 1206 والتقريب 486/1 رقم 1002.

(5) - نقله عبد الرحمن سماعا من أبي زرعة في تقدمة المعرفة ص 339.

وكان والد أبي زرعة يميز بين الرواة، وقد استفاد منه ابنه جانبا من هذا، من ذلك ما نقله عبد الرحمن بن أبي حاتم عنه قال: (سمعت أبا زرعة يقول: سمعت أبي يقول: كان العلاء بن الحصين قاضيا بالري نزل الأردان، وكان يقضي في حصن الأردان)[1].

خلف عبد الكريم بن يزيد ثلاثة أولاد كلهم من المحدثين، وهم: عبيد الله وأبو بكرو محمد.

* عبيد الله: هو الذي كناه الرازيون - وأبو حاتم منهم - بأبي زرعة تيمنا بأبي زرعة الدمشقي[2].

لقد نشأ أبو زرعة في كنف والده، وشب على تحصيل العلم وطلبه، وقدم خدمات جلى لسنة النبي صلى الله عليه وسلم، وذلك في الجرح والتعديل وفي جمع الحديث وتمييزه[3].

وأول من شهد لأبي زرعة بالعلم والفقه والصدق والاجتهاد أبو حاتم الرازي، فقد نقل عنه قوله: (حدثني أبو زرعة وما خلف بعده مثله علما وفقها وفهما وصيانة وصدقا، وهذا ما لا يرتاب فيه، ولا أعلم من المشرق والمغرب من كان يفهم هذا الشأن مثله، ولقد كان من هذا الأمر بسبيل)[4] ووصفه بالحفظ فقال:

(رحم الله أبا زرعة كان والله مجتهدا في حفظ آثار رسول الله صلى الله عليه وسلم)[5].

---

(1) - الجرح والتعديل 354/6 رقم 1954.

(2) - سير أعلام النبلاء – ترجمة أبي زرعة.

(3) – جمع هذه الجهود ودرسها الدكتور سعدي الهاشمي في عمل علمي تقدم به لنيل شهادة الدكتوراه في علوم السنة بموضوع: (أبو زرعة الرازي وجهوده في السنة النبوية)، والعمل طبعته الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة سنة 1982 م الموافق 1402 هـ في ثلاث مجلدات، وسيأتي الكلام على هذا العمل في ص 194 من هذه الدراسة.

(4) - تاريخ بغداد 333/10 رقم 5469، وتهذيب الكمال 95/24.

(5) - تهذيب الكمال 95/24-96، وشهد له الإمام أحمد بحفظ ستمائة ألف حديث، انظر تاريخ بغداد 332/10 وتهذيب الكمال 96/24-97، وانظر ما نقله عبد الرحمن بن أبي حاتم في تقدمة المعرفة في باب ما ذكره من حفظ أبي زرعة رحمه الله ص (331-334).

ووصفه بالإمامة فقال: (أبو زرعة إمام)[1].

وشهد له بالزهد فقال: (أزهد من رأيت أربعة: آدم بن أبي إياس، وثابت ابن محمد الزاهد وأبو زرعة، وذكر آخر)[2].

وجعل من حب أبي زرعة علامة السنة، وبغضه علامة البدعة فقال: (إذا رأيت الرازي وغيره يبغض أبا زرعة فاعلم أنه مبتدع)[3].

وقدمه أبو حاتم على كبار نقاد عصره وحفاظهم، في العلم بالفقه والحديث، مع الفهم والوعي بالأمور، قال عبد الرحمن: (سمعت أبي يقول وذكر له أبو عبد الله الطهراني وأبو زرعة فقال: كان أبو زرعة أفهم من أبي عبد الله الطهراني، وأعلم منه بكل شيء، بالفقه والحديث وغيره)[4].

وكان بيت أبي زرعة مفتوحا للعلم، كما أنه اتخذ للعلم وللعبادة مسجدا يسمى بمسجد أبي زرعة، وكان يؤذن فيه ابن لعمر بن معروف، وهو أحد رواة العلم وطلبته الوافدين على الري من الكوفة[5].

2- ***صلته بأبي زرعة الرازي:*** يتساءل القارئ - في غالب الأحيان - وهو يطالع كتاب الجرح والتعديل وكتاب العلل وغيرهما من الكتب التي جمعت علم أبي حاتم وأبي زرعة عن هذه الصلة القوية الواقعة بينهما، فلا يكاد يذكر أبو زرعة

---

(1) - أخرجه الخطيب في تاريخه بسنده إلى القاسم بن أبي صالح أنه سمع أبا حاتم يقول ذلك. 10/333-334، ونقله عبد الرحمن عن أبيه سماعا في الجرح والتعديل 5/326 رقم 1543، وتقدمة المعرفة ص 334.

(2) - تهذيب الكمال 24/96، وانظر ما نقله عبد الرحمن بن أبي حاتم في تقدمة المعرفة – باب ما ذكر من زهد أبي زرعة وظلف نفسه عن الدنيا ص 348-349.

(3) - أخرجه الخطيب في تاريخه 10/329، وانظر تهذيب الكمال 24/69.

(4) - تقدمة المعرفة ص 331.

(5) - الجرح والتعديل 6/136 رقم 744.

إلا ويذكر معه أبو حاتم، وإذا ذكر أبو زرعة في مجلس من مجالس العلم ذكر معه أبو حاتم والعكس صحيح، وهذا ثابت فيما نقل عنهما في بيان أحوال الرواة، وفي ضبط أسمائهم وأنسابهم وأصولهم، وفي تمييز الحديث وبيان علله، فإنك لا تكاد تجد حديثا صوبه أبو حاتم أو غمز فيه رجلا إلا وتجد أبا زرعة قد أدلى بدلوه في هذا المضمار، سواء اتفقا في ذلك أو افترقا.

وإذا كان البعض يعتقد أن هذه العلاقة توطدت بسبب العلم - بطلبه والدعوة إليه - فهو مصيب، لكننا نزيد عليه وجود سبب آخر هو سبب القرابة العائلية التي ربطت بينهما منذ مدة، وهي رابطة دموية لها أثر كبير في تنمية مداركهما العلمية، ودور كبير في تنمية علاقاتهما المعرفية، وبسبب هذا اشتهر اسمهما سويا في بلاد خراسان كلها، وتبوآ صدارة الإمامة في علوم السنة كلها، قال عبد الرحمن بن أبي حاتم: (سمعت يونس بن عبد الأعلى يقول: أبو زرعة وأبو حاتم إماما خراسان - ودعا لهما، وقال: بقاؤهما صلاح للمسلمين)[1].

وأخرج ابن عساكر بسنده إلى علي بن إبراهيم الخطيب أنه قال: (كان أبو زرعة أبوه خال أبي حاتم، وكانا كالأخوين، ليس بينهما عداوة ولا شحناء ولا بغضاء، كما يكون بين الناس، قال: وكان أبو حاتم أسن من أبي زرعة على ما بلغني بخمس سنين، وأبو زرعة مات قبل أبي حاتم بسنتين!! وكان مسكنهما ومسجدهما في محلة واحدة في سكة حنظلة)[2].

وتوثيق الصلة بهذه الكيفية وقوعه نادر بين رجال العلم وأهله، وملازمة أحدهما للآخر بهذه الصورة تكاد تنعدم في العلاقات التي تربط بين رواة العلم، فبحكم نشأتهما في عائلة واحدة طلبا العلم في فترة متقاربة من الزمن، وسلكا فيه

---

(1) - تقدمة المعرفة ص 334.

(2) - تاريخ دمشق 10/52 ترجمة رقم 6072، وقوله إن أبا زرعة مات قبل أبي حاتم بسنتين غير صحيح، والصواب أن أبا حاتم عاش بعده ثلاث عشرة سنة.

مسالك متشابهة، فطلباه من شيوخ الري، فحصّلاه، ثم شدّا الرحلة سويـًّا إلى المشايخ خارج الري، فسمعا وكتبا[1]، وكانا قد اجتمعا بالبصرة فسمعا من أبي الوليد الطيالسي[2]، ومن حفص بن عمر أبي عمرو الحوضي، وكانا إذا سمعا أو كتبا ميّزا وضبطا، قال أبو زرعة: (أتينا أبو[3] عمر الحوضي[4] وقد دخل قوم عليه وهو يحدثهم، وأنا وأبو حاتم وجماعة منا نَتَسَمَّع، فوقع في مسامعنا وهو يقول: حدثنا جرير بن حازم عن مجالد عن الشعبي عن النعمان بن بشير عن النبي صلى الله عليه وسلم: إني مكاثر بكم الأمم، فصحنا من وراء الباب، فقلنا: يا أبا عمر هذا عن جابر فقال: صدقتم، صدقتم، ادخلوا)[5].

وكتبا التفسير عن محمد بن يزيد الأسفاطي[6]، وكانا نظيرين في الحفظ، ولقد اختبرهما أبو الوليد الطيالسي مرة بالسؤال من الحفظ مع جماعة من الرواة، فلم يفلح أحد غيرهما، قال أبو حاتم: (غضب أبو الوليد يوما فقال: لا يسألني اليوم أحد إلا من حفظه، فدنا إليه رجل فقال: كيف حديث كذا؟ فجعل يلجلج، فقال: قم فأقامه، ثم دنا آخر فقال: كيف حديث كذا؟ فجعل أيضا يلجلج، فقال: قم،، فلما كان الثالث أو الرابع دنوت أنا فقلت: كيف حديث أبي مسعود البدري أن النبي صلى الله عليه وسلم قال: إن المؤمن إذا أنفق على زوجته وهو يحتسب فهو صدقة؟[7]، فقال: حدثنا شعبة عن عدي بن ثابت، فقال له شعبة

---

(1) – مقدمة المعرفة ص 361 وص 334.

(2) - المصدر السابق ص 355.

(3) - كذا في النص، والصحيح (أبا).

(4) - في التقريب: أبو عمرو الحوضي – بالواو – حفص بن عمر بن الحارث البصري، مات سنة خمس وعشرين ومائتين. 187/1 رقم 450.

(5) - التقدمة ص 337.

(6) - انظر المصدر السابق ص 357.

(7) - أخرجه البخاري عن آدم بن أبي إياس قال: حدثنا شعبة عن عدي بن ثابث قال: سمعت عبد الله بن يزيد الأنصاري عن أبي مسعود الأنصاري فقلت عن النبي صلى الله عليه وسلم؟ فقال: عن النبي صلى الله عليه وسلم، قال: الحديث، كتاب النفقات – باب فضل النفقة على الأهل – فتح الباري 497/9 رقم 5351.

قال: أنبأنا عدي بن ثابت عند عبد الله بن يزيد، فقال الأنصاري عن أبي مسعود عن النبي صلى الله عليه وسلم ثم قلت له: حديث سلمة بن الأكوع عن النبي صلى الله عليه وسلم: من حمل علينا السلاح[1]، فقال: حدثنا عكرمة بن عمار عن إياس بن سلمة عن أبيه عن النبي صلى الله عليه وسلم - فحدثني به، فلم أزل أذكر له حديثا بعد حديث حتى بلغ عشرة أحاديث فقال: هات، فذكرت له حديثا آخر فقال: حسبك، فظن أني تحفظت عشرة أحاديث، فلما زدْتُ على عشرة قال: حسبك. ثم دنا أبو زرعة فجعل يسأله حتى بلغ عشرة، فلما زاد على عشرة أحاديث قال: حسبك)[2].

وكانا إذا اجتمعا تذاكرا في الرجال وفي تمييز الحديث، فمما جاء من مذاكراتهما في الرجال قول أبي حاتم: (كتبت عن إسحق بن بشر البزاز، وكتب عنه أبو زرعة شوي، فذاكرته ببعض ما كتبته عنه، فرأيته يتلهف عليه)[3].

وهذا يبين أنهما كانا يعرضان أحاديث الشيوخ ويتداولانها فيما بينهما، ومن منهجهما في الضبط مقارنتهما لحديث الشيخ الذي رواه في أمصار متفرقة، فإذا سمع أبو حاتم من الشيخ بمكان، وسمع منه أبو زرعة بمكان آخر جمعا بين حديثه وقارنا، ومن الشواهد على هذا أن محمد بن سعيد بن زياد القرشي كتب عنه أبو زرعة بالبصرة، وكتب عنه أبو حاتم ببغداد، فوجدا أحاديثه مضطربة فتركاه[4]، وكذلك فعلا في أحوال الرجال من كل الجوانب، قال أبو حاتم لأبي زرعة مرة: (لا تحدث عن إبراهيم بن هشام بن يحيى فإني ذهبت إلى قريته وأخرج إليَّ

---

(1) - أخرجه مسلم من طرق، انظر صحيح مسلم – المقدمة ص 22 وكتاب الإيمان: باب قول النبي صلى الله عليه وسلم: من حمل علينا السلاح فليس منا 98/1.

(2) - تقدمة المعرفة ص 357-358.

(3) - الجرح والتعديل 214/2 رقم 735.

(4) - الجرح والتعديل 264/7-265 رقم 1444.

كتابا...) وذكر أنه قلب الأسانيد وصَحَّف، فترجح لديه أنه لم يطلب العلم، وأنه كذاب[1].

وكانت مذاكرتهما تشمل تمييز الحديث ومعرفة علله[2]، دلَّتنا على ذلك الأسئلة الكثيرة التي كان عبد الرحمن يوجهها لهما، فكانا يتذاكران في ذلك، ويميزان بين الأحاديث الصحيحة وغير الصحيحة، كما أن مناظراتهما لم تكن تقل من حيث الأهمية عن المذاكرة، بل كانت لها خصائص العلم في تلقينه وضبطه وتحصيله، وكل واحد كان يستأنس بالآخر في هذا المجال، قال أبو زرعة لأبي حاتم: (وربما أشك في شيء، أو يتخالجني شيء في حديث فإلى أن ألتقي معك، لا أجد من يشفيني منه)[3].

وقال أبو حاتم وقد سئل عن إسحق والد عبيد الله بن إسحق: (ناظرت في هذا أبا زرعة فلم أره يعرفه، فقلت له: يمكن أن يكون إسحق أبو عبد الله الذي روى مالك عن العلاء بن عبد الرحمن عن أبيه وإسحق أبي عبد الله عن أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال: (إذا نودي بالصلاة فلا تأتوها تسعون؟ فكأنه تابعني)[4].

فيكون إسحق المديني، أبو عبد الله هذا روى هذا الحديث عن أبي هريرة، وروى عنه ابنه عبد الله بن إسحق، وتُسفر المناظرة عن تصحيح سند هذا الحديث، فيخرج الراوي من الجهالة ليصبح معروفا، ومن عرفه أبو حاتم وأبو زرعة فلا يضره من جهله.

---

(1) – الجرح والتعديل 143/2 رقم 469.

(2) - تقدمة المعرفة ص 356.

(3) - المصدر السابق ص 356.

(4) - الجرح والتعديل 239/2 رقم 844.

ولم تكن عيادة أحدهما للآخر تخلو من المتعة العلمية، ومن النكتة الإيمانية، والطهارة الخلقية، فقد كانا يريان ذنوبهما - وما يصيبهما من الشدائد - في مرآة سعيهما واكتسابهما، أخرج الخطيب بسنده إلى عبد الرحمن بن أبي حاتم قال: (اعتل أبو زرعة الرازي فمضيتُ مع أبي لعيادته، فسأله أبي عن سبب هذه العلة فقال: بتُّ وأنا في عافية، فوقع في نفسي أني إذا أصبحتُ أخرجتُ من الحديث ما أخطأ فيه سفيان الثوري، فلما أصبحت خرجت إلى الصلاة وفي دربنا كلبٌ ما نبحني قط، ولا رأيته عدا على أحد، فعدا عَلَيَّ وعقرني، وحممت، فوقع في نفسي أن هذا عقوبة لما وضعت في نفسي، فأضربت عن ذلك الرأي)[1].

ولا ننس أن نذكر هنا أن عبد الرحمن الرازي كان معهما أينما حلا وارتحلا، فما من مجلس جمعهما، وما من مقالة علمية تفوها بها إلا واستفادها منهما، وما فاته استفاده من غيره عنهما. واتخذ في ضبط كلامهما وعرضه منهجا دقيقا، ذلك أنه كان ينسب إلى كل واحد ما قاله في الراوي، فكان يبدأ بقول أبيه ثم بقول أبي زرعة ثم بأقوال غيرهما، وكان حريصا على هذا النهج في عرض أغلب ما استفاده منهما، ومن هذا الشيء الكثير في كتابه الجرح والتعديل، وهذه بعض النماذج للتمثيل:

- قال في ترجمة إسحق بن شرفا: (ويقال إسحق بن شداد، ويقال ابن عبد الرحمن، ويقال ابن أبي نباتة مولى زيد بن عبد الله بن عمر بن الخطاب، روى عن سعيد بن جبير وأبي بكر ابن عبد الرحمن بن عبد الله بن عمر، روى عنه مسعر والثوري وأبو عوانة وعبد الرحمن ابن زياد وهو جد الحسن بن علي ابن محمد الطنافسيين، **سمعت أبي وأبا زرعة يقولان ذلك، زاد أبو زرعة:** يعد

---

[1] - تاريخ بغداد 12/321-322 رقم 6765.

في الكوفيين، وهو مولى زيد بن عبد الله، **وزاد أبي: ويقال: ابن عبد الرحمن، ويقال ابن أبي نباتة، ولم يقله أبو زرعة**)[1].

- وقال في ترجمة إسحق بن أبي حبيبة، مولى رباح، مولى النبي صلى الله عليه وسلم: (روى عن أبي هريرة شبيها بالمرسل، روى عنه سعد بن إسحق بن كعب ابن عجرة، **سمعت أبي وأبا زرعة يقولان ذلك، ولم يذكر أبو زرعة**، شبيها بالمرسل، وقال: عن أبي هريرة، **وزاد أبو زرعة**: يعد في المدنيين)[2].

فمن منهجه - كما ترى - أنه يذكر الكلام مجملا، ثم يعود ليفصل فيه، فينسب لكل ما قاله، وإذا اختلفا في نسب الراوي بدأ بالتفريق بين كلامهما منذ البداية، فيقدم ما حقه التقديم، ويؤخر ما حقه التأخير، نحو ما جاء في هذه الترجمة: (إسحق بن إبراهيم بن عمير مولى عبد الله بن مسعود روى عن جده، روى عنه مطلب بن زياد، يعد في الكوفيين، **سمعت أبا زرعة يقول ذلك**)[3].

ثم قال: (**وسمعت أبي يقول**: هو إسحق بن إبراهيم بن عمير المسعودي مولاهم، سمع يونس بن عمران عن القاسم: قال ابن مسعود)[4].

هذا فيما اختلفا فيه، أما ما اتفقا عليه فهو كثير جدا، وكان عبد الرحمن يضبطه بقوله: (وقالا جميعا)[5].

وإذا اتفقا في قول بيَّنه كقوله هنا: (**وقالا**: يعد في البصريين)[6]، وكقوله: (**وقالا**: يعد في المدنيين)[7]، وكقوله: (**سمعت أبي وأبا زرعة يقولان ...**)[8].

---

(1) - الجرح والتعديل 224/2 رقم 776.
(2) - المصدر السابق 218/2 رقم 747.
(3) - المصدر السابق 207/2 رقم 706.
(4) - المصدر السابق.
(5) - المصدر السابق 205/2 رقم 694.
(6) - المصدر السابق 211/2 رقم 719.
(7) - المصدر السابق 233/2 رقم 820.
(8) - المصدر السابق 160/2 رقم 537، وانظر 179/2 رقم 607.

وقد تتبعت بالاستقراء ما نقل عنهما من علم مما اشتركا فيه فوجدته على خمس صور:

1- فيه ما اتفقا عليه من دون زيادة ولا نقصان[1].

2- وفيه ما زاده أبو حاتم على أبي زرعة[2].

3- وفيه ما زاده أبو زرعة على أبي حاتم[3].

4- وفيه ما زاده أحدهما على الآخر، كل أفاد في الموضوع الواحد بفائدة[4].

5- وفيه ما اختلفا فيه من جهة أحوال الرواة[5] وعلل الحديث[6]، وغير ذلك.

واستمرت العلاقة موطدة بينهما حتى سنة أربع وستين ومائتين، إذ ستفرق المنية بينهما في آخر يوم من ذي الحجة من هذه السنة، وكان ذلك في يوم الاثنين من شهر ذي الحجة[7] وهو اليوم الذي اجتمع فيها أبو حاتم ومحمد بن مسلم ابن وارة والمنذر بن شاذان وأحمد بن إسماعيل بن يزيد وجماعة من حفاظ الري ومحدثيها على أبي زرعة وهو مبسوط على سريره، وقد استرخت جوارحه،

---

(1) - العلل 17/1 رقم 15، و 22/1-23 رقم 32، و 27/1 رقم 44، والجرح والتعديل 167/2، رقم 560 و 155/2 رقم 517.

(2) - انظر الجرح والتعديل: 162/2 رقم 544 و 170/2 رقم 573 و 173/2 رقم 582 و 177/2 رقم 597 و 214/2 رقم 733 و 224/2 رقم 775 و 282/2 رقم 1016...

(3) - المصدر السابق 152/2 رقم 511 و 179/2 رقم 606 و 232/2 رقم 814 و 156/2 رقم 519 و 158/2 رقم 529 و 159/2 رقم 534 و 190/2 رقم 646 و 191/2 رقم 647 و 208/2 رقم 707 و 237/2 رقم 837 ...

(4) - الجرح والتعديل 155/2 رقم 516 و 226/2 رقم 785 و 156/2 رقم 520 و 202/2-203 رقم 684 ...

(5) - انظر على سبيل المثال المصدر السابق 201/2-202 رقم 681.

(6) - انظر على سبيل المثال: العلل 19/1 رقم 22 و 25/1-26 رقم 40.

(7) - انظر تاريخ بغداد 336/10 وتهذيب الكمال: 102/24.

مطعون، مبطون يعرق جبينه في النزع[1]، فبادر أبو حاتم محمدَ بْنَ مسلم بن وارة قائلا: ما تحفظ في تلقين الموتى: لا إله إلا الله؟ قال محمد بن مسلم: يروى عن معاذ بن جبل - فمن قبل أن يستتم رفع أبو زرعة رأسه وهو في النزع فقال: روى عبد الحميد بن جعفر عن صالح بن أبي عريب عن كثير بن مرة عن معاذ عن النبي صلى الله عليه وسلم: من كان آخر كلامه لا إله إلا الله دخل الجنة)[2] [3]، وعند الخليلي في الإرشاد أن روحه خرجت مع آخر كلمة نطق بها[4].

قال أبو حاتم: (فصار البيت ضجة ببكاء من حضر)[5].

وعاش محدثنا بعد قرينه ثلاث عشرة سنة، كانت كلها جهوداً متضافرة في خدمة السنة النبوية، لكنها لم تملأ الفراغ الذي تركه أبو زرعة، فكان كلما تذكر

---

(1) - حسب رواية أبي جعفر التستري عند الخطيب أن ذلك كان بما شهران إحدى قرى الري، وعند ياقوت في معجمه بهبذان من قرب الري، انظر تاريخ بغداد 335/10 مع التعليق.

(2) - حديث معاذ أخرجه أبو عبد الله الحاكم في المستدرك على الصحيحين 351/1 و500/1، والبيهقي في الأسماء والصفات 171/1، وأبو داود في السنن 190/3 حديث رقم 3116.
وأخرجه مسلم في الصحيح وفيه: (من مات وهو يعلم أن لا إله إلا الله دخل الجنة) – كتاب الإيمان 55/1 رقم 43، وهو عند الشافعي في باب تلقين الموتى – 5/4.
وقال السبكي معلقا على حديث معاذ: (وهو حديث صحيح، وصالح بن أبي عريب ثقة، وثقه ابن حبان وغيره، وخرج له أبو داوود والنسائي وابن ماجة، ولم يغمزه أحد فيما علمت، غير أن ابن القطان قال: لا يعرف حاله، روى عنه عبد الحميد بن جرير، وليس الأمر كما زعم فقد روى عنه حيوة بن شريح والليث وابن لهيعة وغيرهم)، مقدمة طبقات الشافعية ص 63.

(3) - حكاية تلقين أبي زرعة أصلها صحيح، ومدارها على من حضر الواقعة، فقد حكاها أبو حاتم الرازي فرواها عنه ولده عبد الرحمن في تقدمة الجرح والتعديل ص 345 – 346، وحكاها محمد بن مسلم بن وارة فأخرجها عنه الرافعي القزويني في تاريخ قزوين بسنده إليه 36/2 – ترجمة محمد بن ميسرة – وحكاها أبو جعفر محمد بن علي التستري – وراق أبي زرعة – فأخرجها عنه أبو عبد الله الحاكم في مستدركه 351/1 و500/1، وكان أبو جعفر التستري ممن شهد الحادثة، وأخرجها الخطيب بسنده إليه في تاريخه 355/10 رقم 5469 وأبو الحجاج المزي في تهذيب الكمال 101/24 رقم 3660، وانظر طبقات الشافعية – المقدمة 64-65.

(4) - الإرشاد 676/2 – 677 ترجمة محمد بن مسلم بن وارة الرازي.

(5) - تقدمة المعرفة ص 346، وذكر الخليلي في الإرشاد أنه مات ولم يعقب، انظر الإرشاد 678/2.

صحبته ورفقته فاض خاطره وقال: (ذهب الذي كان يحسن هذا، وما بقي بمصر ولا بالعراق أحد يحسن هذا)[1].

* أبو بكر بن عبد الكريم الرازي:

هو أخٌ لأبي زرعة الرازي، كان من المحدثين، ذكره أخوه أبو زرعة بطلب العلم فقال وهو يتكلم عن عمرو بن حكام: (قدم الري، وكتب عنه أخي أبو بكر، وليس بالقوي)[2].

* محمد بن عبد الكريم وولده عبد الله:

- محمد بن عبد الكريم الرازي من إخوة أبي زرعة، وهو من طلبة العلم ومن رواته، كان من شيوخ أبي حاتم، سمع منه وروى عنه، سئل عنه فقال: (صدوق)[3].

- عبد الله بن محمد[4] بن عبد الكريم، ابن أخي أبي زرعة الرازي، كنيته أبو القاسم، ختن فرج بن زياد الرازي أحد مشايخ أبي حاتم، قال عبد الرحمن: (وكان أبو القاسم ابن أخي أبي زرعة تزوج بابنة ابنته)[5]، روى عن جعفر ابن إبراهيم النهراوني ومحمد بن مسلم بن وارة، وذكر الخليلي أنه سمع من أبي حاتم الرازي[6] وروى عنه أبو بكر بن المقرئ الأصبهاني[7]، والحافظ ابن منده[8].

---

(1) - تقدمة المعرفة ص 356.

(2) - الجرح والتعديل 228/6 رقم 1265، والعلل 302/1-303 رقم 906، ولم أعثر له على رواية.

(3) - الجرح والتعديل 17/8 رقم 73.

(4) - في تاريخ بغداد: (عبد الله بن أحمد بن أخي أبي زرعة الرازي). وهو خطأ، إذ لا يوجد لأبي زرعة أخ اسمه أحمد، انظر 181/7 رقم 3630، وقارن بما في سير أعلام النبلاء 29/13.

(5) - الجرح والتعديل 86/7-87 رقم 488.

(6) - انظر الإرشاد 678/2.

(7) - تاريخ بغداد 181/7 رقم 3630، وسير أعلام النبلاء 29/13.

(8) - الميزان 479/3 رقم 7213.

كان يحضر مجالس أبي زرعة، وكان أبو زرعة يسخره في مسائله العلمية[1]، وكان من النقاد[2]، ذكرت وفاته سنة ثلاثمائة.

2- أسرة أبي حاتم الرازي:

لم يذكر في هذه الأسرة غير ثلاث رجال: أبو حاتم الرازي وأخوه إبراهيم ابن إدريس وولده عبد الرحمن.

ابتدأ أبو حاتم طلب العلم في سن مبكرة جدا، ولاشك أن والده إدريس ابن المنذر ابن داود بن مهران كان وراء تربيته وتوجيهه هو وأخوه، ولم تتحدث المصادر لا من قريب ولا من بعيد عن أبيه، وعن صلته بالعلم، كما أنها لم تبحث هل له روايات في السنة أو غيرها، لكن دلت بعض الآثار أنه كان من أسرة تتعاطى العلم وتشجع عليه، وأصلها في أصبهان، فقد تقدم معنا[3] أن أبا حاتم قال: (نحن من أهل أصبهان، من قرية جز، وكان أهلنا يقدمون علينا في حياة أبي ثم انقطعوا عنا)[4]، لكن صلة الدم والعلم بقيت مستمرة إلا أنها متقطعة، فأبو حاتم كان يتردد على أصبهان في فترات، وكان ينزل عليهم، كما كانت بينه وبينهم مراسلات علمية[5]، وهذه المراسلات تكشف على جانب مهم من اهتمام هذه العائلة بالعلم وأهله، وأخرى أن أبا حاتم ما كان ليتبوأ صدارة الإمامة في العلم لولا عناية والده به، قياسا على أن عبد الرحمن ما كان ليتبوأ المكانة المرموقة في العلم لولا اهتمام أبيه به، وهي جدلية ثابتة حين تتوارث الأسرة العلم أبا عن جد،

---

(1) - تهذيب الكمال 100/24.

(2) - اللسان 70/5 رقم 235.

(3) - في الجزء الأول من هذه الدراسة (أبو حاتم الرازي وجهوده في خدمة السنة) 154/1-155.

(4) - تاريخ أصبهان 171/2 رقم 1380.

(5) - المصدر السابق 358/1 رقم 657.

فلذلك كان إدريس بن المنذر سببا في بناء هذه الشخصية، وعاملا من عوامل تكوينها.

أ – إبراهيم بن إدريس بن المنذر، أخو أبي حاتم، حنظلي رازي، أصبهاني الأصل، من المحدثين المشتغلين بالرواية، كان مؤديا، يروي عن محمد ابن كثير وطبقته، روى عنه محمد ابن قارن الرازي[1].

ب – عبد الرحمن بن أبي حاتم.

أتحدث هنا عن عبد الرحمن الرازي لأسباب موضوعية منهجية، منها: أنه أحد ركائز هذه العائلة العالمة، وأحد أفرادها المبرزين والمرموقين، وذلك لما ورثه من خصائصها العلمية والتربوية، ومنها أنه حلقة وصل بيننا وبين أبيه بصفة خاصة، وبيننا وبين جهود السلف في مضامير الحياة العلمية في ميدان السنة النبوية بصفة عامة، ومنها أنه من أعلام السلف الكبار، ومن الأئمة المصنفين المشهود لهم بالفضل وبالعلم، وهذا مبحث أفردناه للتعريف به وبجهوده العلمية.

المطلب الثالث: في التعريف بابن أبي حاتم (أبو محمد الرازي) وبجهوده العلمية

أولا: في التعريف به[2]

من دار العلم التي عرفت شهرة واسعة في المعرفة والأخلاق وفي الدعوة إلى السنة النبوية خرج عبد الرحمن بن أبي حاتم إلى الوجود كعالم آخر بالخصائص نفسها التي ميزت أباه ليواصل مشور العلم، وقد حدد لنا عبد الرحمن تاريخ مولده

---

(1) - تاريخ أصبهان 299/1 رقم 353، لم نعثر له على ترجمة غير ما ذكر هنا.

(2) - توجد ترجمته في المصادر الآتية: تهذيب الكمال 387/19 – تاريخ دمشق 363/35 – سير أعلام النبلاء 263/13 – طبقات الشافعية الكبرى 324/3 – الإرشاد للخليلي 683/2 – ميزان الاعتدال 587/2 – تذكرة الحفاظ 829/3 – لسان الميزان 432/2 – شذرات الذهب 308/2 – العبر 208/2 – فوات الوفيات 287/2 – البداية والنهاية 216/11 – النجوم الزاهرة 265/3.

فقال: (ولدت يوم أربعين ومائتين)[1]، وكان يتكنى بأبي محمد علْماً بأنه لم يخلف ولدا[2]، ولكنها من علامة الأبدال كما يقولون، لأن علامةَ الأبـــدال

---

[1] - من رواية الخليل الحافظ عن القاسم بن علقمة، انظر أخبار قزوين 155/3.

[2] - يقول الإمام ابن قيم الجوزية: (وأما الكنية فهي نوع تكريم للمكني، وتنويه به، كما قال الشاعر، أكنيه حتى أناديه لأكرمه .. ولا ألقبه، والسوءة اللقب)، وقال: (وكان هديه صلى الله عليه وسلم تكنية من له ولد، ومن لا ولد له)، زاد المعاد 344/2، من ذلك ما أخرجه البخاري في – باب الكنية للصبي وقبل أن يولد للرجل – في كتاب الأدب من حديث أنس، وعلق الحافظ ابن حجر على صنيع البخاري هذا فقال: (وأشار بذلك إلى الرد على من منع تكنية من لم يولد له مستندا إلى أنه خلاف الواقع)، الفتح 582/10 التعليق على حديث رقم 6203.
وأخرج ابن ماجة وأحمد والطحاوي وصحح الحاكم من حديث صهيب أن عمر رضي الله تعالى عنه قال له: (مالك تكنى أبا يحيى وليس لك ولد؟) المصدر السابق.
وأخرج الطبراني عن علقمة عن ابن مسعود: أن النبي صلى الله عليه وسلم كناه أبا عبد الرحمن قبل أن يولد له، قال الحافظ ابن حجر: (سنده صحيح) المصدر السابق.
وسلك هذا المسلك كل من الصحابة والتابعين، ولم يكونوا يربطون الكنية بالعقب، فقد أخرج ابن أبي شيبة عن الزهري قال: (كان رجال من الصحابة يكتنون قبل أن يولد لهم)، المصدر السابق.
والذي يشبه عبد الرحمن بن أبي حاتم في حالة الكنية هو علقمة بن أبي علقة، فإنه تكنى بأبي شبل وكان عقيما لا يولد له، المصدر السابق، وكذلك قيل عن شيخ الإسلام ابن تيمية كنوه بأبي العباس ولم يخلف، بل قيل: لم يتزوج.
وذكروا في عدم تعقيب عبد الرحمن قصة غريبة، فقد روى الخليلي في الإرشاد قال: سمعتُ أحمد بن محمد بن الحسين الحافظ يحكي عن علي بن الحسين الدارستيني القاضي أن أبا حاتم (كان يعرف اسم الله الأعظم، فظهر بابنه عبد الرحمن علة فاجتهد أن لا يدعو له بذلك الاسم لأنه كان قد عهد أن لا يدعو به لشيء من الدنيا، فلما اشتدت به العلة، وعلا عليه الحزن دعا له بذلك الاسم فشافاه الله تعالى، ثم رأى أبو حاتم في منامه أن قد استجيب دعاؤك لكن لا يعقب ابنك لأنك دعوت به للدنيا).
انظر الإرشاد في معرفة علماء الحديث للخليلي الحافظ 683/2-682 ترجمة رقم 545. أوردها الرافعي القزويني في تاريخه (153/3) ونقلها الحافظ الذهبي في سير أعلام النبلاء (266/13)، ولم يتعقبوها بالنقد.
ووجه الغرابة فيها يكمن في جهتين: الأولى فيما نسبوه لأبي حاتم أنه يعرف الاسم الأعظم، ولا أدري هل هناك اسم أعظم غير أسماء الله الحسنى التي ذكرها في كتابه، وجاء الترغيب فيها في السنة النبوية أن من أحصاها دخل الجنة؟ وهل يستجيب الله عز وجل لمن دعاه بغير أسمائه؟ روى الدوري عن الإمام يحيى أنه أسند إلى النبي صلى الله عليه وسلم – من حديث أبي إمامة أنه قال: (اسم الله الأعظم في ثلاث سور، في سورة البقرة وآل عمران وطه) تاريخ يحيى برواية الدوري 269/2، وإذا كان الأمر على هذا الحال من البيان فإن اسم الله الأعظم هو أسماؤه الحسنى التي بينها لخلقه، وهذا يعرفه كل واحد من المؤمنين فضلا عن العلماء والحفاظ والنقاد وليس حكرا على أبي حاتم (أ).
وأما الجهة الثانية فهي في ربط الرواية بين الاستجابة للطلب وبين عدم تعقيب عبد الرحمن، وأرى – والله أعلم – أن هذا الصنيع هو من استعمالات أهل الباطن، كانوا يدعون مثل هذه الأقوال ليموهوا بها على الأتباع، فقد كان بيان بن سمعان النهدي – وهو أحد المتنبئين المقتول سنة 119 هـ يزعم أنه يعرف الاسم الأعظم، وأنه يهزم العساكر، وأنه يدعو الزهرة فتجيبه، إلى غير ذلك من المزاعم، ولما ظفر به خالد بن عبد الله القسري سنة 119 هـ صلبه، وقال له: (إن كنت تهزم الجيوش بالاسم الذي تعرفه فاهزم به أعواني عنك) الفرق بين الفرق ص 227-228.

(أ) في حديث أسماء عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال: (اسم الله الأعظم في: الله لا إله إلا هو الحي القيوم، وإلهكم إله واحد) وذكر الذهبي أن الحافظ الترمذي قال عقب هذا الحديث: (هذا حديث صحيح)، انظر الميزان 8/3 ترجمة رقم 5360.

أن لا يولد لهم[1].

لقد كان أبو حاتم آخذا بيد ابنه إلى تبيان مفتاح شخصيته العلمية والخلقية مما ساعده على الفوز باحترام وتقدير هذا الابن الصالح، وليضرب في الوقت نفسه مثلا رائعا في حسن المعاملة وآداب العشرة والعشيرة.

ظل عبد الرحمن يذكر والده بتبجيل واحترام دائمين، وفيا لأمانة التأديب والتعليم، وأكبر أمانة هي تأدية علم والده بكل ضبط وصيانة، ذلك أن أبا حاتم كان شديدا في الحرص على ولده، يتعهده ويبث فيه روح العلم والتلقي، عَلَّمَه القراءة والكتابة، وأحفظه القرآن والقراءات، وعلمه التفسير والفقه، نستمع إليه وهو يتحدث عن نفسه في حكمة وبصيرة واصفا توجيه أبيه له للعلم وللمعارف فيقول: (لم يدعني أبي أشتغل في الحديث حتى قرأت القرآن على الفضل بن شاذان

---

(1) - وصفه غير واحد من المصنفين بذلك، منهم أبو يعلى الخليل بن عبد الله بن أحمد الخليلي الحافظ في الإرشاد 683/2-684 رقم 445، والرافعي القزويني في تاريخه 154/3، والسيوطي في طبقات المفسرين ص 52-53، والداودي في طبقات المفسرين ص 286 رقم 364.

وكلمة (الأبدال) وصف جرى في كلام كثير من المحدثين استندوا فيه إلى بعض الآثار المنسوبة إلى النبي صلى الله عليه وسلم ولا ترقى إلى درجة الصحة، وقد سئل شيخ الإسلام ابن تيمية عن حديث الأبدال فقال: (أما الأسماء الدائرة على ألسنة كثير من النساك والعامة مثل "الغوث" الذي بمكة، و"الأوتاد الأربعة" و"الأقطاب السبعة" و"الأبدال الأربعين" و"النجباء الثلثمائة": فهي أسماء ليست موجودة في كتاب الله تعالى، ولا هي أيضا مأثورة عن النبي صلى الله عليه وسلم بإسناد صحيح ولا ضعيف يحمل عليه ألفاظ الأبدال).

ثم قال: (فقد رُوي فيهم حديث شامي منقطع الإسناد عن علي بن أبي طالب – رضي الله عنه – مرفوعا إلى النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال: (إن فيهم – يعني أهل الشام – الأبدال الأربعين رجلا، كلما مات رجل أبدل الله تعالى مكانه رجلا)، ولا توجد هذه الأسماء في كلام السلف، كما هي على هذا الترتيب، ولا هي مأثورة على هذا الترتيب والمعاني على المشايخ المقبولين عند الأئمة قبولا عاما، وإنما توجد على هذه الصورة عن بعض المتوسطين من المشايخ، وقد قالها إما آثرا لها عن غيره أو ذاكرا).

انتهى كلام شيخ الإسلام من الفتاوى 11/ 433-434.

أقول: والحديث الذي أشار إليه شيخ الإسلام أخرجه الإمام أحمد في المسند بسند منقطع، وإلى هذا ذهب الحافظ ابن القيم في المنار المنيف ص 136 إلى أن (أحاديث الأبدال والأقطاب والأغواث كلها باطلة على رسول الله صلى الله عليه وسلم).

نعم، استعمل علماء الأمة هذه العبارة في وصف بعض الرجال، لكنهم لا يريدون بها غير وصف الرجل بالعبادة والزهد والعلم والتقوى كما فعل الحافظ الذهبي في ترجمة حماد بن سلمة من الميزان، وكذلك الحافظ ابن حجر في التهذيب.

الرازي، ثم كتبت الحديث)[1]، وكان لا يفيده في كتابة الحديث إلا على الثقات، ولا يذهب به إلا إلى الصدوقين المأمونين، قال في ترجمة إبراهيم بن إسماعيل بن يحيى ابن سلمة: (كتب أبي حديثه ولم يأته، ولم يذهب بي إليه . . .)[2].

رافق عبد الرحمن أباه في جلساته العلمية، وحضر معه حلقات المذاكرات والمناظرات التي تقام في الري، فكتب معه عن الشيوخ، وشاركه في السماع من العديد منهم، وصفه الحافظان إسماعيل بن محمد الأصبهاني وأبو بكر محمد ابن عبد الله البغدادي وصفا دقيقا، يقول إسماعيل بن محمد الأصبهاني: (تربى بالمذاكرات مع أبيه وأبي زرعة، كانا يزقانه كما يزق الفرخ الصغير، ويعنيان به، ورحل مع أبيه فأدرك ثقات الشيوخ بالحجاز والعراق والثغور، وعرف الصحيح من السقيم)[3] ويقول أبو بكر محمد بن عبد الله البغدادي وهو بمكة: (كان من منة الله على عبد الرحمن أنه ولد بين قماطر العلم والروايات، وتربى بالمذاكرات مع أبيه وأبي زرعة، فكانا يزقانه كما يزق الفرخ الصغير، ويعنيان به، فاجتمع له مع جوهر نفسه كثرة عنايتهما ثم تمت النعمة برحلته مع أبيه فأدرك الإسناد وثقات الشيوخ في الحجاز والعراق والشام والثغور، وسمع بانتخابه حين عرف الصحيح من السقيم فترعرع في ذلك، ثم كانت رحلته الثانية بنفسه بعد تمكن معرفته يعرف له ذلك، وتقدم بحسن فهمه وديانته وقديم سلفه)[4]. يقول عبد الرحمن الرازي متحدثا عن خرجته مع أبيه: (ساعدتني الدولة في كل شيء حتى خرجت مع أبي سنة خمس وخمسين ومائتين من المدينة نريد الحج، ولم أبلغ، فلما أشرفنا ذو (كذا) الحليفة

---

(1) - هذا الشيخ زهد فيه أبو حاتم لما علم أنه يغير في الحديث ويقلب الأسانيد، انظر الجرح والتعديل 84/2 رقم 198.

(2) - سير أعلام النبلاء 265/13.

(3) - أخبار قزوين 154/3.

(4) - أخرجه الحافظ ابن عساكر في تاريخ دمشق 360/35.

احتلمتُ تلك الليلة، فحكيت ذلك لأبي، فسر بذلك، قال: الحمد لله، أدركت حجَّة الإسلام)[1].

وفي هذه السنة سمع عبد الرحمن من المقريء حديثه عن سفيان ومشايخ مكة والواردين عليها، وسمع بالكوفة أبا سعيد الأشج وهارون بن إسحق، وببغداد الحسن بن عرفة وحميد بن الربيع، وبمصر المزني ويونس بن عبد الأعلى، وارتحل إلى أصبهان، وقزوين، وجمع وصنف الكثير[2].

وعانى في سبيل تحصيل العلم مشاقا كثيرة، وهي عينها المشاق التي تكبدها العلماء الكبار، يحكي وهو في مصر سنة اثنتين وستين ومائتين بعض ما لقيه من مقاساة في سبيل الطلب والتحصيل يقول: (كنا بمصر سبعة أشهر، لم نأكل فيها مرقة، كل نهارنا مقسم لمجالس الشيوخ، وبالليل: النسخ والمقابلة، قال: فأتينا يوما أنا ورفيق لي شيخا فقالوا: هو عليل، فرأينا في طريقنا سمكة أعجبتنا، فاشتريناها، فلما صرنا إلى البيت، حضر وقت مجلس، فلم يمكنا إصلاحه - يعني السمك - ومضينا إلى المجلس، فلم يزل حتى أتى عليه ثلاثة أيام، وكاد أن يتغير، فأكلناه نيئا، ولم يكن لنا فراغ أن نعطيه من يشويه، ثم قال: "**لا يستطاع العلم براحة الجسد**"[3].

وعلق علي بن إبراهيم على رحلة عبد الرحمن الثالثة فقال: (وذلك أنه استأذن أباه وتشفع إليه بأبي زرعة أن يأذن له في الرحلة فلم يأذن له حتى ألح عليه، ولم يكن لأبي حاتم في هذا الوقت ولد إلا عبد الرحمن، وكان له أولاد قبله

---

(1) - أخبار قزوين 154/3، ونقله الحافظ الذهبي في ترجمته من سير أعلام النبلاء 263/13.

(2) - أخبار قزوين 154/3 -155، وتكلم عن رحلاته العلمية الخطيب الرازي – علي بن إبراهيم – فقال: (كان لعبد الرحمن ثلاث رحلات: الأولى مع أبيه سنة خمس، وسنة ست، ثم حج وسمع محمد بن حماد في سنة اثنتين، ثم رحل بنفسه إلى السواحل والشام ومصر سنة اثنتين وستين ومائتين، ثم رحل إلى أصبهان في سنة أربع وستين، فلقي يونس بن حبيب) سير أعلام النبلاء: 266/13. وقال فؤاد سيزكين: (وكانت آخر رحلاته مع أبيه إلى مكة سنة 260 هـ) تاريخ التراث العربي 286/1 رقم 163.

(3) – رواه الخطيب الرازي عن علي بن أحمد الخوارزمي عن عبد الرحمن بن أبي حاتم سماعا، وانظر سير أعلام النبلاء 266/13، وتذكرة الحفاظ 830/3، وتاريخ دمشق 361/53.

فماتوا فلم تطب نفسه أن يأذن له، ثم أذن له وشرط عليه إلى وقت كذا، وينصرف إليه في وقت كذا، فرحل ودخل مصر ومشايخ مصر متوافرون).

وأضاف قائلا: (وعندي أنه كان في اثنتين وستين مثل يونس بن عبد الأعلى وبحر بن نصر وابن عبد الحكم والمزني والربيع وغيرهم، ومشايخ إسكندرية محمد ابن عبد الله بن ميمون وغيرهم، فأجهد نفسه في السماع ليلحق وعد أبيه لا يخلفه، فرُزق السماع الكثير مثل كتب ابن وهب بأسرها، وكتب الشافعي - رحمه الله - وحديث سائر الشيوخ وفوائدهم، ثم خرج من مصر)[1].

ولعبد الرحمن أربع رحلات مثل والده، الأولى مع والده سنة ست وخمسين ومائتين، ثم حج ثانية بنفسه مع مشايخ من أهل العلم من الري مثل محمد ابن حماد الطهراني وغيره وكانت في الستين ومائتين، والثالثة بنفسه إلى مصر ونواحيها والشام سنة اثنتين وستين، والأخيرة كانت إلى أصبهان، إلى يونس ابن حبيب وأسيد بن عاصم وغيرهما وكانت سنة أربع وستين[2].

لقد رَبَّى أبو حاتم ولده على كل شيء، على العلم، وعلى الأخلاق والتقوى، ثم رباه على اليقظة والفطنة والوعي مع الفهم في أمور الحياة وتشعباتها لتجاوز مصايد إبليس والأبالسة التي تقتنص الناس في كل مكان، فقد أخرج ابن عساكر بسنده إلى أحمد بن يعقوب الرازي أنه قال: (سمعت عبد الرحمن ابن أبي حاتم الرازي يقول: كنت مع أبي في الشام في الرحلة، فدخلت مدينة، فرأيت رجلا واقفا على الطريق يلعب بحية ويقول: من يهب لي درهما حتى أبلع هذه الحية، فالتفت إليَّ أبي فقال: يا بني، احفظ دراهمك فمن أجلها تبلع الحيات)[3].

---

(1) - تاريخ دمشق 362/35.

(2) - أستفيد من حكاية علي بن إبراهيم، أخرجها ابن عساكر في تاريخ دمشق 362/35، وفيها أن لعبد الرحمن الرازي ثلاث رحلات، ويظهر أن خرجته الأولى مع والده لم تحسب رحلة.

(3) - تاريخ دمشق 364/35.

ولم تقم وشائج المودة بين أبي حاتم وابنه على شؤون المهام العائلية فحسب، وإنما كان للعلم وللتربية فيها دور كبير، وبفضلها كان عبد الرحمن عالما، زاهدا، وورعا.

وصفه أبو الحسن علي بن إبراهيم الرازي الخطيب فقال: (كان رحمه الله قد كساه الله نورا وبهاء يسر من نظر إليه)[1].

ويقول أبو الحسين علي بن أحمد الخوارزمي بالري: (عبد الرحمن بن أبى حاتم إمام ابن إمام، قد ربي بين إمامين: أبي حاتم وأبي زرعة إمامي هدى)[2].

وقال: سمعت علي بن الحسن المصري - ونحن في جنازة ابن أبي حاتم - يقول: (قَلَنْسُوَةُ عبد الرحمن من السماء، وما هو بعجب، رجل منذ ثمانين سنة على وتيرة واحدة، لم ينحرف على الطريق)[3].

وقال علي بن أحمد الفرضي: (ما رأيت أحدا ممن عرف عبد الرحمن ذكر عنه جهالة قط)[4].

وقال الرافعي القزويني: (من كبار الدنيا علما وورعا)[5].

وأثنى عليه الحافظ السيوطي[6] وشمس الدين الداودي[7] فقالا: (الإمام الثبت، ابن الإمام الثبت، حافظ الري وابن حافظها (...) من كبار الصالحين، لم يعرف له ذنب قط، ولا جهالة طول عمره).

---

(1) - سير أعلام النبلاء 263/13.
(2) - تاريخ دمشق 361/35.
(3) - سير أعلام النبلاء 265/13.
(4) - المصدر السابق.
(5) - تاريخ قزوين 153/3.
(6) - طبقات المفسرين ص 52-53.
(7) - المصدر السابق ص 286 رقم 264.

وذكره الحافظ الذهبي في الميزان فقال: (الحافظ الثبت ابن الحافظ الثبت. . . وكان ممن جمع علو الرواية ومعرفة الفن)[1]، وذكره في سير أعلام النبلاء فقال: (وكان بحرا لا تكدره الدلاء)[2].

ونقل الحافظ ابن حجر قول مسلمة بن القاسم فيه فقال: (كان ثقة، جليل القدر، عظيم الذكر، إماما من أئمة خراسان)[3].

كما نقل الحافظ الذهبي قول الإمام أبي الوليد الباجي فيه وهو قوله: (عبد الرحمن ابن أبي حاتم ثقة حافظ)[4].

وكان لعبد الرحمن سمت عجيب، وكان سمته كسمت أبي زرعة الرازي، وقد انتهى سمت أبي زرعة إلى سمت النبي صلى الله عليه وسلم، وبذلك يكون سمت عبد الرحمن الرازي كسمت رسول الله صلى الله عليه وسلم، يحكي الخليلي فيقول: (كان يقال: عبد الله بن مسعود يشبَّه بالنبي صلى الله عليه وسلم هديا وسمتا، وقال: عبد الله: من أراد أن ينظر إلى سمتي فلينظر إلى علقمة، وقال علقمة مثل ذلك في إبراهيم النخعي، وقال إبراهيم مثل ذلك في منصور بن المعتمر، وقال منصور مثل ذلك في سفيان الثوري وقال سفيان مثل ذلك في وكيع بن الجراح، وقال وكيع مثل ذلك في أحمد بن حنبل، وقال أحمد مثل ذلك في أبي زرعة الرازي، وقال أبو زرعة مثل ذلك في عبد الرحمن بن أبي حاتم)[5].

لقد زهد رحمه الله في الدنيا، وآثر الآخرة عليها لأنه عاش بروحه مع سنة النبي صلى الله عليه وسلم، وهذه الخصلة اكتسبها بحسن معاشرته لأبيه

---

(1) - الميزان 587/2-588 رقم 4965.

(2) - سير أعلام النبلاء 264/13.

(3) - اللسان 433/3 رقم 1691.

(4) - سير أعلام النبلاء 267/13.

(5)- الإرشاد للخليلي 567/2، مع التعليق.

ولأبي زرعة الرازي، يحكي لنا عبد الرحمن جانبا من هذه الإثارة التي التزم بها وألزم بها من عاشره[1]، فيقول: (وقع عندنا الغلاء، فأنفذ بعض أصدقائي حبوبا من أصبهان، فبعته بعشرين ألفا، وسألني أن أشتري له دارا عندنا فإذا جاء ينزل فيها، فأنفقتها في الفقراء، وكتبت إليه: اشتريت لك بها قصرا في الجنة، فبعث يقول: رضيتُ، فاكتب على نفسك صكا، ففعلتُ، فرأيت في المنام: قد وفينا بما ضمنت، ولا تعد لمثل هذا)[2].

لقد كان أبو حاتم يرى في سيرة ولده المثال الطيب لحسن العلاقة الجارية في الرفقة العائلية وفي رفقة الصحبة، ويرى في عبادة ولده العبادة النموذجية التي لا يقوى عليها أحد، قال وهو يشهد على ذلك أمام الله وأمام عباده: (ومن يقوى على عبادة عبد الرحمن ! لا أعرف لعبد الرحمن ذنبا)[3].

وكان يثني عليه ويقدمه، وهو تقديم ليس من فعل العاطفة وإنما هو تقديم موضوعي، يدخل في الإفادات العلمية، إفادة طلبة العلم على عبد الرحمن، وحُق لأبي حاتم أن يفعل لأن عبد الرحمن ثمرة من ثمار تربيته، فلا نستغرب من جواب أبي حاتم لأبي زرعة حين قال له: (ما رأيت أحرص على طلب الحديث منك يا أبا حاتم، فيقول له: إن عبد الرحمن لحريص ...)[4].

وبقي رحمه الله على هذا الحال إلى أن قُبض، وقد شهد له بذلك غير واحد ممن كان يصلي خلفه، قال أبو عبد الله القزويني الواعظ: (إذا صليت مع

---

[1] - من قرنائه ورفقائه وطلبة علمه، بل يحكون أن زوجته كانت في الصلاح والورع مثله، انظر الإرشاد للخليلي 684/2 رقم 445.

[2] - رواه عمر بن إبراهيم الهروي الزاهد، سماعا من الحسين بن أحمد الصفار عن عبد الرحمن ابن أبي حاتم سماعا، انظر سير أعلام النبلاء 267/13 وطبقات المفسرين للداودي ص 286-287 رقم 264.

[3] - رواه العباس بن أحمد، انظر سير أعلام النبلاء 265/13.

[4] - تهذيب الكمال 387/19 رقم 5050.

عبد الرحمن فسلم إليه نفسك، يعمل بها ما شاء، دخلنا يوما بغلس[1] على عبد الرحمن في مرض موته، فكان على الفراش قائما يصلي وركع فأطال الركوع)[2].

يروي علي بن أدهم فيقول: (سمعت أحمد بن محمد بن عمر الرازي بعد وفاة عبد الرحمن بن أبي حاتم والناس مجتمعون للتقرئة والمسجد غاص بأهله، قام فقرأ: "***قد أفلح المؤمنون، الذين هم في صلاتهم خاشعون***" إلى قوله: "***أولئك هم الوارثون***" الآية، فضج المسجد بالبكاء والنحيب، وقالوا: (نرجو أن يكون عبد الرحمن من أهل هذه الآيات، فإن هذه الخصال كانت كلها فيه)[3].

توفي رحمه الله في المحرم من سنة سبع وعشرين وثلاث مائة بالري على سبع وثمانين سنة[4]، وانتهت حياته كانتهاء حياة أبي زيد قيس بن السكن الذي قال عنه أنس رضي الله عنه (مات فلم يترك عقبا، نحن ورثناه)[5]، ذلك أن ابن أبي حاتم مات فلم يخلف فورث المحدثون ذخيرته من المعارف التي صنفها، وكان رحمه الله قد حبسها عليهم، وأمر بدفن الأصول من كتب أبيه وأبي زرعة وأوصى بتصانيفه إلى الحسن بن الحسين الدَّارستيني القاضي[6]. وبوفاته تكون السُّنَّة قد خُتمت به في هذه العائلة بصفة خاصة وفي الري بصفة عامة[7].

---

(1) - أي وقت متأخر من الليل.

(2) - سير أعلام النبلاء 267/13.

(3) - تاريخ دمشق 363/35.

(4) - انظر فتح الباري 314/7 مع الشرح.

(5) - انظر فتح الباري 314/7 مع الشرح.

(6) - انظر سير أعلام النبلاء 265/13.

(7) - الإرشاد في معرفة علماء الحديث 683/2. وقد خلف عبد الرحمن الرازي مؤلفات طيبة بعضها مفقود وبعضها موجود، والموجود فيه المطبوع وغير المطبوع، ومؤلفاته المعروفة والمشهورة عند أهل العلم هي: 1- آداب الشافعي ومناقبه – 2- بيان خطأ البخاري في تاريخه – 3- الجرح والتعديل – 4- تقدمة المعرفة – 5- علل الحديث –6- المراسيل – 7- زهد الثمانية من التابعين – 8- أصول السنة واعتقاد الدين – 9- الرد على الجهمية – 10- فضائل الإمام أحمد –11- فوائد أهل الري – 12- تفسير القرآن العظيم.

ثانيا: في طرق تحصيله عن أبيه:

تنحصر جهود عبد الرحمن الرازي في ثلاث مناحي: ما حصله عن أبيه، وما حصله عن غير أبيه، وما يرجع إلى جهوده الشخصية ومبادراته الفردية، وسنتكلم عمَّا حصله عن أبيه وما يرجع إلى جهوده الشخصية، وأما ما حصله عن غير أبيه فيحتاج إلى دراسة مستقلة.

حصل عبد الرحمن عن أبيه علما غزيرا في شتى مناحي السنة النبوية، وبصفة خاصة في الحديث[1] والجرح والتعديل والعلل وهي ظاهرة لفتت انتباه العلماء قديما فسألوه عنها فأجاب، يحكي أحمد بن علي الرقام فيقول: (سألت عبد الرحمن عن اتفاق كثرة السماع له وسؤالاته عن أبيه فقال: ربما كان يأكل وأقرأ عليه، ويمشي وأقرأ عليه، ويدخل الخلاء وأقرأ عليه، ويدخل البيت في طلب شيء وأقرأ عليه).

ويعلق علي بن إبراهيم الخطيب الرازي فيقول: (وبلغني أنه كان يسأل أباه أبا حاتم في مرضه الذي توفي فيه عن أشياء من علم الحديث وغيره إلى وقت ذهاب لسانه، فكان يشير إليه بطرفه نعم ولا)[2].

وهذا الذي ذكره علي بن إبراهيم صحيح، فقد أثبت عبد الرحمن الرازي ذلك في ترجمة والده من تقدمة المعرفة وبوب عليه ما يفيد أنه كان على هذا الحال[3].

---

(1) - وكان يحصي عدد الأحاديث التي رواها والده عن الشيوخ، يقول في ترجمة أحمد بن رشد بن خثيم الهلالي: (روى عنه أبي وسمع منه أيام عبيد الله بن موسى أحاديث أربعة)، الجرح والتعديل 51/2، رقم 53، ويظهر أنه فعل ذلك في كل ما تحمله أبوه عن الشيوخ.

(2) - تاريخ دمشق 11/52 – 12 رقم 6072، تهذيب الكمال 388/19 رقم 5050.

(3) - تقدمة المعرفة ص 367 – 368.

وإذا جمعنا كل هذه المسموعات والاستفادات وجدناها لا تخرج عن الأساليب الفنية والطرق العلمية المتداولة عند أهل العلم، وهي الطرق التي كان يفصح بها حال تأديته للعلم وتبليغه له، منها:

1- ***السماع:*** وهو على نوعين، سماع خاص خصه به أبوه وحده، وسماع عام سمعه عبد الرحمن مع طلاب العلم.

فالسماع الخاص كان يميزه عن السماع العام، مستعملا الألفاظ الدالة على ذلك من مثل قوله:

- " سمعت أبي وحدثني عن فلان"[1]
- "فيما حدثني أبي عن فلان"[2]
- "سمعت أبي يقول ذلك في بعض حديث حدثني به"[3]
- "أخبرني أبي رضي الله عنه قال:"[4]
- "روى لي عنه أبي"[5]
- "فذكرته لأبي فقلت له . . . فقال:"[6]
- "قال لي أبي . . ."[7].

وأما إذا سمع مع غيره فإنه كان يفصح عن ذلك بالعبارات والضمائر الدالة على ذلك، مثل قوله:

---

(1) - العلل 265/1 رقم 780.
(2) - الجرح والتعديل 447/4 رقم 1968.
(3) - المصدر السابق 303/4 رقم 1317.
(4) - تقدمة المعرفة ص 281.
(5) - الجرح والتعديل 44/2 رقم 23.
(6) - المصدر السابق 270/7 رقم 1478.
(7) - المصدر السابق 216/9 رقم 900.

- "سمعت أبي يقول ذلك[1])، وهذه هي العبارة الغالبة، لكن يلزم منها أن يكون سمع مع غيره منه.

- "سمعت أبي يقول ذلك وسمعته يقول . . . "[2].

- "سمعت أبي وقيل له"[3].

- "سمعت أبي يذكر عن بعض مشيخته عن فلان"[4]

- "سمعت أبي وحدثنا عن فلان"[5].

2- ***القراءة:*** وهي أن يقرأ على أبيه مسموعه من العلم بقصد التصحيح والضبط، فقد سئل عبد الرحمن عن اتفاق كثرة السماع له، وسؤالاته لأبيه فقال: (ربما كان يأكل وأقرأ عليه، ويمشي وأقرأ عليه، ويدخل الخلاء وأقرأ عليه، ويدخل البيت في طلب شيء وأقرأ عليه)[6].

والقراءة ضرب من السماع، وهي على نوعين: منها ما قرأه عبد الرحمن على أبيه، فسمع كلامه منه، ومنها ما قرأه غيره على أبيه وهو يسمع.

فمن النوع الأول قوله: "قرأت على أبي: قال سمعت هشام بن عبيد الله قال حدثني من ذكر عن محمد بن إسحق أنه قال: الفرزدق بن غالب الشاعر اسمه همام، وهو ابن غالب ابن سفيان . . . "[7].

---

(1) - انظر على سبيل المثال لا الحصر الجرح والتعديل 120/2 رقم 364 و80/3 رقم 367 و46/4 رقم 194 و112/5 رقم 512 و154/6 رقم 843 ...

(2) - المصدر السابق 415/3 رقم 1899.

(3) - المصدر السابق 43/3 رقم 182

(4) - التقدمة ص 273.

(5) - العلل 251/1.

(6) - سير أعلام النبلاء 251/13، وسبق الاستشهاد بهذا النص في موطن سابق وأعدناه هنا للفائدة.

(7) - الجرح والتعديل 93/7 رقم 528.

ومن النوع الثاني قوله: (قرئ على أبي رحمه الله عن سلمان بن حرب[1] نا حماد بن زيد عن أيوب قال: كان والله أبو قلابة من الفقهاء ذوي الأنساب)[2].

3- ***العرض***[3]. وهو أن يعرض كتابه على أبيه، أو يأخذ أبوه الكتاب لينظر فيه بقصد الضبط والتصحيح، وهذا العرض يتخلله السماع من لفظه مع المذاكرة والسؤال، وكان عبد الرحمن يفرق بين الحالة التي يأخذ فيها أبوه كتابه لينظر فيه وبين عرضه الحديث عليه، فمن الحالة الأولى قوله: (ورأى في كتابي ما كتب إليَّ هاشم بن القاسم الحراني أحاديثه فقال: هذه الأحاديث كذب موضوعة)[4]، وكثيرا ما يستعمل في التعبير عن هذه الحالة عبارته: (سمعت أبي ورأى في كتابي حديثا . . .)[5].

ومن الحالة الثانية قوله في ترجمة داود بن عبد الحميد الكوفي: (سألت أبي عنه وعرضت عليه حديثه قال: لا أعرفه، وهو ضعيف الحديث، يدل حديثه على ضعفه)[6].

وقال في ترجمة عباس بن محمد المرادي: (سألت أبي عنه وعرضت عليه الأحاديث التي رواها فقال: لا أعرفه، وهذه الأحاديث التي رواها كذب)[7].

---

(1) - تصحيف في الاسم، هو سليمان بن حرب، كان يروي عن حماد، انظر الجرح والتعديل 108/4، رقم 481.

(2) - المصدر السابق 58/5 رقم 268.

(3) - القراءة والعرض عند الجمهور بمعنى واحد، لأن القراءة على الشيخ حفظا أو من كتاب هو العرض عندهم، انظر الباعث الحثيث ص105، إلا أنني فرقت بينهما تفريقا يليق بطريقة ابن أبي حاتم في التحمل عن أبيه، فجعلت القراءة ما قرأه على أبيه أو قرأ غيره وهو يسمع، والعرض هو نظر أبيه في كتاب وتصحيحه له.

(4) - الجرح والتعديل 195/7 رقم 1093.

(5) - انظر العلل: 227/1 رقم 662 و343/2 رقم 2556 و376/2 رقم 2644 و438/2 رقم 2820.

(6) - الجرح والتعديل 418/3 رقم 1911.

(7) - المصدر السابق 216/6 رقم 1188.

وقال في ترجمة مسروح، أبي شهاب: (سألتُ أبي عنه وعرضتُ عليه بعض حديثه فقال: لا أعرفه)[1].

4- ***السؤالات:*** بالسؤال حصل عبد الرحمن من أبيه على سماع كثير، وقد ساعده وجوده مع أبيه في البيت وعشرته له أينما حل وارتحل أن يحصل على ذلك العلم الغزير، وعلى العموم فقد اتسمت سؤالاته بصبغتين اثنتين:

الأولى: أنها كثيرة، فلا تكاد تخلو ترجمة من تراجم كتاب الجرح والتعديل أو فقرة من فقرات كتاب العلل من سؤال يوجهه لأبيه.

الثانية: أنها متنوعة: مست جميع جوانب علوم السنة، وتناولت بصفة خاصة موضوعات علم الحديث، وكان لها أثر طيب في إثراء علم الجرح والتعديل، وأخشى أن لا أكون مبالغا إذا قلت: لولا هذه الأسئلة لضاع قسط كبير من علم أبي حاتم، ذلك أن بالسؤال كان عبد الرحمن يُـوَلِّدُ من أبيه العلم توليدا، من ذلك قوله: (سمعت أبي فقال: سألت يحيى بن معين عن خليد بن دعلج فقال: ضعيف الحديث، قلت لأبي: فما تقول أنت في خليد فقال: صالح ليس بالمتين في الحديث، حدث عن قتادة أحاديث بعضها منكرة)[2].

وهذا يبين أن عبد الرحمن كان حريصا على معرفة رأي أبيه في الرجال مهما بُيِّنَ حالُهم بصفة من الصفات، بل في بعض الأحيان كان يسأل أباه السؤالين والثلاثة عن حالة الراوي الواحد رغبة في المعرفة، وحرصا منه على معرفة الرأي الشخصي لأبيه في الموضوع. من ذلك قوله في ترجمة زياد بن أبي حسان النبطي: (وسمعته يقول: كان شعبة يتكلم فيه، فقلت لأبي: ما تقول فيه؟ فقال: شيخ، منكر الحديث، يكتب حديثه ولا يحتج به)[3].

---

(1) - الجرح والتعديل 424/8 رقم 1930.
(2) - المصدر السابق 384/3 رقم 1759.
(3) - المصدر السابق 530/3 رقم 2393.

وقوله: (سمعت أبي يقول وسألته عن إبراهيم بن عقبة فقال: صالح، لا بأس به، قلت: يحتج بحديثه؟ قال، يكتب حديثه)[1].

والسؤالات نوع من التحمل الذي تحمل به عبد الرحمن عن أبيه سماعا، فمن جهة تتنوع سماعاته بطريق السؤالات إلى نوعين: ما سأل عنه أباه فسمع منه جوابه، وما سأل غيره أباه عنه وهو حاضر فسمع الجواب.

فمن النوع الأول - وهو كثير -: (سألت أبي عن وكيع عن الأعمش أحب إليك أو عبد الله بن داود الخريبي. فقال: وكيع أحفظ من أبي داود الخريبي، وأحفظ من ابن المبارك)[2].

وقوله: (سألت أبي عن يزيد بن مردانبه فقال: (قال وكيع: ثنا يزيد ابن مردانبه وكان ثقة)[3].

ومن النوع الثاني - وهو على ثلاث صيغ - الصيغة الأولى: قوله: (سمعت أبي وقيل له: ما تقول في بسر بن سعيد؟ قال: هو من التابعين، لا يسأل عن مثله)[4].

وقوله: (سمعت أبي يقول وقيل له: قال يحيى بن معين: وكيع أحب إلي في سفيان من عبد الرحمن بن مهدي، فأيهما أحب إليك؟ قال: عبد الرحمن ثبت، ووكيع ثقة)[5].

والصيغة الثانية في هذا النوع قوله: (سمعت أبي يقول، وسئل عن الأوزاعي فقال: الأوزاعي فقيه متبع لما سمع)[6].

---

(1) - الجرح والتعديل 117/2 رقم 355.
(2) - تقدمة المعرفة ص 221.
(3) - المصدر السابق ص 228.
(4) - الجرح والتعديل 423/2 رقم 1680.
(5) - تقدمة المعرفة ص 231.
(6) - المصدر السابق ص 186.

وقوله: (سمعت أبي وسئل عن الحديث الذي رواه ابن المبارك عن يونس عن يزيد عن أبي علي بن يزيد فقال . . .)[1].

والصيغة الثالثة قوله: (سئل أبي عنه فقال: شيخ)[2]، وقوله: (سئل أبي عن عبد الرحمن بن حميد فقال: ثقة)[3]. وقوله: (سئل أبي عن حديث . . . فقال: . . .)[4].

وقيل لعبد الرحمن: (هذا الذي تقول: "سئل أبو زرعة" سأله غيرك وأنت تسمعه أو سأله وأنت لا تسمع؟ فقال: كلما أقول: سئل أبو زرعة فإني قد سمعته منه إلا أنه سأله غيري بحضرتي فلذلك لا أقول: سألته، وأنا فلا أدلس بوجه ولا سبب، أو نحو ما قال)[5].

هذا من جهة، أما من جهة أخرى فتنقسم سؤالاته إلى قسمين: قسم من السؤالات سأل فيها أباه بمفرده، وقسم آخر سأل فيها أباه وأبا زرعة، فإذا سأل أباه أفرده بقوله: (سألت أبي عن حديث) وهي الغالبة، أو يقول: (سألته عن حديث)[6] أو (سألت أبي عن فلان . . .)[7].

وإذا سأل أباه وأبا زرعة جمعهما فقال: (سألت أبي وأبا زرعة عن حديث)[8].

---

(1) - العلل 79/2 رقم 1730 وانظر أيضا 129/2 رقم 1879.

(2) - ترجمة سعيد بن عمرو الحمصي في الجرح والتعديل 51/4 رقم 218.

(3) - المصدر السابق 225/5 رقم 1059.

(4) - العلل 464/1 رقم 1393.

(5) - الجرح والتعديل 501/4 رقم 2203.

(6) - انظر العلل 14/2 رقم 1516 و1517.

(7) - على سبيل المثال: الجرح والتعديل 235/5 رقم 1111.

(8) - انظر العلل 161/1 رقم 454.

أو يقول: (سألت أبي وأبا زرعة عن فلان)[1]، وهذه الصيغ هي الغالبة في هذا الصنف، أو يقول: (سألتهما عن حديث)[2] أو (قلت لأبي وأبي زرعة في حديث)[3].

5- ***المذاكرة:*** حضر عبد الرحمن مجالس المذاكرات التي كان أبوه يذاكر فيها العلم مع الحفاظ وطلبة العلم، ولاشك أن هذه المجالس كانت ذات فائدة كبيرة لأن العلم كان يتداول فيها بكل أنواعه، فما تحمله عن أبيه في المذاكرة نص عليه بالعبارات الآتية:

- "**ذكره** أبي: نا عبد الرحمن بن عمر الزهري نا إبراهيم بن عيسى الطالقاني قال قلت لابن المبارك، شهاب بن خراش؟ فقال: ثقة[4].

- "وفيما **ذكره** أبي عن أحمد بن حنبل قال: أبو الأشهب من الثقات"[5].

- "**ذكر** أبي حديثا رواه حفص بن عبد الله النيسابوري عن إبراهيم ابن طهمان عن هشام بن حسان عن محمد بن سيرين عن أبي هريرة . . .[6].

- "**سمعت** أبي **وذكر** حديثا رواه عن عمر بن يونس عن عكرمة ابن عمار عن إسحق بن عبد الله بن أبي طلحة عن أنس قال: . . .)[7].

وإذا كان المجلس مجلس المذاكرة، وسأل أباه فيه نص عليه بقوله: (ذكرته لأبي فقال: هذا منكر من القول"[8].

---

(1) - انظر الجرح والتعديل 235/5 رقم 1111.

(2) - العلل 3/2 رقم 1481 و7/2 رقم 1493 و8/2 رقم 1494.

(3) - انظر العلل 52/1 رقم 126.

(4) - تقدمة المعرفة ص 273 وانظر ص 274.

(5) - الجرح والتعديل 477/2 رقم 1942.

(6) - العلل 65/1 رقم 170.

(7) - العلل 62/1 رقم 163.

(8) - الجرح والتعديل 440/3 رقم 2000.

6- ***الإملاء:*** تحمل عبد الرحمن عن أبيه في مجالس الإملاء، وهذه الصفة من التحمل لا تقل أهمية عن صفات التحمل السابقة، ذلك أن الإملاء - كما قال الحافظ ابن الصلاح - هو : (من أعلى مراتب الراوين، والسماع فيه من أحسن وجوه التحمل وأقواها)[1]، وقد أملى أبو حاتم على ابنه العلل والجرح والتعديل وغيرهما . من ذلك ما أشار إليه عبد الرحمن في معرض كلامه عن حديث في العلل قال: (**فأملى** علي أبي: هذا الحديث خطأ، إنما هو عبد الرحمن بن نمير عن أبيه حدثنا سليمان ابن منصور عن أبي داود هكذا)[2] .

وما أشار إليه في الجرح والتعديل بقوله: (كليب بن شهاب الجرمي الكوفي، والد عاصم بن كليب روى عن النبي صلى الله عليه وسلم مرسلا، ولم يدركه، إنما يرويه الناس عن عاصم بن كليب عن أبيه عن رجل من الأنصار، وروى كليب عن عمرو وعلي وسعد وأبي ذر ووائل بن حجر، روى عنه ابنه عاصم بن كليب وإبراهيم بن مهاجر، سمعت أبي يقول ذلك، **وأملاه عليَّ**)[3] .

7- ***الوجادة:*** تحمل عبد الرحمن علم أبيه بالوجادة، وهذا النوع من العلم هو العلم الذي أخذه من صحف أبيه بعد موته، فلم يتفق له ذلك بالسماع أو بالإجازة أو المناولة، وهو من الروايات المقطوع بصحتها لكون عبد الرحمن يعرف صحف أبيه، ويعرف خطه، فلا يتسرب الشك إلى ما نقل، لاسيما وأن ما رواه وجادة حصل له بعضه سماعا، وهو قليل إذا ما قورن بما روى عنه بطرق التحمل الأخرى.

قال عبد الرحمن: (**وجدت** أبي رحمه الله قد جعل إبراهيم أبا إسماعيل الكوفي الذي يروي عن أبي وائل، وإبراهيم صاحب مطبخ عبد الحميد كل هذا واحد)[4] .

---

(1) - التقييد والإيضاح ص 247.
(2) - العلل 352/2 رقم 2575.
(3) - الجرح والتعديل 167/7 رقم 946.
(4) - المصدر السابق 151/2 رقم 505.

وقال: (ذؤيب بن حلحلة بن عمرو الخزاعي الأزدي ثم أحد بني قمير، شهد الفتح مع النبي صلى الله عليه وسلم، مسلما، كان يسكن قديد، وهو والد قبيصة بن ذؤيب، مديني له صحبة، روى عنه ابن عباس، سمعت أبي يقول بعض ذلك، وبعضه **وجدته** مكتوبا بخطه)[1].

هذا ما حصله عبد الرحمن عن أبيه إما سماعا أو من كتاب، وأما ما حصله عن غيره عن أبيه فكان يؤديه بطرقه العلمية المشروعة لأنه - كما أفصح بذلك - كان لا يدلس، قال رحمه الله في ترجمة عمر بن شريك: (ووجدت غيري يحكي عن أبي أنه قال: هو ضعيف الحديث)[2].

وقال في ترجمة خالد بن الزبرقان الحلبي: (وغيري يحكي عن أبي أنه قال: صالح الحديث)[3].

ثالثا: جهوده الشخصية في التحصيل:

لا صحة لما يقال من أن عبد الرحمن كان مجرد جامع لأقوال أبيه وأبي زرعة، حاكيا عنهما وعن غيرهما، وأنه لم يرتق إلى مرتبة الحفظ والنقد والابتكار المنهجي والإبداع المعرفي في علوم السنة.

إن هذا الظن فيه ظلم للعلم بصفة عامة، ولعبد الرحمن الرازي بصفة خاصة، ذلك أن حكايته للعلم عن أبيه وأبي زرعة أو عن غيرهما هو خطوة أولى نحو بناء الشخصية السوية، لقد شارك عبد الرحمن أباه في شيوخه وفي رحلاته وفي مجالسه العلمية وفي مذاكراته، وهذه المشاركة هي مشاركة التربية والتعليم، إذ

---

(1) - الجرح والتعديل 449/3 رقم 2034.

(2) - الجرح والتعديل 115/6 رقم 632.

(3) - المصدر السابق 332/3 رقم 1492.

بدونها لا يربو الطالب سليما، وقد ذكر السهمي في تاريخه أن سعيد بن عثمان القطراني كان يقول: (إذا علم الرجل ابنه العلم، فالابن ليس له)[1].

نعم، لقد أصبح عبد الرحمن شخصية مستقلة في العلم، ومن علامات هذا الاستقلال:

1 - ***مشاركته لأبيه*** في بيان أحوال الرواة وفي ضبطهم، وقد ذكر هذه المشاركة بأكثر من صيغة، من مثل قوله:

- "سمعت أبي يقول بعض ذلك"[2]، والمفهوم من منطوقها أن البعض الآخر من قوله.

- "سمعت بعض هذا من أبي وبعضه من قبلي"[3].

- " سمعت أبي يقول بعض ذلك وبعضه من قبلي"[4].

- "سمعت بعض هذا من أبي وبعضا من عندي"[5].

- "سمعت بعض ذلك من أبي وبعضه من قبلي"[6].

- "وبعض الكلام مني وسمعت أبي يقول . . ."[7].

---

[1] - تاريخ جرجان ص 220 رقم 346. (ترجمة سعيد بن عثمان القطراني).

[2] - الجرح والتعديل 544/2 رقم 2260، و209/3 رقم 912 و261/3 رقم 1164 و308/3 رقم 1369.

[3] - المصدر السابق 544/2 رقم 2260 و424/2 رقم 1695 و436/2 رقم 1730 و393/2 رقم 1530 و426/2 رقم 1695.

[4] - المصدر السابق 19/3 رقم 72 و73/3-74 رقم 337 و82/3 رقم 373 و131/3 رقم 590 و88/3 رقم 406 و181/3 رقم 778 و200/3 رقم 871 و280/3 رقم 1252 و347/3 رقم 1567 و349/3 رقم 1574 و436/2 رقم 1730.

[5] - المصدر السابق 299/3 رقم 1331.

[6] - المصدر السابق 137/3 رقم 615.

[7] - المصدر السابق 179/3 رقم 771.

وله في هذا أسلوب آخر، وهو ذكر الكلام مجملا ثم يعود فيستثني ما قاله من مجموع ما قاله أبوه، مثل قوله: (حميد بن عطاء الأعرج الكوفي، روى عن عبد الله بن الحارث المكتب القاص، روى عنه خلف بن خليفة وعيسى بن يونس وعبد الله بن نمير والصباح ابن محارب وعبيد الله بن موسى) وقال عقبه: (سمعت أبي يقول ذلك إلا ذكر ابن نمير والصباح فإنه من قبلي)[1].

وقال في ترجمة الحكم بن عبد الله، أبي عبد الله الإيلي: (روى عن القاسم بن محمد وعلي بن الحسين روى عنه الليث ويحيى بن حمزة ويزيد ابن السمط سمعت أبي يقول ذلك إلا ذكر روايته عن القاسم بن محمد وعلي ابن الحسين فإنه لم يقله، وقلت أنا من عندي)[2].

2 - زياداته على أبيه: وهي زيادات مختلفة مَسَّتْ شتى الموضوعات، كان يزيد على أبيه بعضا ممن روى عن الشيخ أو شيوخ الشيخ ممن روى عنهم، أو يذكر أصله أو كنيته أو لقبه إلى غير ذلك من ضوابط الرواة، وهذه بعض الأمثلة على سبيل المثال لا الحصر:

- قال: (جميل بن أبي ميمونة روى عن ابن أبي زكريا الخزاعي روى عنه محمد بن إسحق، سمعت أبي يقول ذلك)، وقال: (روى عن سعيد بن المسيب، روى عنه الليث ابن سعد)[3].

- وقال (جارود بن يزيد النيسابوري روى عن بهز بن حكيم سمعت أبي يقول ذلك)، واستدرك على أبيه ما يأتي: (وكنيته أبو الضحاك، روى عن الثوري

---

[1] - الجرح والتعديل 226/3 رقم 996.

[2] - المصدر السابق 120/3-121 رقم 559.

[3] - المصدر السابق 525/2 رقم 2152.

وشعبة وابن جرير وحجاج بن أرطاة، روى عنه عبد الجبار بن عاصم أبو طالب، وزيرك مولى إسحق بن يحيى بن معاذ وقطن بن إبراهيم النيسابوري وأبو بكر ابن زنجويه وحجاج بن حمزة)[1].

وهذا يبين أن أبا حاتم - في بعض التراجم - لم يكن يعين شيوخ الراوي أو من روى عنه على سبيل الحصر، لذلك كان عبد الرحمن يستدرك عليه بعض الحالات.

3- ***انفراده بضوابط أخرى:*** كأن ينفرد ببيان حال الراوي بعبارة غير مسندة كقوله: (وعبد العزيز بن عمران ضعيف الحديث، لا يعتمد على روايته)[2]، وهي مخالفة لعبارة أبيه فيه بالتضعيف[3].

أو ينفرد بالتدقيق في نسب الراوي وأصله، قال في ترجمة حماد بن أسامة، أبي أسامة: (وهو حماد بن أسامة بن زيد القرشي)، والراوي في ترجمته غير منسوب ولا ذكر أصله[4].

أو بيان هل الراوي مولى أم سيد كقوله: (داود بن سنان هو مولى عمرو ابن تميم الحنشي)[5].

وقد ينفرد بترجمة كاملة للراوي، بخصائصها المطلوبة[6]، كما أن له نقولات وتخريجات في موضوعات مختلفة تحملها بمختلف أنواع التحمل، وهذه المرويات

---

(1) - الجرح والتعديل 525/2 رقم 2183 وانظر ما يشبه هذا في: 401/2-402 رقم 1579 و403/2 رقم 1584 و405/2 رقم 1591 و407/2 رقم 1598 و408/2 رقم 1607 و416/2 رقم 1646 و429/2 رقم 1707 و456/2 رقم 1840 و464/2 رقم 1882 و484/2 رقم 1978.

(2) - الجرح والتعديل 521/2 رقم 2163 وتكررت ترجمته في 522/2 رقم 2170.

(3) - انظر المصدر السابق 390/5-391 رقم 1817.

(4) - المصدر السابق 133/3 رقم 600.

(5) - المصدر السابق 414/3-415 رقم 1896.

(6) - المصدر السابق 220/2 رقم 758 و192/2 رقم 651.

أودعها في مصنفاته ككتاب الجرح والتعديل والعلل. ولم يمت رحمه الله حتى خلف طلبة علم، وتلامذة رواة حفظوا عنه السنة النبوية جيلا بعد جيل، ومنهم أبو الحسين علي بن محمد بن أحمد بن يعقوب، ذكره الخليلي فقال: (أكثر عن أبي محمد عبد الرحمن بن أبي حاتم الرازي)، وكان الخليلي قد كتب عنه[1].

لعل هذه بيانات كافية تدل بوضوح على اهتمام هذه العائلة التي نشأ أبو حاتم الرازي في أحضانها وتقلب في جنباتها بالعلم الشريف، ونقصد بذلك أسرتي هذه العائلة المتمثلة في أسرة أبي زرعة الرازي وأسرة أبي حاتم الرازي إذ أن هذه الأخيرة هي التي ظهر فيها الإمام بن الإمام، والحافظ ابن الحافظ عبد الرحمن بن أبي حاتم رحمهم الله جميعا.

---

(1) - الإرشاد 731/2.

خلاصة الفصل الأول:

دار موضوع هذا الفصل على بيان جهود أبي حاتم في تحمل العلم وتحصيله، فقد تحمله بالطرق العلمية والأساليب الفنية المعروفة عند أهل العلم والتي بسطنا الكلام عنها في خمسة مطالب، استقل كل مطلب بطريقة من طرق التحمل، وكان الحافز على تحقيق ذلك عوامل مهمة: منها عامل المؤهلات الشخصية والقدرات والطموحات الذاتية التي كان يتميز بها، ومنها أسباب جغرافية وعائلية، فالجغرافية تتمثل في بلدة الري التي كان جوها العلمي مساعدا على طلب العلم ومشجعا على تحصيله، والعائلية تتجلى في أسرة أبي حاتم وأسرة أبي زرعة الرازيين اللتين عرفتا في الري كعائلة واحدة.

الفصل الثاني

جهود أبي حاتم في ضبط العلم وتصحيحه

سأتناول في هذا الفصل مبحثين منهجيين: الأول في بيان طرقه في ضبط العلم، والثاني في بيان طرقه في ضبط الرواة، وكل مبحث يتفرع إلى مطالب.

المبحث الأول: طرقه في ضبط العلم.

وهو محصور في أربعة مطالب:

المطلب الأول: الكتابة:

الكتابة هنا وسيلة من وسائل الضبط قبل أن تصبح وسيلة من وسائل التحمل، إذ لا يمكن الحكم على الراوي إلا بعد تقييد علمه.

وكتابة الحديث ليست هي بيت القصيد في هذا العلم، فكم من حديث كتبه أبو حاتم لكنه بقي محبوسا في الصحف، أو مضروبا عليه فيها لما تبين ضعف راويه، فقد سمع أبو حاتم من سعيد بن عنبسة الرازي، ولم يحدث عنه لما علم أن الناس يرمونه بالكذب[1].

وقال عيسى بن يونس: (قال لي يحيى بن سعيد القطان: قد سمعت من الجريري؟ قلت: نعم، قال: لا ترْوِ عنه)[2]، ومثل هؤلاء كثير، وسنأتي على ذكر بعضهم في معرض حديثنا عن الضعفاء والمتروكين.

أولا: عدة ما كتب عن الشيوخ

حاز أبو حاتم على ثروة حديثية هائلة تقدر بعشرات الألوف من الأحاديث، ولا غرابة في كثرة هذه الأحاديث وتعدادها لأن المهمة التي تصدى لها ونذر نفسه لها هي جمع أكبر عدد ممكن من الأحاديث لدراستها دراسة شاملة،

---

(1) - الجرح والتعديل 52/4 رقم 227.

(2) - المصدر السابق 2/4 رقم 01، والجريري هو سعيد بن إياس، أبو مسعود.

وكان شعاره في هذا الجمع كما يقول: (إذا كتبت فقمش، وإذا حدثت ففتش)[1]، وهذه جملة من الآثار تبين القدر الهائل الذي كتبه عن الشيوخ:

1- قال أبو حاتم: (قال لي ابن نفيل: كم كتبت عني؟ قلت: لا ندري: قال حزرت ثلاثة عشر ألفا، أو أربعة عشر ألفا، أو خمسة عشر ألفا)[2]، وكان أبو حاتم يذكر ذلك كالمتباهي به: (كتبت عن النفيلي نحو أربعة عشر ألفا)[3].

2- وجلس إلى الإمام يحيى بن معين فسمع منه وكتب عنه، وكانت عند الإمام يحيى حصيلة حديثية تقدر بستمائة ألف حديث كما صرح هو بذلك[4]، وكان الإمام أحمد يذكر ذلك فيقول: (وإني أظن أن المحدثين قد كتبوا له بأيديهم ستمائة ألف حديث)[5].

3- وارتحل أبو حاتم إلى إسحق بن البهلول بن حسان بالأنبار فسمع منه وكتب عنه، وكان الشيخ قد حَدَّثَ بأزيد من خمسين ألف حديث[6].

4- ولاشك أنه لما قدم أصبهان لازم مقرءها الكبير محمد بن عيسى ابن إبراهيم المقرئ فكتب عنه، وكان الشيخ من المصنفين، قال إبراهيم بن أورمة: (لو أنفق رجل ثلاثين ألفا ما جمع ما جمع المقرئ)[7].

5- وفي البصرة جلس أبو حاتم إلى عفان بن مسلم الصفار، وكانت عند عفان كمية كبيرة من العلم تقدر بثلاثين ألف حديث، ولأجلها لازمه الإمام أحمد

---

(1) - من عباراته المشهورة، سنعلق عليها في عمل قادم إن شاء الله.

(2) - تقدمة المعرفة ص: 363، وابن نفيل هو عبد الله بن محمد بن علي بن نفيل، أبو جعفر الكوفي، حافظ الجزيرة مات سنة 234، قال أبو داود: (ما رأيت أحفظ من النفيلي) انظر مقدمة الضعفاء الكبير للعقيلي ص 32/1-33.

(3) - تذكرة الحفاظ 567/2 وطبقات علماء الحديث 260/2 رقم 561.

(4) - تاريخ بغداد 182/14 رقم 7484.

(5) - المصدر السابق.

(6) - المصدر السابق 6/(366-369) رقم 3390.

(7) - تاريخ أصبهان 150/2 رقم 1332.

عشر سنين، لم يحصل منها سوى على ألف وتسعمائة واثنتين وثمانين حديثا، وهو القدر الذي رواه عنه في مسنده[1]، وأما أبو حاتم فلم يحصل من هذا القدر سوى على خمسمائة حديث، وقال: (كان عسيرا في الحديث، وقد اختلفت إليه ثلاثة عشر شهرا فما كتبت عنه إلا قدر خمسمائة حديث)[2].

6- وببغداد حضر أبو حاتم مجلس سليمان بن حرب، قال: (ظهر حديثه نحو عشرة آلاف حديث ما رأيت في يده كتابا قط)، وكان مجلسه في قصر المامون، وقد حضر مجلسه أربعون ألف رجل[3].

7- آدم بن أبي إياس العسقلاني، حضر أبو حاتم مجلسه، فكتبه عنه وسمع منه، سمعه يقول: (وقدم شعبة بغداد فحدث فيها أربعين مجلسا في كل مجلس مائة حديث، فحضرت أنا منها عشرين مجلسا، سمعت ألفي حديث، وفاتني عشرون مجلسا)[4]، وهذا وحده يدل على أن آدم سمع من شعبة الكثير، وقد استفاد منه أبو حاتم ذلك.

8- وذكر في ترجمة شيخه موسى بن مسعود النهدي أن الشيخ روى عن سفيان الثوري بضعة عشر ألف حديث، وكان أبو حاتم قد سمع منه وكتب عنه[5]، ومن المحتمل جدا أن يكون كتب عنه هذا القدر من العلم.

9- وكانت عنده من حديث يحيى بن عبد الحميد الحماني نحو عشرة آلاف حديث[6]، استفادها منه لما حل بالكوفة.

---

(1) - شيوخ الإمام أحمد ص: 362 رقم 153.

(2) - اللسان 48/2 رقم 108.

(3) - وفيات الأعيان 418/2-419 رقم 278.

(4) - الجرح والتعديل 268/2 رقم 970.

(5) - الميزان 221/4-222 رقم 8923.

(6) - تاريخ بغداد 168/14 رقم 7483.

واعتنى - إلى جانب هذا كله - بكتابة المصنفات، حيث لزم محمد ابن عيسى بن الطباع فكتب مصنفاته، وكان الإمام أحمد قد أفاده عليه[1]، وروي أن ابن الطباع كان يحفظ نحوا من أربعين ألف حديث[2]، وإذا فاته أن يطالع كتب الشيوخ - نعني أبا حاتم - فإنه كان يحرص على سماعها بكاملها، قال: (سمعنا من أبي نعيم كتاب إبراهيم بن إسماعيل، الكتاب كله)[3].

إن الآثار التي ذكرناها تشهد أن أبا حاتم حاز ثروة هائلة من العلم الشريف، هذه الثروة طوتها الأيام بسبب الإهمال وقلة الصيانة، ولم يصلنا من مجموع ما كتب سوى الأحاديث المعللة والمرسلة، يدلنا على ذلك أن بعضها جاء متناثرا في بطون المصادر المحفوظة، وكل ذلك يؤكد لي استنتاجا مفاده: أني لا أعلم أحدا ضاهاه في ما حاز من علم - من الرازيين - إلا أبا زرعة الرازي، فإنه كان ميسور الحال، وقد ساعدته أحواله المادية أن يتخذ وراقا ينسخ له الكتب[4]. ومع ذلك فقد أغرب عليه أحاديث لم يسمع بها قط، وهي صحيحة، ولها أصول[5].

ثانيا: تثبته حال الكتابة:

اشترط أهل العلم على المحدث الطالب أن لا (يقتصر على سماع الحديث وكتبه دون معرفته وفهمه فيكون قد أتعب نفسه من غير أن يظفر بطائل، وبغير أن يحصل في عداد أهل الحديث، بل لم يزد على أن صار من المتشبهين المنقوصين المنتحلين بما هم منه عاطلون)[6].

---

(1) - الجرح والتعديل 38/8 رقم 175.

(2) - قول لأبي داود في تاريخ بغداد 396/2 رقم 916.

(3) - العلل 143/1-144 رقم 400.

(4) - هو محمد بن علي، أبو جعفر الوراق، ترجمته في تاريخ بغداد 61/3 رقم 1013..

(5) - انظر على سبيل المثال: العلل 409/2 رقم 2734.

(6) - انظر التقييد والإيضاح ص: 253.

لهذا السبب كان يقظا في تحمله، واعيا في كتابته، متدبرا لأحوال الشيوخ ومروياتهم، ومن مظاهر هذا الوعي والتدبر واليقظة.

1- أن لا يكتب من أصول شيوخ شيوخه حتى يبينوا طرق تحملهم لها، قال: أخرج إليَّ عبد المومن بن علي أصل كتب عبد السلام بن حرب فقال: (قرأ عليَّ عبد السلام ثم وهب لي)[1]، وعبد المومن من مشايخ الكوفة وفد إلى الري فسكنها، فسمع منه أبو حاتم.

وكان غير واحد من السلف إذا شك في الراوي سأله عن السماع من المصدر، حدث عبد الرحمن الرازي قال: (نا يونس بن حبيب نا أبو داود نا شعبة عن عبد الرحمن ابن القاسم عن أبيه عن عائشة أنها أرادت أن تشتري بريرة، فذكر الحديث.

قال شعبة: فقلت لسماك بن حرب: إني أتقي أن أسأله عن الإسناد فسله أنت؟ قال: وكان في خلقه شيء، قال له سماك بعد ما حدث: أحدثك هذا أبوك عن عائشة؟ قال عبد الرحمن: نعم، فلما خرج قال سماك لشعبة: يا شعبة، استوثقت لك منه)[2].

2- تدبره للحديث قبل روايته: أخرج الخطيب البغدادي بسنده إلى علي ابن عبد الله بن معاوية بن شريح عن أبيه أن امرأة تقدمت إلى شريح فقالت: إن لي إحليلا ولي فرج، وساق الحديث، وفيه أنه أمر بعَدّ أضلاعها وقال: إن عدد أضلاع الرجل من الجانب الأيمن ثمانية عشر ضلعاً، ومن الجانب الأيسر سبعة عشر ضلعا، فقال عبد الرحمن في الجرح والتعديل: (سمعت أبي يقول: كتبت هذا الحديث لأسمعه من علي بن عبد الله، فلما تدبرته فإذا هو شبيه الموضوع، فلم أسمعه على العمد)[3].

---

(1) - الجرح والتعديل 66/6 رقم 348.
(2) - المصدر السابق 35/2 باب التيقظ في أخذ العلم والتثبت فيه.
(3) - تاريخ بغداد 4/12 رقم 6352، والجرح والتعديل 193/6 رقم 1063.

3- **يقظته حال التحمل:** وذلك بنظره الثاقب إلى حالة الشيخ وهو يحدث، قال وقد سئل عن إسحق بن سعيد الأركون: (ليس بثقة، أخرج إلينا كتابا عن محمد بن راشد فبقي يتفكر هل يكذب أم لا، فقلت: سمعتَ من الوليد ابن مسلم عن محمد بن راشد ؟ قال: نعم)[1].

الذي يتبين لنا من هذا كله أن الحديث الذي تحمله كان يمر - عنده - من مرحلتين:

مرحلة السماع والكتابة ومرحلة التحديث والرواية، وقبل أن يمر إلى المرحلة الثانية كان يخضع لطرق علمية وأساليب فنية تضبطه وترسخ حفظه، ومن هذه الطرق ما سنشير إليه في المطالب القادمة.

المطلب الثاني: المذاكرة

وهو تداول الحفاظ لطائفة من الحديث تليق بالمقام بُغية تصحيحها وترسيخ حفظها وإفادة الموضوع بها، مع الاستفادة من بعضهم في معرفة الآثار والعلل والجرح والتعديل، وهي من سنة النبي صلى الله عليه وسلم وصحابته من بعده، قال أبو سعيد الخدري: (تذاكروا فإن الحديث يذكر الحديث)[2]، وفي رواية أخرى: (فإن الحديث يهيج الحديث)[3]، وعن علقمة النخعي قال: (تذاكروا الحديث، فإن حياته ذكره)[4].

---

(1) - الجرح والتعديل 221/2 رقم 762.

(2) - أخرجه الخطيب في الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع 267/2 حديث رقم 1819، وأخرجه الرامهرمزي في المحدث الفاصل - باب المذاكرة - فقرة 732، وأخرجه الحافظ ابن عبد البر في جامع بيان العلم وفضله 111/1.

(3) - أخرجه الخطيب في الجامع 267/2-268 رقم 1820، والرامهرمزي في المحدث الفاصل فقرة رقم 722.

(4) - التقييد والإيضاح ص: 254، والخطيب في الجامع 268/2 رقم 1821 والرامهرمزي فقرة رقم 725.

وعن إبراهيم النخعي قال: (من سره أن يحفظ الحديث فليحدث به، ولو أن يحدث به من لا يشتهيه)[1].

والمذاكرة عند أبي حاتم تأتي بعد السماع والحفظ، فبعد أن يكتب الطالب أحسن ما يسمع، ويحفظ أحسن ما يكتب يذاكر بأحسن ما يحفظ، أخرج الخطيب البغدادي في تاريخه بسنده إلى أبي حاتم الرازي أنه كان ينصح طلاب العلم فيقول: (اكتب أحسن ما تسمع، واحفظ أحسن ما تكتب، وذاكر بأحسن ما تحفظ)[2]، ولا تكون المذاكرة إلا بأحاديث الرواة الصدوقين المأمونين في دينهم وروايتهم[3]، كما أن المذاكرة لا تكون إلا مع الحفاظ الكبار، والنقاد المشهورين من أمثال هشام بن عمار ومحمد بن يحيى الذهلي وابن وارة وأبي زرعة وغيرهم، وهذه نماذج من مذاكرته:

1- **مذاكرته لأبي زرعة الرازي**، يحكي أبو حاتم بعض مذاكراته لأبي زرعة فيقول: (جرى بيني وبين أبي زرعة يوما تمييز الحديث ومعرفته، فجعل يذكر أحاديث ويذكر عللها، وكذلك كنت أذكر أحاديث خطأ وعللها وخطأ الشيوخ، فقال لي: يا أبا حاتم، قل من يفهم هذا، ما أعز هذا، إذا رفعت هذا من واحد واثنين فما أقل من تجد من يحسن هذا، وربما أشك في شيء أو يتخالجني شيء من حديث فإلى أن ألتقي معك لا أجد من يشفيني منه). قال أبو حاتم معلقا: (وكذلك كان أمري)[4].

---

[1] - التقييد والإيضاح ص: 254.

[2] - تاريخ بغداد 77/2 رقم 455.

[3] - انظر ما قاله في الجرح والتعديل 488/4 رقم 2144.

[4] - تقدمة المعرفة ص: 256، وتاريخ بغداد 76/2، ونقل عن هذه المصادر الذهبي في سير أعلام النبلاء 252/13 والمزي في تهذيب الكمال 387/19 رقم 5050.

2- **مذاكرته لمحمد بن يحيى الذهلي:** يقول أبو حاتم الرازي: (قدم محمد بن يحيى النيسابوري الري فألقيت عليه ثلاثة عشر حديثا من حديث الزهري فلم يعرف منها إلا ثلاثة أحاديث، وسائر ذلك لم يكن عنده ولم يعرفها)[1].

3- **مذاكرته لهشام بن عمار:** قال ابن أبي حاتم: (سمعت أبي: قال لي هشام بن عمار: أي شيء تحفظ من الأذواء؟ قلت: ذو الأصابع[2]، وذو الجوشن[3]، وذو الزوائد[4]، وذو اليدين[5]، وذو اللحية الكلابي[6]، وعددت له ستة، فضحك، وقال: حفظنا نحن ثلاثة، وزدت أنت ثلاثة)[7].

4- **مذاكرته لمحمد بن مسلم بن وارة:** حدث عبد الرحمن الرازي فقال: (سمعت أبي يقول: كنت عند والينا إبراهيم بن معروف وحضر محمد ابن مسلم، فقال: يا أبا حاتم ويا أبا عبد الله لو تذاكرتما فكنت أسمع مذاكرتكما،

---

(1) - تقدمة المعرفة ص: 358، ونقل عن هذا المصدر الذهبي في سير أعلام النبلاء 255/13 وتذكرة الحفاظ 2/(567-569) رقم 592.

(2) - ذو الأصابع، هو الجهني، وقيل التميمي، وقيل الخزاعي، ذكره الترمذي في الصحابة، واختلفوا في اسمه، حديثه في فضل بيت المقدس في الإصابة 484/1 رقم 2444، وانظر الاستيعاب 484/1.

(3) - ذو الجوشن الضبابي: قيل اسمه أوس بن الأعور، وقيل شرحبيل بن الأعور بن عمرو بن معاوية، قال مسلم: له صحبة، لقب بذي الجوشن لأنه دخل على كسرى فأعطاه جوشنا فلبسه، فكان بذلك أول عربي لبسه، وقيل سمي بذلك لنتاءة صدره، سكن الكوفة، انظر الإصابة 485/1 رقم 2449 والاستيعاب 488/1-489.

(4) - ذو الزوائد الجهني: ذكره الترمذي في الصحابة ويقال فيه: أبو الزوائد، وحديثه عن النبي صلى الله عليه وسلم هو في حجة الوداع، انظر الإصابة 486/1 رقم 2456.

(5) - ذو اليدين السلمي، ويقال هو الخرباق، وفرق بينهما ابن حبان، وهو صاحب حديث: (أقصرت الصلاة أم نسيت؟)، الإصابة 489/1 رقم 2481، والاستيعاب 1/(491-494)، تقدم تخريجه في الجزء الأول من هذه الدراسة 48/1. الهامش

(6) - ذو اللحية الكلابي قيل اسمه شريح بن عامر، وهو الذي قال لرسول الله صلى الله عليه وسلم: (أنعمل في أمر مستأنف أم في أمر قد فرغ منه)، وقال ابن عبد البر: يعد في البصريين، له صحبة، الإصابة 487/1-488 رقم 2467 والاستيعاب 488/1.

(7) - تقدمة المعرفة ص: 358-359، ونقل عن هذا المصدر الذهبي في سير أعلام النبلاء 252/13 والخطيب في تاريخه 76/2.

فقلت: لا تهيأ المذاكرة ما لم يجر شيء، فقال: أنا أجريه، قد حبب إلي الصدقة فما تحفظون فيه؟ فقال محمد بن مسلم: حدثنا محمد بن سعيد بن سابق عن عمرو بن أبي قيس عن سماك عن عباد بن حبيس عن عدي بن حاتم قال: أتيت النبي صلى الله عليه وسلم، فجعل يقص. فقلت: لم يسألك الأمير عن إسلام عدي ابن حاتم، فقال: صدق، إنما سألتك عن فضل الصدقة، فقال: حدثنا أبو نعيم نا سفيان عن عبد الله بن عيسى عن سالم بن أبي الجعد عن ثوبان عن النبي صلى الله عليه وسلم قال: إن الرجل ليحرم الرزق بالذنب يصيبه، وإن الرجل - وذكر الحديث، فقلت: ليس إسناده كما ذكرت، قال: لم؟ قلت: ليس هو سالم بن أبي الجعد، فقال: هو عبيد بن أبي الجعد قلت: ولا هو عبيد، فقال: من هو؟ وجعل يكرر سالم بن أبي الجعد، عبيد بن أبي الجعد، فكرر من من؟ فقال الأمير: لا تخبره، فسكت ساعة، فجعل يجهد أن يقع عليه فلم يقع عليه، فقال الأمير أخبره الآن، قلت: عبد الله بن أبي الجعد عن ثوبان، قال: صدقت هو عبد الله ابن أبي الجعد[1][2].

فهذه من فوائد المذاكرة، وهي أن يعرف المتذاكرون أحاديث لم يعرفوها، وعلل أحاديث غابت عنهم، ويرسخوا محفوظهم، ويصححوا أحاديثهم.

المطلب الثالث: المناظرة:

وهي أن يجري شخصان أو أكثر حوارا أشبه ما يكون بالمذاكرة إلا أنه يتخذ في بعض الأحيان طابع الجدل الحاد، ومقارعة الحجة بالحجة قصد إظهار

---

(1) - حديث عبد الله بن أبي الجعد عن ثوبان مرفوعا أخرجه الإمام أحمد في مسنده بلفظ: (إن الرجل ليحرم الرزق بالذنب يصيبه، ولا يرد القدر إلا الدعاء، ولا يزيد في العمر إلا البر). المسند 349/5. رقم الحديث 22382.

وقال المنذري في الترغيب والترهيب: (رواه ابن حبان في صحيحه، والحاكم، واللفظ له وقال: صحيح الإسناد)، ولفظ الحاكم فيه تقديم الطرف الأخير على الأول، انظر الترغيب والترهيب - باب لا يرد القدر إلا الدعاء - 481/2 رقم 17 وهو في كنز العمال 473/6. برقم 166611.

(2) - نص المذاكرة في تقدمة المعرفة ص: 359، وابن وارة من نقاد الري وحفاظها الكبار، وكان جليل القدر عند أهل العلم، وكان أبو زرعة لا يقوم لأحد، ولا يجلس أحدا مكانه إلا ابن وارة، انظر سير أعلام النبلاء 28/13.

الحق في موضوع علمي معين، والفوائد التي تجنى من المناظرة لا تقل أهمية عن الفوائد التي تجنى من المذاكرة[1]، فقد لا تكون المناظرة مقصودة وإنما تأخذ في البداية صبغة مذاكرة عادية ثم تتحول إلى إثبات الحجة، وتركيز الحافظة القوية مع الاحتكام إلى الأصول، وقد تفضي إلى توبيخ صاحب الحجة الضعيفة أو أن يتوارى في مهانة، وكل هذا وقع في مناظرات محدثنا رحمه الله، فقد ناظر كبار الحفاظ وأساطين المعرفة بالحديث وأصحاب الحجة القوية في عصره من أمثال أبي زرعة الرازي وعبد الرحمن بن خراش وأحمد بن سنان وغيرهم.

1- **مناظرته لأبي زرعة الرازي:** أخرجها الخطيب بسنده المتصل إلى القاسم بن أبي صالح الهمذاني قال: سمعت أبا حاتم يقول: قال لي أبو زرعة: ترفع يديك في القنوت؟ قلت: لا. فقلت له: فترفع أنت؟ قال: نعم. فقلت: ما حجتك؟ قال: حديث ابن مسعود، قلت: رواه ليث بن أبي سليم، قال: حديث أبي هريرة؟ قلت: رواه ابن لهيعة، قال: حديث ابن عباس؟ قلت: رواه عوف، قال: فما حجتك في تركه؟ قلت: حديث أنس أن رسول الله صلى الله عليه وسلم كان لا يرفع يديه في شيء من الدعاء إلا في الاستسقاء[2]، فسكت[3].

---

(1) - أخرج الخطيب بسنده إلى الوليد بن أبان الكرابيسي قال: قلت ليزيد بن هارون: يا أبا خالد، هذه المشيخة الضعفاء الذين تحدث عنهم؟ قال: أدركت الناس يكتبون عن كلٍّ، فإذا جاءت المناظرة خصلوا)، الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع 220/2 فقرة 1669، والمحدث الفاصل ص 417 فقرة 446.
ومعنى خصلوا: شذبوا الأحاديث وحققوها، فأبقوا الصحيح وما يصلح للاعتبار وطرحوا التالف منها، وهذا له وجه في لغة العرب، انظر لسان العرب 4/(113-114) مادة خصل.

(2) - هذا الحديث أخرجه البخاري عن أنس في صحيحه - كتابه الاستسقاء - باب رفع الإمام يده في الاستسقاء - فتح الباري 517/2 رقم 1031، وأخرجه مسلم من طرق عن أنس في صحيحه كتاب صلاة الاستسقاء - باب رفع اليدين بالدعاء في الاستسقاء 612/2 رقم 895، وهو يعارض الأحاديث الصحيحة الثابتة في الرفع في غير الاستسقاء، وهذه الأحاديث أفردها البخاري في باب رفع الأيدي في الدعاء - كتاب الدعوات - فتح الباري 11/(141-143) والنسائي 249/3 - ترك رفع اليدين في الدعاء في الوتر - باب الدعاء في الوتر - ابن ماجة في السنن رقم 1180 في الإقامة.

(3) - تاريخ بغداد 76/2، تهذيب الكمال 389/19 رقم 5050 سير أعلام النبلاء 253/13، مختصر تاريخ دمشق 11/22.

2- **مناظرته لعبد الرحمن بن خراش:** حَدَّثَ عبد الرحمن الرازي قال: (حضرت أبي رحمه الله وحضره عبد الرحمن بن خراش البغدادي فجرى بينهما ذكر حديث أنس بن مالك: سئل رسول الله صلى الله عليه وسلم عن الكوثر فقال: هو نهر أعطانيه الله عز وجل في الجنة أبيض من اللبن وأحلى من العسل - الحديث، فقال أبي: رواه أبو أويس عن الزهري عن أخيه عبد الله ابن مسلم عن أنس، فقال عبد الرحمن بن خراش: ليس فيه الزهري إنما يرويه أبو أويس عن ابن أخي الزهري عن أبيه عن أنس، فقال أبي: روى أبو أويس عن كليهما هذا الحديث، روى عن الزهري عن عبد الله بن مسلم عن أنس، وعن ابن أخي الزهري عن أبيه عن أنس حدثنا به أحمد بن صالح عن إسماعيل بن أبي أويس عن الزهري عن أخيه عن أنس أن النبي صلى الله عليه وسلم، وعن أبيه عن بن أخي الزهري عن أنس، ثم قال لي: يا عبد الرحمن: أخرج حديث أحمد بن صالح ما سمعناه بأنطاكية، فأخرجت الكتاب، فأملى على الناس الحديثين جميعا عن أحمد ابن صالح عن إسماعيل بن أبي أويس عن أبيه كما حكاه، وقال: ما نظرت في هذا منذ يوم سمعت من أحمد بن صالح، فحمل الناس على عبد الرحمن بن خراش فجعلوا يوبخونه فاستغفر الله عز وجل من ساعته)[1].

3- **مناظرته لأحمد بن سنان:** حدث عبد الرحمن فقال: (وحضرت أحمد بن سنان وقد حدثنا عن يزيد بن هارون عن حماد بن سلمة عن أبي جمرة عن أبي بردة عن أبي موسى، أن رسول الله صلى الله عليه وسلم عطس فقيل له: يرحمك الله، قال النبي صلى الله عليه وسلم: يهديكم الله ويصلح بالكم، فقال أبي

---

(1) - تقدمة المعرفة ص 354، وعلق عبد الرحمن الرازي على هذا الحديث فقال: (ثم قضى لي الخروج إلى الحج فسمعت هذين الحديثين بهمذان حدثنا بهما حمويه بن أبرك قال: نا إسماعيل بن أبي أويس قال حدثني أبي قال ابن شهاب إن أخاه عبد الله أخبره أن أنس بن مالك أخبره أن رجلا سأل رسول الله صلى الله عليه وسلم، ما الكوثر؟ فذكر الحديث، المصدر السابق.

وحديث أنس أخرجه البخاري في كتاب التفسير – سورة إنا أعطيناك الكوثر – انظر فتح الباري 731/8 رقم 4964.

لأحمد بن سنان: إنما هو عن أبي حمزة عن أبي بردة، فأبى أن يقبل، ثم صار أبي إلى محمد بن عبادة فسأله أن يخرج له حديث يزيد بن هارون عن حماد بن سلمة، فأخرج كتابه فإذا هو حماد بن سلمة عن أبي حمزة كما قال أبي: فكتبنا عن ابن عبادة هذا الحديث، ثم أخبر أبي ابني أحمد بن سنان بأنه وجد في كتاب ابن عبادة عن يزيد عن حماد بن سلمة عن أبي حمزة كما قال أبي، فتحيرا وقالا: ننظر في الأصل، فلما كان الغد حملوا إلى أبي أصل أحمد بن سنان، عن يزيد ابن هارون عن حماد بن سلمة عن أبي حمزة معجما على الحاء والزاي (كذا) كما قال أبي، وقالا: وقع الغلط في التحويل، فحدثنا أحمد بن سنان من الرأس عن يزيد عن حماد بن سلمة عن أبي حمزة عن أبي بردة عن أبي موسى قال أبي، واعتذروا من ذلك)[1].

المطلب الرابع: العرض:

العرض عند القدماء ليس هو السماع، فالعرض أن يعمد الطالب إلى جمع أحاديث كتبها طلاب مثله، فيذهب بها إلى الشيخ ليعرضها عليه، والسماع أن يسمع منه مباشرة ويكتب، وقد استنبطنا هذا التعريف مما جاء عن الإمام أحمد ابن حنبل أنه قال: (علي بن المبارك ثقة، كانت عنده كتب بعضها سمعها من يحيى بن أبي كثير وبعضها عرض)[2].

والعرض عند أبي حاتم على صور:

1- ***الشيخ يقرأ وأبو حاتم يسمع ويصحح:*** من ذلك قوله: (كان سلمة بن شبيب[3] قدم البصرة فكتبت بخطي عنه شيئا كثيرا، فالتقيت معه

---

(1) - تقدمة المعرفة ص 353.

(2) - الجرح والتعديل 203/6 رقم 1118.

(3) - نيسابوري قدم البصرة من مكة، وكان قدم مكة من نيسابور فاستوطنها، من الثقات المأمونين، مات سنة بضع وأربعين ومائتين، التقريب 316/1 رقم 365.

فأعلمته أني كتبت من حديثه أشياء، أريد أن أسمعها فقال: أنا أجيئك غدا، فقضى أني بكرت على بندار[1] ونسيت ميعاده، فأنا عند بندار إذ قد أقبل سلمة فقال له بندار: يا أبا عبد الرحمن كنا نحن أولى أن نأتيك، فقال: ليس إياك أتيت، إنما جئت بسبب أبي حاتم أقرأ عليه شيئا) .

قال أبو حاتم: (فتشورت مما قال في وجه الشيخ ثم قال: ما تشاء؟ قلت: إن شئت انتظرت حتى يفرغ بندار من القراءة، وإن شئت مضيت حتى أجيئك إلى المنزل. فقال: لا، بل أنتظر حتى تفرغ من السماع، فلما فرغت من السماع دخلنا مسجدا، فأخذ كتابي فقرأ كل شيء كان معي، فعددت ما قرأ علي إحدى عشرة ورقة بخطي دقيق - كذا -)[2] .

ومن الأمثلة على هذه الصورة قوله: (أتينا مالك بن سعد[3] ابن عم روح ابن عبادة بالبصرة فقلنا: أخرج إلينا من حديثك، فكان يخرج الجزئين والثلاثة، فقلنا له أخرج إلينا ملء جوالق كتبا حتى ننظر فيها، فأخرج إلينا الشيخ جوالق ملأ كتب[4] في ظهره، فوضع بين أيدينا فكتبنا منها حديثا كثيرا، ثَمَّ أخذت عنه مقدار عشرين جزء من مصنفات روح وغيره، فقلت: احمل وانظر فيه؟ قال أحمل وأعدك في وقت أجيئك إلى منزلك فأحدثك ثم، فوعدته ليوم يجيء، فكان حدث سبب وبكرت إلى الشيخ، وجاء الشيخ فقعد ينتظرنا فلم يزل ينتظرنا إلى قريب من وقت الظهر، فجئنا نحن في ذلك الوقت فدفعنا إليه ما كان معنا مكتوبا، فقرأ علينا)[5] .

---

(1) - محمد بن بشار، أبو بكر، بصري، من الثقات، مات سنة اثنتين وخمسين ومائتين، التقريب 147/2 رقم 71.

(2) - تقدمة المعرفة ص 362-363.

(3) - هو مالك بن سعد القيسي، أو غسان، رجل صدوق، التقريب 225/2 رقم 875.

(4) - كذا في النص.

(5) - تقدمة المعرفة ص 362.

2- ***الرجوع إلى الأصل للتحقق:*** إذا كتب أبو حاتم الحديث عن شيخ لم يره ولم يسمع منه احتفظ به ولم يروه حتى يعرضه عليه، فقد حكى ما يفيد أنه رحل في سبيل عرض بعض الأحاديث كان قد كتبها عن حميد بن مسعدة السامي البصري، فلما وصل إلى البصرة وجد الشيخ قد مات وأظن أن أبا حاتم استفاد أحاديثه عن الرازيين، لأنه ذكر ذلك فقال: (كتب عنه أبو زرعة وأصحابنا وهو صدوق)[1].

ومن ذلك أيضا أن أبا حاتم كتب من مسند خليفة بن خياط العصفري ثلاثة أحاديث عن أبي الوليد الطيالسي، ثم أتى أبا الوليد فسأله عنها فأنكرها وقال: (ما هذه من حديثي)، فقال له أبو حاتم: (كتبتها من كتاب شباب العصفري)، فعرفه أبو الوليد وسكن غضبه[2].

3- ***عرض الحديث عليه سماعا:*** من طرق تصحيحه وضبطه للعلم، أن يعرض عليه الحديث سماعا في مجالس المذاكرات أو الإملاءات أو المناظرات، وذلك قصد تصويبه وتصحيحه، من ذلك ما حدث به عبد الرحمن بن أبي حاتم قال: (نا أبو سعيد الأشج بحديث زياد بن الحسن بن الفرات القزاز نحو أربعين حديثا) ولما عرضوا هذه الأحاديث على أبي حاتم قال: (سبعة عشر حديثا من هذا خطأ أو غلط)، وذكر عبد الرحمن أسانيد هذه الأحاديث فتكلم فيها أبو حاتم بقوله: (كل هذه الأحاديث ليست من حديث فرات القزاز، لم يرو فرات عن هؤلاء المشيخة، إنما هي أحاديث أبي إسحق الهمذاني[3] عن هؤلاء المشيخة، ولا أعلم فرات القزاز روى عن أحد منهم شيئا ولا أدركهم، وقد سمع

---

(1) - الجرح والتعديل 229/3 رقم 1007.

(2) - المصدر السابق 378/3-379 رقم 1728 وهدي الساري ص 401.

(3) - هو أبو إسحق السبيعي، إبراهيم بن محمد مات سنة خمس وثمانين ومائة وقيل بعدها، ترجمته في التقريب 41/1 رقم 256.

فرات القزاز من أبي الطفيل ومن سعيد بن جبير ومن أبي حازم سلمان الأشجعي ومن قيس، فهذه الأحاديث عنهم صحيحة من حديث فرات القزاز)[1].

4- ***نظره في الكتب وتصحيحها:*** كان أبو حاتم ينظر في كتب الرواة المعروضة عليه ليصححها، فما وجده صحيحا أقره وسكت عليه، وما وجده معلولا اتخذ حياله الأساليب الآتية:

أ – الضرب: ويسمى التشطيب، فإما أن يضرب هو أو يأمر الطالب أن يضرب، من ذلك ما جاء في ترجمة محمد بن أبي سعيد الطائفي أن أبا حاتم خط عليه في كتاب عبد الرحمن وقال: هو مجهول، ولم يعبأ برواية الواقدي عنه[2].

ومن ذلك أنه سئل عن حديث عمار بن ياسر عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال: أتاني جبريل عليه السلام، فذكر فضائل عمر، وأنه حسنة من حسنات أبي بكر، فقال أبو حاتم لعبد الرحمن: (هذا حديث باطل، موضوع، اضرب عليه)[3].

ب - التعليم عليه بعلامة من العلامات: من الشواهد على هذا ما قاله عبد الرحمن بن أبي حاتم: (سمعنا من محمد بنِ عزيز الإيلي الجزء السادس من مشايخ عقيل، فنظر أبي في كتابي فأخذ القلم فعلمَ على أربعة وعشرين حديثا، خمسة عشر حديثا منها متصلة بعضها ببعض، وتسعة أحاديث في آخر الجزء متصلة) وقال: (فسمعته يقول - يعني أباه - ليست هذه الأحاديث من حديث عقيل عن هؤلاء المشيخة، إنما ذلك من حديث محمد بن إسحق عن هؤلاء المشيخة . . .)[4].

---

[1] - تقدمة المعرفة ص: 351-352.

[2] - الجرح والتعديل 266/7 رقم 1454.

[3] - العلل 385/2 رقم 2665.

[4] - تقدمة المعرفة ص: 352.

ج - *تصحيح الحديث ببيان الوجه السليم في روايته:* وهذا عادة ما يكون مرافقا لعملية التعليم على الحديث الفاسد، لكنه في بعض الأحيان يقرؤه في الأصل ويبين الوجه الصحيح فيه من دون تعليم عليه، من الشواهد على هذا ما أورده عبد الرحمن في العلل قال: (سمعت أبي ورأى في كتابي حديثا حدثنا به يحيى ابن أبي طالب عن أزهر السمان عن ابن عون قال: أنبأني موسى بن أنس عن أنس بن مالك أن النبي صلى الله عليه وسلم - الحديث، قال فسمعت أبي يقول: الناس لا يروون عن ابن عون عن موسى بن أنس عن أنس، إنما يرون عن موسى ابن ثابث لا يقولون أنس)[1].

د- *الامتناع عن كتابة الحديث من الأصل:* وهو إشعار منه أن الحديث ضعيف، وأن راويه ضعيف أيضا، وقد مر معنا أن أبا حاتم كان يتحرى ويتثبت في النقل، شاهد ذلك أنه سئل عن حديث فقال: (رأيت هذا الحديث في كتاب سليمان بن شرحبيل فلم أكتبه، وكان سليمان عندي في حيز لو أن رجلا وضع له لم يفهم . . .)[2].

هـ - *رده لكتب بكاملها:* من ذلك أنه قدم قزوين فحمل إليه خاله إسماعيل بن يزيد مسند قاضيها داود بن إبراهيم، فنظر في أول مسند أبي بكر فإذا حديث كذب عن شعبة ابن الحجاج، فترك الكتاب ورده على خاله من دون أن يكتب منه شيئا[3].

5- *عرض الحديث عليه بالمراسلة،* ذلك أن الأباعد كانوا يراسلونه في شأن معرفة صحة أحاديث بعض الشيوخ، شاهد ذلك ما أخرجه الخطيب

---

(1) - العلل 376/2 فقرة 2644، وانظر أيضا 343/2 فقرة 2556.

(2) - المصدر السابق 316/2 فقرة 2446.

(3) - الجرح والتعديل 407/3 رقم 1866.

البغدادي بسنده إلى أبي محمد جعفر بن أحمد أنه قال: سئل أبو حاتم الرازي عن حديث هُشيم عن سيار أبي الحكم عن أبي جعفر الخطمي عن أنس أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال: (صنفان من أمتي لا تنالهم شفاعتي: المرجئة والقدرية)[1].

وعن حديث حماد بن قيراط عن ابن عجلان عن أبي يزيد المدني قال: لم يقرأ خلف الإمام تسعة من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم: منهم أبو بكر وعمر وعثمان وعلي وزيد بن ثابث ومعاذ بن جبل وعبد الله بن عمر وجابر وأبو سعيد الخدري وأحاديث موضوعة، فأجاب أبو حاتم بخطه: **ما روى هذه الأحاديث إلا كذاب**)[2].

وهذا الذي فعله أبو حاتم هو من الواجب، إذ يجب على العلماء أن يبينوا للناس الأحاديث الضعيفة والموضوعة، وينكروا على أهلها، ويسقطوا القناع عنهم ما استطاعوا إلى ذلك سبيلا.

6- *عرض أقوال النقاد عليه للتقويم:* وهذه الأقوال المعروضة عليه هي لكبار النقاد، بعضها كان يقره، وبعضها كان يخالفه، وبعضها كان يفصل فيه ويزيد عليه. فمن أمثلة ما عرض عليه وأقره ما رواه عبد الرحمن بن أبي حاتم عن صالح ابن أحمد بن حنبل عن أبيه قال: (إبراهيم بن عبيد بن رفاعة ليس مشهورا بالعلم) فقال عبد الرحمن: (سألت أبي عنه وحكيت له قول أحمد فقال: (هو كما قال أحمد)[3]، ومثله ما رواه عبد الرحمن عن صالح بن أحمد بن حنبل: (نا علي

---

[1] - الحديث أخرجه الترمذي في كتاب القدر عن ابن عباس – باب ما جاء في القدرية – 454/4 رقم 2149 بلفظ: صنفان من أمتي ليس لهما نصيب: المرجئة والقدرية، قال الترمذي: (حديث غريب حسن صحيح)، وأخرجه الترمذي عن عمر بن الخطاب وعبد الله بن عمرو ورافع بن خديج، وهو ضعيف، انظر ضعيف سنن الترمذي ص 245 رقم 380، وسلسلة الأحاديث الضعيفة. 115/2 رقم 662.

[2] - الجامع لأخلاق الراوي آداب السامع 169/2-170.

[3] - الجرح والتعديل 114/2 رقم 341.

ابن المديني قال سمعت عبد الرحمن - يعني ابن مهدي - يقول: أخبرت سفيان بأحاديث عن شبعة عن أبي سنان عن سويد بن حنظلة فغضب سفيان وقال: من سويد بن حنظلة؟ قال عبد الرحمن: فذكرت لأبي ذلك فقال: كما قال سفيان)[1].

لأن الصواب هو حنظلة بن سويد - كما صحح أبو حاتم في ترجمته - فهو يريد موافقة سفيان في الإنكار على من قال سويد بن حنظلة[2].

ومن أمثلة ما عرض عليه وخالفه ما رواه عبد الرحمن بقوله: (سمعت أبي يقول: حبيب بن أبي العالية يكتب حديثه، كوفي، قيل له: قال يحيى بن معين: ثقة؟ قال: ثقة حبيب ابن أبي ثابت)[3]، وقال عبد الرحمن: (سمعت أبي يقول وقيل إن أبا زرعة قال: أبو يحيى زياد مولى بني عفراء ثقة، فقال: يُرْوَى عنه)[4].

من أمثلة ما زاد وفصَّل فيه ما حدث به عبد الرحمن قال: (نا صالح ابن أحمد بن محمد بن حنبل قال: قال أبي: سمع الحسن - وهو يقصد الحسن ابن أبي الحسن البصري، أبا سعيد - من ابن عمر وأنس بن مالك وابن مغفل، وسمع من عمرو بن تغلب أحاديث).

قال عبد الرحمن، فذكرت قول أحمد لأبي رحمه الله فقال: (قد سمع من هؤلاء الأربعة، ويصح له السماع من أبي برزة ومن أحمر - يعني ابن جزى - صاحب النبي صلى الله عليه وسلم، ولم يصح له السماع من جندب ولا من معقل ابن يسار ولا من عمران بن حصين ولا من ابن عمر ولا من عقبة بن عامر ولا من أبي هريرة)[5].

---

(1) - الجرح والتعديل 234/4 رقم 1003.

(2) - المصدر السابق مع التعليق.

(3) - المصدر السابق 106/3 رقم 492.

(4) - المصدر السابق 549/3-550 رقم 2481.

(5) - الجرح والتعديل 41/3 رقم 177.

7- *عرضه الكتاب على الشيوخ:* وهؤلاء من النقاد الكبار من أمثال عمرو بن علي بن بحر أبي حفص الصيرفي، فهو وإن كان أخذ العلم مع أبي حاتم بالبصرة، ورافقه في تحصيله عن الأنصاري فإنه كان يأخذ كتاب أبي حاتم ليُقوِّمَ ما فيه، وكان أبو حاتم لا ينكر عليه[1]، وقد تكرر نظره في كتاب أبي حاتم لغرض التصحيح في حالات كثيرة منها ما قاله أبو حاتم في ترجمة شعيب بن واقد المرإي، قال: (ضرب أبو حفص الصيرفي على حديث هذا الشيخ حيث رآه في كتابي)[2]، وهذا الأسلوب الذي فعله الشيوخ معه بنظرهم في كتابه لغرض التصحيح هو الذي عمل به في تصحيح الكتب المعروضة عليه.

---

[1] - الجرح والتعديل 256/5 رقم 1210.

[2] - المصدر السابق 353/4 رقم 1544.

المبحث الثاني: طرقه في ضبط الراوي

وهو محصور في مطلبين: الأول يتعلق بضبط الراوي في شخصه، والثاني بضبط الراوي في علمه.

المطلب الأول: طرق ضبط الراوي في شخصه

أولا: **طرق عامة**:

ضبط أبو حاتم الرواة بأقوال متعددة، شملت كل النواحي التي تعرف بالراوي، وهذه الأقوال كلها ضوابط تحدد شخصية الراوي لتميزه عن غيره، ولاسيما في اختلاط الأنساب والأسماء وتشابه الكنى والألقاب. وبنظرنا في أقواله في ضبط الرواة وجدناها شملت النواحي الآتية:

- تعيين شيوخ الرواة، بأسمائهم، وأنسابهم وكناهم وألقابهم.
- تعيين من روى عن الشيخ من تلامذته الذين تحملوا عنه.
- تعيين أسماء الشيوخ وأنسابهم وألقابهم وكناهم مع تحقيقات في كل هذا.
- تعيين مساكنهم ومواطنهم وبلدانهم التي ولدوا فيها، والأماكن التي نزلوا فيها ورحلوا إليها.
- تعيين حرفهم ومهنهم وما اهتموا به في حياتهم لكسب المعاش.
- تعيين قراباتهم وأرحامهم.
- بيان أحوالهم الخُلقية وكل ما يرجع إلى الجرح والتعديل.

وهذا كله قد تشمله روايات مسندة إلى الأئمة، وتخريجات لبعض الآثار، وتحقيقات وتعليقات نقدية تُجَلِي حقيقة الراوي، وتوضح معالم شخصيته، وقد

يطول الكلام في الراوي وقد يقصر بحسب ما تقتضيه طبيعة الترجمة، وسنذكر بعض الشواهد التي تجلي لنا الضوابط التي شملتها تحقيقاته، رجاء أن نلتمس ذلك في مباحث خصصناها لمعالجة ضوابط أخرى بطريقة مستفيضة.

ثانيا: طرق خاصة، وهي:

1- ضبطه للراوي بذكر بعض فضائله: ذلك أن حكاية فضائل الرواة تُعينُ على معرفة شخصيتهم، وتقرّبُ من معرفة حالهم، والشاهد على هذا ما ذكره في ترجمة سعد بن مسعود الكنَدي: قال: (نا أبو شريك يحيى بن يزيد المرادي، نا ضمام بن إسماعيل قال: كان عمر بن عبد العزيز بعث سعد بن مسعود يفقههم ويعلمهم دينهم)[1]، ودلالة هذا النص تبين أن الراوي إذا لم يعرف عنه أي شيء، وعرف أنه بُعث من قبل أميرِ صالحِ لتعليم الناس وتفقيههم في دينهم فهو عدل مأمون.

ومن الشواهد على هذا ما جاء في ترجمة قبيصة بن عقبة من قول أبي حاتم: (حضر قبيصة بن عقبة رجل عباسي فسأله أن يحدثه، فقال: تجيء مع الجماعة. فقال: ما أعرفني بك، أنت لا تعرف لبني هاشم حقا، فقام قبيصة ودخل البيت وأخرج رغيفا وعليه شيء من ملح، فقال: من رضي من الدنيا بهذا يهون عليه كلامك)[2].

2- ضبطه للراوي بذكر ما غلب عليه من علم: من الضوابط التي ميز بها أبو حاتم الرواة ذكره لكل راو ما غلب عليه من الاهتمام في العلم، من الشواهد على ذلك:

---

(1) - الجرح والتعديل 4/94-95 رقم 416.

(2) - المصدر السابق 7/126-127 رقم 722.

- قوله في مؤمل بن إسماعيل بن أبي عبد الرحمن مولى آل عمر ابن الخطاب: (صدوق، شديد في السنة، كثير الخطأ، يكتب حديثه)[1].

- قوله في مغيرة بن مقسم الضبي: (. . . وكان مغيرة صاحب سنة، ذكيا حافظا)[2].

- قوله في عبادة بن البختري: (صدوق، وكان صاحب أدب ونحو)[3].

- قوله في منصور بن عمار: (ليس بالقوي، صاحب مواعظ)[4].

- قوله في يونس بن حبيب: (أبو عبد الرحمن البصري، صاحب العربية)[5].

- قوله في أبي وجزة، يزيد بن عبيد: (لا بأس به، صاحب قرآن)[6].

3- ضبطه للراوي بذكر بعض الجوانب من سيرته الذاتية:

وهي حكايات كان أبو حاتم يذكرها في تراجم الرواة، وبعض هذه الحكايات كان يسوقها بالأسانيد إذا ظهرت أهميتها، وأهمية هذه الحكايات لا تخفى في ميزان العلم، ذلك أنها مرتبطة بحياة الراوي، وما دام المقصود هو معرفة الراوي فإن هذه الحكايات تعين على هذه المعرفة، ثم إنها متنوعة بحسب تنوع وقائعها، فمنها حكايات عن سيرة الراوي العلمية أو عن كيفية ولادته أو في وصف مجلسه عند أمير من الأمراء . . .

---

(1) - الجرح والتعديل 374/8 رقم 1709، والميزان 228/4.

(2) - المصدر السابق 229/8 رقم 1030.

(3) - المصدر السابق 17/8 رقم 76.

(4) - المصدر السابق 176/8 رقم 777.

(5) - المصدر السابق 237/9 رقم 999.

(6) - المصدر السابق 279/9 رقم 1174.

فمما حكاه عن سيرة الراوي العلمية قوله: (كان عبد الرحمن بن عبد الملك ابن شيبة يختلف إلى عبد العزيز الأويسي وهو شاب يكتب عنه، فرآه أبو زرعة هناك فذاكر أبا زرعة بأحاديث غرائب لم تكن عنده فسأله أن يحدثه فسار إليه ونظر في كتبه وسمع منه)[1].

ومما حكاه عن كيفية ولادة بعضهم قوله في محمد بن سويد الفهري - وهو من أمراء دمشق -: (ماتت أمه وهو يرتكض في بطنها، فبقر بطنها وأخرج حيا، وَوُلِّيَ دمشق)[2].

ومما حكاه في وصف مجالس الشيوخ قوله: (ولقد حضرت مجلس سليمان ابن حرب ببغداد فحزروا من حضر مجلسه أربعين ألف رجل، وكان مجلسه عند قصر المامون فبنى شبه منبر، فصعد سليمان وحضر حوله جماعة من القواد عليهم السواد، والمامون فوق قصره قد فتح باب قصره وقد أرسل ستر يشف (كذا)، وهو خلفه يكتب ما يملي[3]، فسئل أول شيء حديث حوشب بن عقيل فلعله قد قال: حدثنا حوشب بن عقيل أكثر من عشر مرات، وهم يقولون: لا نسمع، فقال: مستملي ومستمليان وثلاثة، كل ذلك يقولون: لا نسمع، حتى قالوا ليس الرأي إلا أن يحضر هارون المستملي[4]، فذهب جماعة فأحضروه، فلما حضر قال: مَنْ ذَكَرْتَ؟ فإذا صوته خلاف الرعد، فسكتوا، وقعد المستملون كلهم فاستملى هارون، وكان لا يسأل عن حديث إلا حدث من حفظه، وسئل عن

---

(1) - الجرح والتعديل 259/5 رقم 1223.

(2) - المصدر السابق 278/7-279 رقم 1512.

(3) - إلى هنا نقله ابن خلكان في وفيات الأعيان 418/2-419.

(4) - تقدم التعريف به، انظر أبو حاتم الرازي وجهوده في خدمة السنة النبوية 256/1. وهو غير هارون المستملي المعروف بمكحلة، ترجمته في تاريخ بغداد 24/14-25 رقم 7356.

حديث فتح مكة فحدثنا من حفظه، فقمنا من مجلسه فأتينا عفان[1]، فقال: ما حدثكم أبو أيوب؟ وإذا هو يعظمه)[2].

المطلب الثاني: طرق ضبط الراوي في علمه:

معرفة أبي حاتم هي معرفة شمولية في هذا العلم الشريف، يقل نظيره في تاريخ هذه الأمة على الإطلاق، وإذا كنا قد أبنّا عن جوانب كثيرة من موسوعيته ففي هذا الموطن سنكشف عن جوانب أخرى منها، وهي استخدامه لبعض الطرق في ضبط الراوي يقل استعمالها من قبل النقاد في تراجم الرواة، من هذه الطرق:

1- معرفته لألفاظ الرواة وأساليبهم في رواية الحديث: لقد ساعدته حافظته القوية أن يعرف لكل رجل ألفاظه وأساليبه التي روى بها الحديث، فإذا جاء حديث الراوي بلفظ آخر فطن له أبو حاتم ورده وأعله به، وهذا يبين أنه كان يحفظ الأحاديث بألفاظ رواتها، ولا يتصرف فيها بالمعنى كما سنبينه في موضعه، وهذه بعض الشواهد تؤكد ذلك.

- قال أبو حاتم في حديث طويل عرض عليه في العلل: (أول الحديث كلام أظنه من كلام عثمان بن أبي سليمان. وفي آخره خبر أيضا من كلام ابن إسحق، والحديث إنما هو أتى النبي صلى الله عليه وسلم وعليه ثياب يلمق مُخَوَّصٌ بالذهب)[3].

---

(1) - هو ابن مسلم الصفار البصري، من شيوخ أبي حاتم الرازي، انظر أبو حاتم الرازي وجهوده في خدمة السنة النبوية 402/2.

(2) - النص بتمامه في الجرح والتعديل 108/4-109 رقم 481، ومثله في تاريخ بغداد 33/9 رقم 4621 وفيه قال الخطيب: سمعت هبة الله بن الحسن الطبري يحكي هذا الخبر عن أبي حاتم. والنص تقدم الاستشهاد به.

(3) - العلل 324/1 رقم 967، يلمق: القباء المحشو، فارسي معرب.

- قال في حديث آخر قد عرض عليه: (هذا حديث كأنه باطل، يشبه أن يكون كلام ابن سيرين)[1].

- وقال معلقا على حديث آخر: (كذا رواه ابن أبي ذئب، ولا أحسبه إلا وهو وهم يشبه كلام الزهري حتى رأيت من رواية ابن المبارك عن يونس عن الزهري هذا الكلام بلا إسناد . . .)[2].

2- معرفته لألفاظ النقاد في بيانهم لأحوال الرواة: كل ناقد مشهور عرف أبو حاتم ألفاظه ومصطلحاته في نقد الرجال، فإذا ألقي عليه الحديث تيقظ في فحص سنده، فإذا جاء في السند لفظ منسوب لناقد من النقاد، وكان من لفظه سكت عليه وأقره، وإذا لم يكن من لفظه رده وأعل سند الحديث به. من ذلك ما رواه عبد الرحمن بن أبي حاتم بقوله: (سألت أبي عن حديث رواه أبو حفص الصيرفي قال: أفدت عفان حدثنا سفيان عن عاصم عن زر عن عبيد الله في المهدي، فحدثه به يحيى بن سعيد، فقال: ليس كذا أريد فلقنه فتلقنه ثم قال: ما هكذا حدثنا سفيان ولكن لا بأس به). فقال أبو حاتم: (ما أخوفني أن يكون أبو حفص غلط، ليس هذا كلام يحيى، لم يكن يحيى من الرجال الذي يقول لا باس بمثل هذا، لا أدري من أين جاء به أبو حفص)[3].

3- إحصاؤه لعدد شيوخ الراوي: بحيث كل راو أحصى له شيوخه، وهذا يساعد على معرفة عدد الروايات وأسماء الشيوخ الذين أدركهم الراوي، وهو عامل مساعد في الوقوف على علل الحديث وبيان درجتها، ولن يتأتى هذا إلا للحافظ الناقد، وقد بدأ أبو حاتم هذا العد برجال من طبقة التابعين قال في

---

[1] - المصدر السابق 355/1 رقم 1069.

[2] - الجرح والتعديل 380/1 رقم 1133 وانظر نماذج من هذا في المصدر السابق 326/1 رقك 971 و330/1 رقم 981.

[3] - العلل 408/2 رقم 2731.

ثابت بن عبيد مولى زيد بن ثابت: (روى عن اثنى عشر رجلا من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم)[1]، وقال في كثير بن مرة الحمصي: (وروى يزيد بن أبي حبيب أنه قال: أدرك كثير سبعين بدريا)[2].

4- إحصاؤه لمن روى عن الراوي: وذلك بغية حصر من روى عنه، وهذا فيه ما فيه من إحكام ضبط الرواة والروايات، فَبَيَّنَ من لم يرو عنه سوى واحد، وله فيه مصنف اسمه الوحدان، ضاع من جملة ما ضاع من علمه، وبين من لم يرو عنه سوى اثنان وثلاثة وأربعة وهكذا، وهذه بعض الأمثلة على ذلك:

- قال في ترجمة أحمد بن علي التميري: (لم يرو عنه غير محمود بن خالد)[3].

- وقال في ترجمة الحارث بن ثقف التميمي: (ولا أعلم من روى عنه غير يحيى بن اليمان والفريابي)[4].

- وقال في ترجمة محمد بن جابر اليمامي: (. . . روى عنه عشرة من الثقات)[5].

وله في التعبير عمن روى عن الشيخ عبارة لطيفة ما فتئت تتكرر في تراجم الرواة وهي قوله: (من أصحاب فلان)، وهذه اللفظة حين يطلقها في حق راو من الرواة فإنما يقصد أنه ملازم لشيخه ملازمة علمية لا صحبة مذهبية كما هي جارية في عبارة الفقهاء، وأنه روى عنه من جملة من روى عنه من الأصحاب، فالصاحب هنا هو التلميذ الراوي لا القرين المرافق، قال أبو حاتم:

---

[1] - الجرح والتعديل 454/2 رقم 1832.

[2] - المصدر السابق 157/7 رقم 872.

[3] - المصدر السابق 63/2 رقم 107.

[4] - المصدر السابق 70/3 رقم 321.

[5] - المصدر السابق 219/7 رقم 2115.

(حدثنا أوثق أصحاب ابن إدريس الحسن بن الربيع)[1]، وقال في الحسن العكلي: (من أصحاب شعبة، من الطبقة الرابعة من الغرباء)[2]، وسئل عن حفص ابن سليمان المنقري فقال: (لا بأس به، هو من قدماء أصحاب الحسن)[3]، وقال: (حفص بن عمرو أبو علي الحنفي من أصحاب شعبة الثقات)[4] وقال: (حبة ابن سلمة من أصحاب عبد الله بن مسعود)[5]، وقال في حاتم اللجام: (من أصحاب أيوب المعدودين . . .)[6].

وقال في حزم بن أبي حزم: (صدوق لا بأس به، وهو من ثقات من بقي من أصحاب الحسن)[7].

هذا كله كان يستفيده من المشايخ الكبار، ولم يكن يكتفي بعد الأصحاب فقط بل كان يستفيد ترتيبهم في الراوي، أنموذج ذلك قوله: (سألت علي بن المديني من أثبت أصحاب يحيى بن أبي كثير؟ فقال: هشام الدستوائي. قلت: ثم من؟ قال: ثم الأوزاعي وحجاج الصواف وحسين المعلم)[8].

5- إحصاؤه لعدد الأحاديث التي رواها الراوي.

كثرة الأحاديث ليست عنده شرطا لقبول علم الراوي بل الشرط هو أن تكون صحيحة، غير معلولة، وإلا فهي مردودة، وصاحبها ضعيف، مهما كثرت رواياته وتعددت أسانيده، وقد غفل هذا الشرط من تصدى لجمع الحديث من

---

(1) - الجرح والتعديل 14/3 رقم 44.

(2) - المصدر السابق 46/3 رقم 198.

(3) - المصدر السابق 173/3 رقم 743.

(4) - المصدر السابق 185/3 رقم 800.

(5) - المصدر السابق 253/3 رقم 1131.

(6) - المصدر السابق 258/3 رقم 1152.

(7) - المصدر السابق 294/3 رقم 1309.

(8) - المصدر السابق 167/3 رقم 710.

الرواة حتى باتوا يتباهون بالكثرة ويفتخرون على غيرهم بها، وهي مردودة بكاملها، قال عبد الرحمن بن أبي بكر المقدمي لأحد مشايخ أبي حاتم وهو سليمان بن حرب: أنا أروى عن حماد بن زيد منك)، فأجابه سليمان - وكان من النقاد -: (لأنك تأخذ أحاديث الناس فترويها عن حماد)[1]، وذلك ما أشار إليه أبو حاتم وهو يبين حال عبد الله بن أبي بكر: (تكلموا فيه، كان عنده عن جعفر ابن سليمان أكثر مما عند يسار أو نحوه إن كان يسمع، وكان بارد الأمر حيث كتبنا عنه، كنا نكتب عن أخيه وهو ينظر من بعيد)[2].

إن إحصاء أبي حاتم لأحاديث الرواة هو منهج توخى منه الزيادة في ضبط علم الراوي، وهو منهج ترافقه المعرفة الكاملة بالحديث في متنه وسنده، وتقسيم دقيق للصحيح فيه من الضعيف، فكم أعانته معرفته لعدة أحاديث الرواة في تعليل أحاديث نسبت إليهم على الوضع أو على الخطأ، فقد قيل له: (إن ببغداد قوما يحدثون عن محمد بن زياد عن بشر بن الحسين عن الزبير بن عدي عن أنس رضي الله عنه نحو عشرين حديثا، فقال: هي أحاديث موضوعة، ليس للزبير عن أنس إلا أربعة أحاديث)[3]، فاهتدى من هذا المنطلق إلى أن الوضع هو من جهة بشر بن الحسين فإنه كان صاحبا للزبير بن عدي، وكان يكذب عليه[4].

وسأله رجل عن إبراهيم بن الحسين بن علي بن مهران بن ديزيل فقال: (يا أبا حاتم إنه يذكر أن عنده عن عفان ثلاثين ألف حديث، فقال أبو حاتم: من ذكر أن

---

(1) - الجرح والتعديل 19/5 رقم 84.

(2) - المصدر السابق 18/5 رقم 84.

(3) - اللسان 22/2 رقم 74.

(4) - المصدر السابق 21/2 رقم 74.

عنده عن عفان ثلاثين ألف حديث فقد كذب، لأن عفان كان عسيرا في الحديث، وقد اختلفتُ إليه ثلاثة عشر شهرا فما كتبت عنه إلا قدر خمس مائة حديث)[1].

وهذا المنهج الذي استخدمه في ضبط الرواة حصل عليه بثلاثة طرق:

الأولى: جهوده الشخصية في الرحلة إلى الشيوخ، وتحصيل أحاديثهم، وتصنيفها، ذلك أن جهوده الشخصية في تحصيل الحديث وجمعه بمقادير هائلة مكنته من أن يقف على العدد الحقيقي لأحاديث المشايخ.

الثانية: سؤالاته للمشايخ أنفسهم عن القدر الذي حازوه من العلم، قال أبو عوانة الإسفرائني: (سألني أبو حاتم ما كتبت بالشام قدمتي الثالثة، فأخبرته بكتبي مائة حديث لأحمد بن محمد بن يحيى بن حمزة كلها عن أبيه فساءه ذلك، وقال: سمعت أن أحمد يقول: لم اسمع من أبي شيئا، فقلت: لا يقول: حدثني أبي، إنما يقول عن أبيه إجازة)[2].

الثالثة: تخريج ذلك بالروايات المسندة إلى المشايخ الذين هم من أهل المعرفة بالموضوع، قال أبو حاتم: (سمعت علي بن ميسرة يقول: سمعت محمد بن عيسى ابن الوسواس يقول: كان معلى بن خالد من الرواة عن سفيان وشعبة، ذكر أنه كان عنده عن سفيان نحو من عشرة آلاف حديث وعن شعبة نحو ذلك)[3].

وجرى إحصاء أبي حاتم هذا على صنفين من الرواة، صنف الضعفاء، وصنف الثقات.

---

(1) - ذكره صالح بن أحمد الهمذاني في طبقات همذان، ونقله الحافظ ابن حجر في اللسان 48/1 رقم 108.

(2) - اللسان 295/1 رقم 871، وكانت وفاة أحمد بن محمد بن يحيى سنة تسع وثمانين ومائتين، انظر المصدر السابق.

(3) - الجرح والتعديل 334/8 رقم 1540.

- **الصنف الأول، الضعفاء**: وهؤلاء كان يحصي أحاديثهم لبيان وجه العلة فيها، وهي على صور:

أ – أحاديث عدها أبو حاتم من رواية الراوي وهي مرسلة، كقوله في خالد ابن أبي نوف السجستاني: (يروي ثلاثة أحاديث مراسيل)[1].

ب– أحاديث عدها وهي من رواية الراوي عن شيخ معين وهي كذب، قال عن حفص بن عمر الرفاء: (روى عن شعبة حديثا واحدا كذب فيه)[2].

ج– أحاديث عدها من إخراج الراوي عن شيخ من دون إدراك ولا تحقق سماع: قال عن حماد بن مالك بن بسطام، أبي مالك الدمشقي: (أخرج أحاديث مقدار أربعين حديثا عن عبد الله بن يزيد بن جابر فأخبر أبا مسهر بذلك فأنكر وقال: هو لم يدرك ابن جابر)[3].

د– أحاديث عدها وهي معلولة بالنكارة، وهذا الصنف على نوعين:

النوع الأول: ما رواه الراوي بسند واحد: قال أبو حاتم وقد سئل عن أبي مهدي سعيد بن سنان الحمصي: (يروي عن أبي الزاهرية عن كثير بن مرة عن ابن عمر عن النبي صلى الله عليه وسلم بنحو من ثلاثين حديثا، أحاديث منكرة)[4].

وقال في عبد العزيز بن عبد الله، أبي يحيى النرمقي: (. . . روى عن يحيى البكاء عن ابن عمر عن النبي صلى الله عليه وسلم ثلاثة أحاديث أو أربعة منكرة)[5].

---

(1) - الجرح والتعديل 3/355-356 رقم 1606.

(2) - المصدر السابق 3/183 رقم 791.

(3) - المصدر السابق 3/149 رقم 648.

(4) - المصدر السابق 4/28 رقم 114.

(5) - المصدر السابق 5/387 رقم 1803.

النوع الثاني: ما أخرجه على الإطلاق: قال في الحسن بن علي الهاشمي النوفلي: (روى ثلاثة أحاديث، أربعة أحاديث، أو نحو ذلك مناكير)[1]، وقال في محرز بن هارون الهُدَيْري: (روى ثلاثة أحاديث مناكير، ليس هو بالقوي)[2].

- **الصنف الثاني، الثقات:** وهؤلاء كان يحصي أحاديثهم حتى تُميز عن أحاديث الضعفاء، وحتى لا يُكذبَ عليهم، وهي الأخرى على صور:

أ – عدد الأحاديث التي رواها الراوي عن شيخ مشهور: من ذلك قوله في هاشم ابن القاسم أبي النضر: (روى عن شعبة أربعة آلاف حديث ما كان أملاه ببغداد)[3]، وقال في سميدع بن واهب الجرمي: (روى عن شعبة سبعة آلاف حديث، مات قديما)[4].

ب– عدد الأحاديث التي رواها الراوي بسند واحد عن شيخ واحد: من ذلك الزبير بن عدي عن أنس عن النبي صلى الله عليه وسلم، قال أبو حاتم: (له عنه أربعة أحاديث أو خمسة)[5]، مخالفا بذلك الإمام يحيى بن معين الذي قال: (ليس له إلا حديث واحد)[6].

ونحو هذا ما جاء في ترجمة حماد بن سلمة، قال أبو حاتم: (وكان عند يحيى بن الضريس عن حماد بن سلمة، عشرة آلاف حديث، وعن الثوري عشرة آلاف أو نحوه)[7].

---

(1) - الجرح والتعديل 20/3 رقم 76.
(2) - المصدر السابق 345/8 رقم 1582.
(3) - المصدر السابق 105/9 رقم 446.
(4) - المصدر السابق 326/4 رقم 1427.
(5) - شرح علل الترمذي ص 383.
(6) - المصدر السابق.
(7) - الجرح والتعديل 141/3-142 رقم 623 و159/9 رقم 659.

ج- **عدد الأحاديث التي كتبها الراوي عن شيخ من الشيوخ:** من ذلك ما ذكره أبو حاتم بقوله: (قدمنا البصرة وكان قدم يحيى بن معين قبل قدومنا بسنة فلزم أبا سلمة موسى بن إسماعيل فكتب عنه قريبا من ثلاثين أو أربعين ألف حديث)[1]، وقال متحدثا عن أبي نعيم الفضل بن دكين: (. . . كان يحرز حديث الثوري ثلاثة آلاف وخمسمائة حديث، وحديث مسعر نحو خمسمائة حديث . . .)[2].

د- **عدد الأحاديث التي تحملها الراوي عن شيخ من شيوخه:** - وذلك بغض النظر عن طريق التحمل - قال في بيان حال زياد بن راشد المعروف بزياد المكاتب: (هو ثقة، كان عنده حديثان عن داود بن فراهيج)[3]، وقال هو يوثق عبيد الله بن محمد بن حفص القرشي المعروف بابن عائشة: (. . . وكان عنده عن حماد بن سلمة تسعة آلاف حديث . . .)[4].

هـ - **عدد الأحاديث التي ظهرت عند الراوي عن شيوخه على الإطلاق:** من هؤلاء عمرو بن جابر الحضرمي المكنى بأبي زرعة، سئل عنه أبو حاتم فقال: (عنده نحو عشرين حديثا، وهو صالح الحديث)[5]، وقال في سليمان بن حرب: (ظهر حديثه نحو عشرة آلاف حديث، ما رأيت في يده كتابا قط)[6].

---

(1) - تقدمة المعرفة ص 315.

(2) - الجرح والتعديل 62/7 رقم 353.

(3) - المصدر السابق 531/3 رقم 2402.

(4) - المصدر السابق 335/5 رقم 1583.

(5) - المصدر السابق 223/6-224 رقم 1240.

(6) - وفيات الأعيان 419/2 وتقدم الكلام عليه.

ز- عدد الأجزاء الحديثية التي صنفها الراوي عن شيخ معين: قال أبو حاتم وهو يتكلم عن داود بن عبد الله بن أبي الكرام الجعفري: (كان عنده عن حاتم بن إسماعيل مصنفات نحو ثلاثين جزء، وكان ثقة)[1] .

[1] - الجرح والتعديل 417/3 رقم 1904.

خلاصة الفصل الثاني:

كان موضوع هذا الفصل هو الكشف عن جهود أبي حاتم في ضبط العلم وتصحيحه وذلك في جانبين مهمين: الجانب الأول ضبطه للعلم بأساليب فنية دقيقة، مثل: الكتابة والمذاكرة والمناظرة والعرض والمراسلة مع تقويمه لآراء النقاد وعرضه للمكتوب على بعضهم، والجانب الثاني ضبطه للراوي في ناحيتين: في شخصه، وفي محموله العلمي، لأن العالم وعلمه، والراوي وروايته يمثلان في هذا الفن وجها واحدا.

الفصل الثالث

جهوده في تأدية العلم ونشره

كسرنا هذا الفصل على ثلاثة مباحث: المبحث الأول في أقواله وإفاداته في نشر العلم، والمبحث الثاني في طرقه في تلقين العلم وتأديته، والثالث أفردناه خالصا لجهوده في التأليف والتصنيف، وكل مبحث مكسور على مطالب وفروع.

المبحث الأول: أقواله وإفاداته في نشر العلم

المطلب الأول: أقواله ومروياته في الحث على العلم وآدابه.

أولا: حثه على العلم.

بما أن أبا حاتم عالم وحافظ وناقد، وإمام في العلم فإنه بلا شك له أقوال في أهمية العلم ومعرفته، وفي كيفية تلقيه واستيعابه، وهذه الأقوال بمثابة نصائح علمية، وتوجيهات تربوية ونكت جمعت بين العلم والتربية، واستفاد ذلك كله من معايشاته في حقل العلم، ومن تجاربه في خدمة السنة النبوية تلقيا وتلقينا، كما استفاده مما رواه من تجارب الماضين، ومما تلقاه سماعا من شيوخه.

إن العلم شيء كثير، والكثير فيه ما يفيد وما لا يفيد، فلذلك كان محدثنا ينصح بكتابة أحسن ما يسمع المرء، هذا المكتوب قد يكثر أيضا، وما أكثر ما يُكتب، فلذلك كان ينصح طالب العلم أن يحفظ أحسن ما يكتب، وهذا المحفوظ قد يَكثر هو الآخر لما عرف عن أهل العلم من سعة حفظهم وقوة ملكتهم فكان ينصح بأن يذاكر الطالب بأحسن ما يحفظ، ولعل هذا مقياس جيد يمكن طالب العلم أن يتحرى الأحسن دائما، وقد عبر رحمه الله عن هذا بعبارة مختصرة ووجيزة فقال: (اكتب أحسن ما تسمع، واحفظ أحسن ما تكتب، وذاكر بأحسن ما تحفظ)[1].

وهذا التفاوت قائم بحسب جودة العلم، والجودة تظهر على حالته كالبضاعة في السوق، إذ ليست كل البضائع على قيمة واحدة، إذ قيمتها تختلف بحسب اختلاف نوعها وجودتها، ومثل هذا عبر عنه أبو حاتم بكلمة مختصرة

---

[1] - رواه عبد الرحمن بن أبي حاتم عن أبيه، انظر تهذيب الكمال 387/19 وتاريخ بغداد 77/2 رقم 455 ومختصر تاريخ دمشق 11/22.

توخى منها توضيح المعنى وبيان حقيقة العلم فقال: (معرفة الحديث كمثل فص ثمنه مائة دينار، وآخر مثله على لونه، ثمنه عشرة دراهم)[1].

لقد أدرك بفضل جهوده المتواصلة أن أحسن ما يناله المرء في حياته، ويكسبه هو العلم، إذ لا يضاهي طلب العلم أي مطلب، فبه تتقوى النفس ويزداد الإيمان ويضمن به العالم عدم انقطاع عمله بعد موته، وهذا لا يدركه طالب العلم بالراحة، روى أبو حاتم بسنده المتصل إلى عبد الله بن يحيى بن أبي كثير عن أبيه قال: (**ميراث العلم خير من الذهب، والنفس الصالحة خير من اللؤلؤ، ولا يستطاع العلم براحة الجسد**)[2].

ففي سبيل العلم رحل أبو حاتم إلى الأمصار، وصبر على المحن والشدائد، تلك المحن التي جعلته يكتشف نفسه، ويشق طريقه في أناة وروية، بقدم راسخة وجلد مرير، فاحتك بالشيوخ وحاز على علم كل حافظ، وعلى تقوى كل عالم ورع، فبلغ بذلك المكانة التي كان يطمح إليها، والمرتبة التي كان يصبو إليها، وكان دليله في ذلك ما سمعه من شيخه الأصمعي - عبد الملك بن قريب - وهو يقول: (إذا كانت في العالم خصال أربع، وفي المتعلم خصال أربع، اتفق أمرهما وتم، فإذا نقصت من واحد منهما خصلة لم يتم أمرهما، أما اللواتي في العالم: فالعقل والصبر والرفق والبذل، وأما اللواتي في المتعلم: فالحرص والفراغ والحفظ والعقل، لأن العالم إن لم يحسن تدبير المتعلم بعقله خلط عليه أمره، وإن لم يكن له صبر عليه مَلَهُ، وإن لم يكن يرفق به بَغضَ إليه العلم، وإن لم يبذل له علمه لم ينتفع، وأما المتعلم فإن لم يكن له عقل لم يفهم، وإن لم يكن له حرص لم يتعلم، وإن لم يفرغ للعلم قلبه لم

---

[1] - الأثر أخرجه الخطيب في الجامع بسنده المتصل إلى عبد الرحمن بن أبي حاتم عن أبيه، 255/2 نص رقم 1773.

[2] - أخرجه الخطيب في تاريخ بغداد 143/10-144 رقم 5289.

يعقل عن معلمه، وساء حفظه، وإذا ساء حفظه كان ما يكون بينهما مثل الكتاب على الماء)[1].

ودليله في ذلك أيضا ما رواه عن الفضل بن يعقوب الرخامي قال: نا الفريابي قال: قال سفيان: العلماء ثلاثة: عالم بالله عز وجل عالم بأمره فذلك العالم الكامل، وعالم بالله ليس بعالم بأمر الله عز وجل، وعالم بأمر الله ليس بعالم بالله عز وجل، فذلك العالم الفاجر)[2].

ثانيا: آداب العلم وأخلاقه:

للعلم آداب وأخلاق لا تنفك عنه، من طلب العلم طلبها وتحلى بها، وبعض هذه الآداب متفق عليها بين أهل العلم جميعا على مختلف الأعصار، وقد كان أبو حاتم يتحلى بأكبر قدر منها، ويروي لطالب العلم هنا بعض الآداب التي يحتاجها. من ذلك:

1- ربط العلم بالتقوى: ذلك أن هذا العلم هو علم شريف لا يناسب إلا مكارم الأخلاق ولا ينافر إلا مساوئ ومشاين الشيم، لأنه من علوم الآخرة[3]، لذلك شرطوا على طالب العلم أن يتهيأ له بملازمة العبادة، هذه الملازمة حددها سفيان الثوري في عشرين سنة قبل طلب العلم، روى أبو حاتم قال: نا أبو بكر ابن أبي عتاب الأعين قال سمعت أبا عاصم النبيل يقول: سمعت سفيان يقول: كان الرجل إذا أراد أن يطلب العلم تعبد قبل ذلك عشرين سنة)[4].

---

(1) - أخرجه الخطيب عن الحسن بن أبي طالب قال حدثني إسماعيل بن محمد بن زنجي الكاتب أنا أبو بكر محمد بن الحسن بن دريد قال: قال أبو حاتم: قال الأصمعي ... هكذا روى هذا الأثر على التعليق وهو موصول لأن ابن دريد سمع من أبي حاتم الرازي، وأبو حاتم سمع من الأصمعي، وعامة ما سمعه أبو حاتم من الأصمعي هو في الأدب والشعر والحكم من مثل هذا الكلام، فيتقوى عندي أن الراوي عن الأصمعي هو أبو حاتم الرازي لا السجستاني، وهو ممن اشتهر بالرواية عن الأصمعي ويتكنى بأبي حاتم أيضا، والأثر أخرجه الخطيب في الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع 1/341-342.

(2) - رواه عبد الرحمن بن أبي حاتم عن أبيه في تقدمة المعرفة ص: 91-92.

(3) - مقدمة ابن الصلاح بشرح الحافظ العراقي ص: 243.

(4) - رواه عبد الرحمن بن أبي حاتم عن أبيه في تقدمة المعرفة ص : 95.

2- **ربط العلم بالعمل:** أي العَمَلُ بالعلم حتى يترسخ المحفوظ وتربو أخلاق المرء سليمة مع نمو العلم، وما السنة إلا علم يعمل به، فإن فصلت عن العمل وانحسرت في العلم جمدت، لأجل ذلك كان بشر بن الحارث الحافي[1] يقول بزكاة الحديث.

روى الحسن بن علي الطوسي قال: سمعت زياد بن أيوب سمعت بشر ابن الحارث الحافي يقول: (يا أصحاب الحديث، أدوا زكاة الحديث، قالوا: وما زكاته؟ قال: أن تعملوا من كل مائتي حديث بخمسة أحاديث)، وقال أبو علي الطوسي: كتب عني هذه الحكاية **أبو حاتم الرازي**[2].

3- **في تكفير من حلف أنه لا يحدث:** أخرج الخطيب البغدادي قال: أخبرني أحمد ابن علي بن عبد الله الطبري أنا أحمد بن الفرج بن منصور أنا أحمد بن علي الرازي قال سمعت **أبا حاتم** يقول: (كان أبو الوليد الطيالسي إذا حلف أن لا يحدث كفر عن يمينه وَحَدَّثَ، وإذا قال: لا أحدث كان لا يحدث، فقيل له في ذلك فقال: من حلف على يمين فرأى غيرها خيرا منها فليكفر عن يمينه)[3].

4- **ما يقال في المجلس:** روى **أبو حاتم الرازي** قال: نا أبو اليمان نا إسماعيل بن عياش عن يحيى بن الحارث عن القاسم عن أبي أمامة عن النبي صلى

---

[1] - بشر بن الحارث بن عبد الرحمن بن عطاء بن هلال المروزي، نزيل بغداد، أبو نصر الحافي، زاهد جليل مشهور، ثقة قدوة، مات سنة سبع وعشرين ومائتين، ترجمته في تاريخ بغداد 67/7 رقم 3715، والتقريب 98/1 رقم 49.

[2] - أخبار قزوين 427/2 – ترجمة الحسن بن علي، أبي علي الطوسي، وانظر التقييد والإيضاح شرح مقدمة ابن الصلاح ص 251.

[3] - أخرجه الخطيب في الجامع 48/2.

وهو نص حديث مرفوع أخرجه البخاري في كتاب الإيمان والنذر – باب قوله تعالى: (لا يؤاخذكم الله باللغو في أيمانكم) انظر فتح الباري 517/11 حيث رقم 6622.

وأخرجه مسلم في صحيحه – كتاب الإيمان 1271/3 – باب ندب من حلف يمينا فرأى غيرها خيرا منها أن يأتي الذي هو خير ويكفر عن يمينه.

اله عليه وسلم قال: (ما من قوم يجلسون مجلسا يقومون منه، ولم يذكروا الله، ولم يصلوا على النبي صلى الله عليه وسلم إلا كان ذلك تِـرَةً عليهم من الله)[1].

والترة هي التبعة.

5- استحباب الرفق دون الإغلاظ والخُـرْق: روى أبو حاتم الرازي

قال: نا بكر ابن الأسود الكوفي بالبصرة نا أبو بكر بن عياش عن الأعمش عن أبي صالح عن أبي هريرة قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: (إن الله رفيق يحب الرفق، ويعطي على الرفق ما لا يعطي على الخُـرق[2]) [3].

---

[1] - أخرجه الخطيب البغدادي عن أبي القاسم عبد الرحمن بن أحمد بن إبراهيم القزويني عن علي بن إبراهيم بن سلمة القطان قال: نا أبو حاتم محمد بن إدريس الحنظلي ...
وهذا النص استشهد به الخطيب في وصف مجلس العلم، ومهد له بقوله: (ويبتدئ القارئ بالذكر لله، ويختم بالصلاة على رسول الله صلى الله عليه وسلم) الجامع 301/1.
وأخرجه أبو داود في السنن – باب كراهية أن يقوم الرجل من مجلسه ولا يذكر الله – 264/4 حديث رقم 4856، لم يذكر (ولم يصلوا على النبي)، وذكر بدلها: (ومن اضطجع مضجعا لا يذكر الله فيه كانت عليه من الله ترة).
وأخرجه في باب ما يقال عند النوم 314/4 – حديث رقم 5059، ولم يذكر ولم يصلوا على النبي)، والروايتان صحيحتان عن أبي هريرة.

[2] - الخُرق بالضم ثم السكون ضد الرفق وهو ضعف الرأي، وسوء التصرف في الأمور.

[3] - الحديث أخرجه الخطيب عن أبي القاسم بن عبد الرحمن بن أحمد بن إبراهيم القزويني عن علي بن سلمة القطان قال: نا أبو حاتم محمد بن إدريس الحنظلي ... الجامع لأخلاق الراوي 406/1.
وأخرجه البخاري من حديث عائشة رضي الله عنها في كتاب الاستئذان – باب كيف الرد على أهل الذمة بالسلام، فتح الباري 41/11 حديث رقم 6356 مقتصرا على قوله: (إن الله يحب الرفق في الأمر كله).
وأخرجه مسلم في كتاب السلام – باب النهي عن ابتداء أهل الكتاب بالسلام ... – 1706/4 رقم 2165 من حديث عائشة كلفظ البخاري.
وأخرجه أبو داود في السنن – كتاب الأدب – باب في الرفق، حديث رقم 4807 و4808، انظر السنن 254/4-255.
وأخرجه الخطيب من طريق أنس مرفوعا بلفظ: (عليكم بالرفق فإن الله يحب الرفق)، الجامع 406/1-407.
وأخرجه من طريق أبي الدرداء وفيه: (من أعطي حظه من الرفق فقد أعطي حظه من الخير، ومن حرم حظه من الرفق فقد حرم حظه من الخير)، الجامع 407/1.
وأخرج مثله الترمذي في كتاب البر والصلة قال فيه: (هذا حديث حسن صحيح).

وظهر لي من منطلق هذا الأثر الذي رواه أنه كان عاملا به، متجليا في سلوكه التربوي، وفي حياته العلمية، فقد كان رحمه الله خير رفيق وأحسن صديق، محبا لشيوخه ولطلبته، ما تأكد لي أنه نهر طالبا أو تعسر في الرواية على أحد، أو تنافر مع شيخ من المشايخ فلم تجر بينه وبين قرين خصومة أبدا، ولا جَرْحًا على عادة ما يقع بين الأقران دائما، فلذلك حاز الثناء والمدح المطلقين.

المطلب الثاني: أبو حاتم الرازي حافظا:

أولا: في تحديد معنى (الحافظ)

الحافظ - بفتح الحاء وكسر الفاء وفي آخرها الطاء المعجمة - لقب من الألقاب التي يطلقها جماعة من النقاد المميزين لأحوال الرجال، المشتغلين بالحديث والمتصدين لتحمله وأدائه، والغرض من هذا الإطلاق هو تمييز الرواة بعضهم عن بعض، فمثلما ميزوا بين الضعفاء فقالوا: هذا ضعيف وهذا متروك ميزوا بين المعدلين أنفسهم، بل بين طبقة معينة منهم وذلك على اعتبار مقادير التفاوت الموجودة بينهم، وسيتضح لنا في مجمل التعاريف المتقدمة كيف تحصّل ذلك.

أ - آراء علماء السلف:

إذا نظرنا في تعاريف السلف لمعنى (الحافظ)، وفي حَدِّهِمْ لهذا اللقب نجد تعاريفهم قد تنوعت إلى نوعين: نوع باشر الكلام في مفهوم الحَافِظ إما بطريق الموازنة والمقارنة بين هذا المصطلح وشبيهه، وإما بطريق التعريف المباشر، وكلا النوعين يدلان على أن حَدَّ هذا المفهوم وتعريفه كان هَمًّا معرفيا شَغَلَهُمْ طيلة قرون، وقد تداولوا فيه الكلام منذ مدة، فأما من وازن فقد التمس تحديد المصطلح بمقارنته مع شبيهه ومماثله سواء أكانت هذه الألقاب دونه أو فوقه، فقد ميزوا بين لقب (حافظ) ولقب (ثقة)، كما ميزوا بين (الحافظ) و (الراوي) و (العالم) و (الفقيه).

في التفريق بينهما وبين (الثقة)، يقول الحافظ الذهبي: (والحافظ أعلى رتبة من الثقة، والثقة يمتاز بالضبط والإتقان، فإن انضاف إلى ذلك المعرفة والإكثار كان حافظا)[1].

وفي تمييزه عن (الراوي) و (العالم) و (الفقيه) يقول أبو نصر حسين ابن عبد الواحد الشيرازي: (العالم الذي يعلم المتن والإسناد جميعا، والفقيه الذي عرف المتن ولا يعرف الإسناد، والحافظ الذي يعرف الإسناد ولا يعرف المتن، والراوي الذي لا يعرف المتن ولا يعرف الإسناد)[2].

وأما من حاول تعريف المصطلح بطريق الحد المباشر فطائفة من أهل العلم، وأرى أن هذه التعاريف تتميز بثلاثة أساليب: بأسلوب تحديد صفات الحافظ وبيان شروطه، وبأسلوب بيان معنى الحافظ والحفظ، وبأسلوب المذاكرة في الموضوع وما يتبع ذلك من محاورة أو سؤال يوجهه أحدهم إلى الشيخ.

فالأسلوب الأول نجده عند الحافظ الخطيب البغدادي الذي حاول تحديد صفات الحافظ وشروطه وما يلزمه، كتب تحت عنوان: (من يجوز إطلاق اللفظ في وصفه وتسميته بالحفظ) ما يلي:

(فمن صفات الحافظ الذي يجوز إطلاق هذه اللفظة في تسميته أن يكون عارفا سنن رسول الله صلى الله عليه وسلم، بصيرا مميزا لأسانيدها، يحفظ منها ما أجمع أهل المعرفة على صحته، وما اختلفوا فيه للاجتهاد في حال نقلته، يعرف فرق ما بين قولهم: فلان حجة، وفلان ثقة، ومقبول ووسط، ولا بأس به، وصدوق، وصالح، وشيخ، ولين، وضعيف، ومتروك، وذاهب الحديث، ويميز

---

[1] - الموقظة ص 67 – 68.

[2] - انظر تدريب الراوي 44/1.

الروايات بتغاير العبارات نحو: عن فلان، وإن فلانا، ويعرف اختلاف الحكم في ذلك بين أن يكون المسمى صحابيا أو تابعيا، والحكم في قول الراوي: قال فلان وعن فلان، وأن ذلك غير مقبول من المدلسين دون إثبات السماع على اليقين)[1].

ويواصل قائلا: (ويعرف اللفظة في الحديث تكون وهما وما عداها صحيحا، ويميز الألفاظ التي أدرجت في المتون فصارت بعضها لاتصالها بها، ويكون قد أمعنَ النظر في حال الرواة بمعاناة علم الحديث دون ما سواه لأنه علم لا يعلق إلا بمن وقف نفسه عليه ولم يضم غيره من العلوم إليه)[2].

ثم يزيد فيقول: (ينبغي له أن يكون قد أكثر من الحديث كتابة وسماعا، ويلزم نفسه نظرا في علمه واطلاعا، مُديماً ذلك من غير تقصير، ومشمرا فيه غاية التشمير، فإن ذلك سبب حفظه ومعرفته لمن رزقه الله وَمَنَّ عليه بموهبته)[3].

ثم يقول: (ولقلة من يوجد من أهل الحفظ والإتقان قيل إن أحدهم يولد بعد برهة من الزمان، وأورد بعد هذا التعليق أثرا أخرجه بسنده المتصل إلى أبي معشر أنه قال: "الحافظ يولد في الزمان") ثم أخرج بسنده إلى محمد بن عيسى بن الطباع أنه سمع هشيما يقول: (من يحفظ الحديث قليل)، ثم قال: (هم أقل من ذاك)[4].

هذه هي شروط وصفات الحافظ عند الخطيب البغدادي، وهي شروط كثيرة وصعبة، ولذلك جاز له أن ينقل قول هشيم بن بشير (من يحفظ الحديث قليل) ثم يعلق فيقول: (هم أقل من ذاك)، وقلتهم راجعة إلى عدم توفر هذه الشروط في غالبيتهم، وبعضها يحتاج إلى مناقشة لارتباطها بالعصر، وسنعلق عليها في موطن التعليق.

---

[1] - في الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع 173/2.
[2] - الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع 173/2.
[3] - المصدر السابق 175/2.
[4] - المصدر السابق.

ومن ألفاظهم في معنى الحفظ بالأسلوب الثاني ما جاء عن عبد الرحمن ابن مهدي قوله: (الحفظ الإتقان)[1]، فباينه أبو زرعة الرازي بقوله: (الإتقان أكثر من حفظ السرد)[2]، وزاد الحافظ السيوطي عن أحدهم قوله: (الحفظ المعرفة)[3].

وأرى أن الذي قصده بن مهدي هو المعنى الاصطلاحي للحفظ لأنه يشترط في (الحافظ) الإتقان تمييزا له عن (الراوي)، وكذلك ما أورده السيوطي وهو المعرفة، فالمعرفة شرط من الشروط في الحافظ، أما ما قصده أبو زرعة الرازي فالمعنى العرفي، لأنه رآى في الحفظ سرد الحديث فقط من دون إتقان، والإتقان شرط مهم لكل من تصدى لتحمل الحديث أو إفادة بشيء من علومه، فالإتقان شيء والسرد شيء آخر، ولا يعنون بالمعرفة غير الإتقان، فقد سأل عبد المومن بن خلف النسفي أبا علي صالح بن محمد فقال له: (يحيى بن معين هل يحفظ؟ قال: لا، إنما كان عنده معرفة، قال: قلت: فعلي بن المديني كان يحفظ؟ قال: نعم ويعرف)[4].

قلت: وهذا أمر ينازع فيه، فالموازنة بين الرواة على اعتبار الحفظ ممكنة أما نفي الحفظ عن رجل كالإمام يحيى بن معين هو أمر غير ممكن!

ولأجل توضيح هذا الإشكال توجه الشيخ تقي الدين السبكي بالسؤال إلى الحافظ جمال الدين المزي عن حد الحفظ الذي انتهى إليه الرجل جاز أن يسمى حافظا؟، فأجاب بقوله: (يُرجع إلى أهل العرف)، فقال له: (وأين أهل العرف؟) فأجاب: قليل جدا، فقال الشيخ تقي الدين: (قال: أقل ما يكون أن يكون الرجال الذين يعرفهم ويعرف تراجمهم وأحوالهم وبلدانهم أكثر من الذين

---

(1) - مقدمة تدريب الراوي 49/1، أخرجه الخطيب في الكفاية ص 197.

(2) - مقدمة تدريب الراوي 49/1.

(3) - المصدر السابق.

(4) - المصدر السابق.

لا يعرفهم، ليكون الحكم للغالب، فقلتُ له: هذا عزيز في هذا الزمان، أدركت أنت أحدا كذلك؟ قال: ما رأينا مثل الشيخ شرف الدين الدمياطي، ثم قال: وابن دقيق العيد كان له في هذا مشاركة جيدة، ولكن أين السُّها من الثرى، فقلت: كان يصل إلى هذا الحد؟ قال: ما هو إلا كان يشارك مشاركة جيدة في هذا، أعني في الأسانيد، وكان في المتون أكثر لأجل الفقه والأصول)[1].

ويقول الشيخ ابن سيد الناس[2]: (وأما المحدث في عصرنا فهو من اشتغل بالحديث رواية ودراية وجمع رواة، واطلع على كثير من الرواة والروايات في عصره، وتميز في ذلك حتى عرف فيه خطه، واشتهر ضبطه، فإن توسع في ذلك حتى عرف شيوخه وشيوخ شيوخه طبقة بعد طبقة بحيث يكون ما يعرفه من كل طبقة أكثر مما يجهله عنها، فهذا هو الحافظ، وأما ما يحكى عن بعض المتقدمين عنه قولهم: كنا لا نعد صاحب حديث من لم يكتب عشرين ألف حديث في الإملاء، فذلك بحسب أزمنتهم)[3].

وعلّق الحافظ العراقي على كلام كل من جمال الدين المزي وابن سيد الناس وذلك في جوابه على سؤال من الحافظ ابن حجر إليه نصه ما يلي: (ما يقول سيدي في الحد الذي إذا بلغه الطالب في هذا الزمان استحق أن يسمى حافظا؟، وهل يتسامح بنقص بعض الأوصاف التي ذكرها المزي وأبو الفتح في ذلك لنقص زمانه أم لا؟.

فأجابه بقوله: (الاجتهاد في ذلك يختلف باختلاف غلبة الظن في وقت ببلوغ بعضهم للحفظ وغلبته في وقت آخر، وباختلاف من يكون كثير المخالطة

---

(1) - تدريب الراوي 48/1.

(2) - هو أبو الفتح محمد بن محمد اليعمري الأندلسي المصري الشافعي فتح الدين ابن سيد الناس المتوفى سنة 734 هـ.

(3) - تدريب الراوي 48/1.

للذي يصفه بذلك، وكلام المزي فيه ضيق بحيث لم يسم من رآه بهذا الوصف إلا الدمياطي، وأما كلام أبي الفتح فهو أسهل بأن ينشط بعد معرفة شيوخه إلى شيوخ شيوخه فما فوق، ولاشك أن جماعة من الحفاظ المتقدمين كان شيوخهم التابعين أو أتباع التابعين، وشيوخ شيوخهم الصحابة أو التابعين، فهذا الأمر في هذا الزمان أسهل باعتبار تأخر الزمان، فإن اكتفى بكون الحافظ يعرف شيوخه وشيوخ شيوخه، أو طبقة أخرى فهو سهل لمن جعل فنه ذلك دون غيره من حفظ المتون والأسانيد، ومعرفة أنواع علوم الحديث كلها، ومعرفة الصحيح من السقيم، والمعمول به من غيره، واختلاف العلماء واستنباط الأحكام، فهو أمر يمكن بخلاف ما ذُكر من جميع ما ذَكَر، فإنه يحتاج إلى فراغ وطول عمر، وانتفاء الموانع، وقد روي عن الزهري أنه قال: لا يولد الحافظ إلا في كل أربعين سنة، فإن صح كان المراد رتبة الكمال في الحفظ والإتقان وإن وجد في زمانه من يوصف بالحفظ، وكم من حافظ غيره أحفظ منه)[1].

بعد عرضنا للنوعين معا، نعلق على كل ما تقدم، وذلك في الفقرة الموالية.

ب - التعليق:

- سقنا مجموعة من الشواهد في حد مصطلح (الحافظ)، تضمنت هذه الشواهد عدداً من التعاريف تنوعت إلى نوعين، كل نوع قدم تعريفا معينا، نستطيع أن نستخلص ذلك من المقارنة أو من التعريف المباشر أو من سياق الكلام.

- تدل مجمل التعاريف على أن اختلاف العلماء في حد الحافظ كان هما من هموم هذا العلم، وقد شغلهم طيلة قرون ماضية.

- حد الحافظ وإن وقع فيه اختلاف عبر العصور فالتباين حوله لم يكن عميقا، لأن العلماء اتفقوا على أشياء كثيرة، والقدر المتفق عليه هو المعول عليه في الحد.

---

[1] - تدريب الراوي 48/1 – 49.

– لا يدل هذا الاختلاف إلا على أن هذا النعت نعت عزيز، وهو رتبة إذا بلغها الراوي اتصف بها، وإذا اتصف بها أصبح له قدر وشأن عند أهل العلم جميعا .

– لمفهوم الحافظ معنيان، أحدهما اصطلاحي والآخر لغوي، اللغوي يراد به كل من روى حديث النبي صلى الله عليه وسلم كيفما كان ضبطه وفهمه، وكيفما كانت درجة تحصيله للآثار ووعيه بها على شرط أن يودع شيئا منها في صدره، لا ينساه، ويستظهره، وغالبا ما يقع هذا المعنى على الاستظهار من المحفوظ، وهو أحد المعاني اللغوية[1] .

وأما من قصد المعنى الاصطلاحي خصص ودقق، وهذا على نوعين: نوع يرجع فيه إلى العرف في الغالب فإن الإطلاق يختلف من قوم إلى قوم، ثم إنه يختلف بحسب العصور، في عصر يعني معنى، ويعني معنى آخر في عصر آخر، وهكذا...، ومن لم يلتمس البحث المصطلحي في هذا الجانب بنى على القدر المشترك بين أهل العلم في معنى الحافظ، وهو النوع الثاني.

– ثم إن العلماء أنفسهم اختلفوا في وضع تعريف الحافظ وشروطه وصفاته، كل بحسب اجتهاده، بعضهم أجمل ولم يفصل، وتساهل ولم يشدد، وبعضهم فَصَّلَ وَأَكْثَرَ من وضع الشروط والصفات كالحافظ الخطيب.

– (الحافظ) أعلى رتبة من (الثقة)، وهذا يستلزم أن يكون كل حافظ ثقة، ولا يستلزم بالضرورة العكس، أما إذا كان الثقة حافظا فهو في حكم الأول.

– الشرط في الحافظ أن يكون على معرفة بعلوم الإسناد، أما إذا كان على معرفة بعلوم الإسناد وعلوم المتن فهذا هو (العالم)، والعالم رتبة أعلى من رتبة الحافظ، فالعالم هو حافظ وزيادة، ويقابله في المراتب الدنيا (الراوي) أو (المحدث)،

---

[1] - انظر لسان العرب 3/242-243 مادة (حفظ).

وهو الذي يسوق الإسناد والمتن من دون معرفة بهما، والحافظ يبدأ راويا أو محدثا بحيث يشتغل بالحديث رواية ودراية وجمع رواة، واشتغل بذلك حتى عُرف به في وسطه، ثم يزيد على هذا ويتوسع في معرفة الطبقات والرجال بحيث يستطيع أن يميز المؤتلف والمختلف والمتفق والمفترق مع حفظ وضبط وإتقان، ومع هذه الممارسة العلمية يصبح حافظا.

ليس كل الذين وصلوا إلى رتبة الحفظ هم في درجة واحدة من الفهم والمعرفة، بل يتفاوتون بحسب تفاوت معرفتهم وضبطهم وإتقانهم، ولذلك يوازن النقاد بينهم، فيخيرون ويفاضلون.

- من محددات الحافظ الإجمالية - كما ورد في بعض التعاريف - المعرفة بالإسناد من دون المتون، والمقصود بذلك الإسناد وما يتعلق به من قواعد ومعارف، أما عدم معرفة المتون فلا يعني - عند من أطلقه - الجهل به، إنما المقصود أن لا يشتغل الحافظ بالمتون كاشتغال الفقيه بها، لأنه لا يلزم من الحافظ أن يعرف الفقه كما لا يلزم من الفقيه أن يعرف قانون الإسناد وقواعده، لذلك جاز التفريق من هذا الوجه.

- أما المحددات التفصيلية فكثيرة جدا، وقد أتى على تحديدها الخطيب البغدادي فيما تقدم، فقد ذكر اثني عشر شرطا وصفة، وهي: **1**- المعرفة بالسنن، **2**- البصر بالأسانيد، **3**- معرفة المتفق عليه والمختلف فيه بين أهل العلم، **4**- معرفة مراتب الجرح والتعديل، **5**- معرفة طبقات الرواة، **6**- معرفة صيغ التحمل وهل تحقق السماع أم لا، **7**- معرفة التدليس وطرقه وأساليب المدلسين، **8**- معرفة ألفاظ الحديث من جهة الصحة والوهم، **9**- معرفة المدرج في المتن، **10**- معرفة درجة ملازمة الراوي لطلب العلم وهل زاحم هذا الفن بغيره، **11**- إكثاره من الحديث كتابة وسماعا، **12**- إجهاد النفس في الطلب مع الإدامة والتشمر.

هذه هي المحددات التفصيلية التي أتى على ذكرها الخطيب في كتابه الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع، وفصل فيها تفصيلا في الكفاية.

هذا عن رتبة الحفظ أما الكلام عن الحفاظ وما روي في قدر حفظهم والأعداد الكثيرة من الأحاديث التي كتبوها وحفظوها وامتحنوا فيها فشيء كثير جدا، وقد تواترت الأخبار والمرويات في حفظ أبي زرعة الرازي ومحمد بن إسماعيل البخاري ومحمد بن يحيى الذهلي والإمام أحمد بن حنبل الشيباني ومسلم بن الحجاج النيسابوري وأبي بكر بن أبي شيبة وعامر بن شراحييل الشعبي وعبد الله ابن المبارك المروزي وأبي داود السجستاني وإسماعيل بن عياش ويزيد بن هارون وغيرهم كثير.

لكن ما موقع أبي حاتم الرازي من هؤلاء وفيهم شيوخه وشيوخ شيوخه وأقرانه ورجال من طبقته؟، وما درجة حفظه؟، وهل هو حافظ أم لا؟ وكيف لُقِّبَ بذلك؟ وكيف تبوأ هذه المرتبة؟ وهل حاز على كل الشروط والصفات التي حَددها أهل العلم للحافظ أم على بعضها فقط؟ كل هذا سينكشف لنا في العنصر الثاني من هذا المطلب الذي هو في حفظ أبي حاتم الرازي.

ثانيا: في حفظ أبي حاتم:

الحفظ هو أهم خصلة تميز بها أبو حاتم، فقد استخدم كل جهوده في تذكية ملكة الحفظ وفي توسيعها بقدر زائد على ما يتوفر عليه الحفاظ منها، وقد ولع بها من جهتين: من جهة معاينته للرواة من خلالها، ومن جهة تحقيقها في نفسه.

من الجهة الأولى نجده يجرح ويعدل بها، وجرت على لسانه في تراجم كثيرة[1]، فمن كان حافظا وصفه بها فأطنب في ذكره ورفع من مكانته، ومن لم

---

[1] - قمنا بجمع هذه التراجم ودراستها، وسيأتي ذلك مفصلا في الجزء المتعلق ببحث جهوده في الجرح والتعديل.

يكن كذلك نقص من درجته، ودنّـاه من سلم العدالة، بل وجدناه يكشف عن سبب ضعف الحفظ عند الراوي، وهو أسلوب تميز به رحمه الله، يقول وهو يرتب الحفاظ: (لم أر من المحدثين من يحفظ ويأتي بالحديث على لفظ واحد لا يغيره سوى قبيصة وأبى نعيم في حديث الثوري، ويحيى الحماني في شريك وعلي ابن الجعد في حديثه)[1].

وقال في أبي الهذيل حصين بن عبد الرحمن السلمي: (ثقة في الحديث، وفي آخر عمره ساء حفظه، صدوق)[2].

ولاشك أن الذي يتابع الرواة في مقدار الحفظ وتوفره لابد وأن يكون حافظا، لأجل ذلك سعى إلى تحقيقها في نفسه، وقد شهد له بذلك من يعتد بنقدهم وحفظهم من شيوخه وأقرانه وتلامذته، وكل من صنف في التراجم وطبقات المحدثين عبر العصور، وقد عالجنا جانبا من الموضوع في ثناءات العلماء عليه بالحفظ في الجزء الأول من عملنا هذا[3]، وكشفنا هناك عمن وصفه بالحفظ مجردا، وبالحفظ مقرونا بخصال أخرى[4].

لقد أجمعوا على وصفه بالحافظ، ولم أر من خالف في ذلك لا من المتقدمين ولا من المتأخرين، بل منهم من جعله فوق الحفاظ[5]، ولذلك استحق أن يلقب بـ (حافظ المشرق)[6].

لقد جاء أبو حاتم الرازي بحفظ عظيم مع ضبط ومعرفة وإتقان، من أمارة ذلك:

---

(1) - الجرح والتعديل 178/6 رقم 974.
(2) – المصدر السابق 193/3 رقم 837.
(3) - انظر أبو حاتم الرازي وجهوده في خدمة السنة النبوية 1/(176-178).
(4) - المصدر السابق.
(5)- انظر طبقات الشافعية 209/2.
(6)- لقبه بذلك الحافظ الذهبي في العبر، 58/2، حوادث سنة 277.

أ - أن مجمل أجوبته على أسئلة السائلين ومنهم ولده عبد الرحمن الرازي كانت من حفظه، وهذا ظاهر في تراجم كثيرة، منها ما جاء في ترجمة عبيد ابن أبي طلحة المكي، فبعد أن بَيَّنَ أبو حاتم عمن روى ومن روى عنه علق عبد الرحمن فقال: (سمعت أبي يقول ذلك من حفظه عند سؤالي عنه)[1]، وكان لا يعود إلى الكتاب إلا عند المحاجة[2].

ب- أنه كان حافظا لشيوخ الرواة، ضابطا لأسمائهم وأصولهم، وحرفهم وأنسابهم، وكناهم وألقابهم مع المؤتلف والمختلف والمتفق والمفترق، وفي ترجمة عكرمة مولى ابن عباس ما يؤكد أن أبا حاتم كان برجا شامخا في العلم، ضلعا راسخا، لا يقلد ولا يضاهى، فقد ذكر أسماء شيوخ عكرمة من الصحابة وبعضا ممن روى عنه، وذكر شيوخه من أهل المدينة وعددهم تسعة، وشيوخه من أهل مكة وعددهم سبعة، وشيوخه من أهل اليمن وعددهم ثمانية، وشيوخه من أهل الكوفة وعددهم سبعة وثلاثون، وشيوخه من أهل البصرة وهم ست وعشرون شيخا، وشيوخه من أهل واسط وعددهم اثنان، وشيوخه من أهل مصر وهم ثلاثة، وشيوخه من أهل الشام وعددهم اثنان، وشيوخه من أهل ايلة وهم اثنان، وشيوخه من أهل الجزيرة وهم أربعة، وشيوخه من أهل اليمامة وعددهم اثنان، وشيوخه من أهل سجستان وهو واحد، وهو قاضيها عبد الله بن الحسين، وذكر شيوخه من أهل خراسان وهم ستة، ثم وثقه وأثبت الاحتجاج به[3].

فلنتأمل هذه الحافظة القوية التي تميز بها، فإذا كان هذا عن راو واحد مثل عكرمة، فما بالك بألوف الرواة الذين تزخر بهم الأسانيد بمختلف طبقاتهم وأعمارهم ودرجاتهم وأحوالهم.

---

(1) - الجرح والتعديل 409/5 رقم 1895 – 4.
(2) - حقق في الجرح والتعديل 7/7-8 رقم 32.
(3) – نفس المصدر.

ج – مذاكراته ومناظراته التي أبانت على حفظ وضبط[1]. يروي عبد الرحمن ابن أبي حاتم في باب ما ذكر من حفظ والده أنه سمعه يقول: (قدم محمد بن يحيى النيسابوري الري فألقيت عليه ثلاثة عشر حديثا من حديث الزهري، فلم يعرف منها إلا ثلاثة أحاديث، وسائر ذلك لم يكن عنده ولم يعرفها)[2].

وعلق الحافظ الذهبي على هذه الواقعة فقال: (إنما ألقى عليه من حديث الزهري لأن محمدا كان إليه المنتهى في معرفة حديث الزهري، قد جمعه وصنفه، وتتبعه، حتى كان يقال له الزهري)[3].

ثم علق الحافظ ابن حجر فقال: (وهذا يدل على حفظ عظيم، فإن الذهلي شهد له مشايخه وأهل عصره بالتبحر في معرفة حديث الزهري، ومع ذلك أغرب عليه أبو حاتم)[4].

د– اختُبر أبو حاتم غير ما مرة فكان لا يخرج من الامتحان إلا متفوقا، يحكي عن إحدى تجاربه في الاختبار فيقول: (غضب أبو الوليد يوما فقال: لا يسألني اليوم أحد إلا من حفظه، فدنا إليه رجل فقال: كيف حديث كذا، فجعل يلجلج، فقال: قم، فأقامه، ثم دنا آخر فقال: كيف حديث كذا؟ فجعل أيضا يلجلج، فقال: قم، فلما كان الثالث أو الرابع دنوت أنا فقلت: كيف حديث أبي مسعود البدري أن النبي صلى الله عليه وسلم قال: إن المؤمن إذا أنفق على زوجته وهو يحتسب فهو صدقة؟ فقال: حدثنا شعبة عن عدي بن ثابت، فقال له: شعبة قال أنبأنا عدي بن ثابت عن عبد الله بن يزيد فقال الأنصاري عن

---

[1] - أتينا على هذا الموضوع في المطلب الثاني والثالث من المبحث الأول في الفصل الثاني من هذا الجزء.

[2] - في تقدمة المعرفة لكتاب الجرح والتعديل ص 358.

[3] - انظر تهذيب الكمال 388/19 رقم 5050.

[4] - تهذيب التهذيب 66/13 رقم 252.

أبي مسعود عن النبي صلى الله عليه وسلم[1]، ثم قلت له: حديث سلمة ابن الأكوع عن النبي صلى الله عليه وسلم: من حمل علينا السلاح فقال: حدثنا عكرمة بن عمار عن إياس بن سلمة عن أبيه عن النبي صلى الله عليه وسلم - فحدثني به[2] فلم أزل أذكر له حديثاً بعد حديث حتى بلغ عشرة أحاديث: فقال، هات، فذكرت له حديثا آخر فقال: حسبك. ثم دنا أبو زرعة فجعل يسأله حتى بلغ عشرة فلما زاد على عشرة أحاديث قال: حسبك)[3].

هـ- ومن الطريف في الموضوع ما حكاه عن نفسه وقد وقف على باب أبي الوليد وهو يقول: (من أغرب عليَّ حديثا غريبا مسندا صحيحا لم أسمع به فله عليَّ درهم يتصدق به).

ويصف من توجه إليهم بهذا الكلام فيقول: (وقد حضر على باب أبي الوليد خلق من الخلق، أبو زرعة فمن دونه).

قلت: وهذا أسلوب جيد في اختبار الحافظ لنفسه لقياس درجة حفظه إلى درجة حفظ الحفاظ، ثم إنه أسلوب جيد في استجلاب العلم واستخراجه من صدور من يعتد بحفظهم، وقد بيَّنَ لنا أبو حاتم المقصد الذي توخاه من هذه

---

(1) - الحديث أخرجه البخاري في صحيحه عن آدم بن أبي إياس قال: حدثنا شعبة عن عدي بن ثابت قال: سمعت عبد الله بن يزيد الأنصاري عن أبي مسعود الأنصاري، فقلت: عن النبي صلى الله عليه وسلم؟ فقال: عن النبي صلى الله عليه وسلم قال: (إذا أنفق المسلم نفقة على أهله وهو يحتسبها كانت له صدقة). كتاب النفقات – باب فضل النفقة على الأهل. انظر فتح الباري 497/9 رقم الحديث 5351.
وراجع تعليق الحافظ ابن حجر على سند الحديث في الفتح 498/9.

(2) - حديث عكرمة بن عمار عن إياس بن سلمة عن أبيه عن النبي صلى الله عليه وسلم أخرجه مسلم ابن الحجاج في صحيحه عن أبي بكر بن أبي شيبة وابن نمير قالا، حدثنا مصعب بن المقدام قال حدثنا عكرمة بلفظ: (من سل علينا السيف فليس منا). صحيح مسلم – كتاب الإيمان – باب قول النبي صلى الله عليه وسلم: من حمل علينا السلاح – 98/1 رقم الحديث 99.

(3) - تقدمة المعرفة لكتاب الجرح والتعديل ص 357-358. وهذه التجربة التي حكاها كانت بالبصرة عند أبي الوليد الطيالسي هشام بن عبد الملك وكان برفقة أبي زرعة الرازي. وأبو الوليد له ترجمة في شيوخه البصريين، انظر أبو حاتم الرازي، وجهوده في خدمة السنة النبوية 354/2 و372/2.

المبارزة فقال: (وإنما كان مرادي أن يُلقى عليَّ ما لم أسمع به فيقولون هو عند فلان فأذهب فأسمع، وكان مرادي أن أستخرج منهم ما ليس عندي).

فهل أغرب عليه أحدٌ منهم شيئا من العلم؟

يجيب أبو حاتم فيقول: (فما تهيأ لأحد منهم أن يُغرب عليَّ حديثا)[1].

هذه هي رتبة الحفظ التي تبوأها أبو حاتم بوسائل علمية وطرق منهجية شريفة مثل تجديد السماع والرحلات الواسعة واختيار الرفقة العالمة والصالحة والتحلي بالأخلاق الفاضلة مع الزهد والورع، والرحلات الواسعة والمذاكرة، وهو الذي كان يقول: (اكتب أحسن ما تسمع، وذاكر بأحسن ما تحفظ)، مع المناظرة والمبارزة في العلم والاختبار.

كل هذه الطرق والوسائل جعلت منه (حافظا)، فاستحق لقب الحافظ عند أهل العلم جميعا.

المطلب الثالث: أبو حاتم الرازي مفيدا:

أولا – **لقب مفيد**: المفيد لقب من الألقاب التي تطلق على المحدث حين يستكمل شروط التحديث، وهذه الشروط هي حفظ الحديث، ومعرفة عاليه ونازله، وصحيحه وضعيفه مع معرفة البدل والمصافحة والموافقة ومعرفة العلل[2]، ثم يشارك مشاركة فعالة في معرفة الرجال، فمن لم يعرف علم الرجال كيف يفيد على الرجال؟، وحين تتحقق فيه هذه الشروط يصبح مؤهلا لإفادة الطلاب.

---

[1] - أخرج الواقعة عبد الرحمن سماعا من أبيه في تقدمة المعرفة ص 355، وقد تقدم الاستشهاد بها في موطن سابق.

[2] - انظر (رتب الحفظ عند المحدثين) للشيخ عبد الله بن الصديق الغماري رحمه الله، مقال بدعوة الحق – العدد 8 – السنة 17 شوال من سنة 1396 هـ.

والإفادة على أربعة معان: **الأول** هو من قولهم أفادني عنه، أي دلني عليه، وهذا المعنى هو الراسخ المشتهر بين العلماء في القرنين الثاني والثالث، وهو بمعنى وجَّهَني وأَرْشَدَني وأرشدني للسماع منه، والجلوس إليه، وقد روى أبو حاتم الرازي ما يدل على هذا المعنى الذي ذكرته في روايتين، إحداهما تبين معنى الأخرى، الأولى قوله في محمد بن سليم البغدادي: (أثنى عليه الأعين، وأفادني عنه، وكتبت عنه على ضعف فيه)[1]، والثانية قوله: (سمعت نعيم بن حماد يقول: دلني عيسى بن يونس على عقبة بن خالد، وروى عنه عيسى)[2].

والثاني هو حضور المتأهل للإفادة في مجالس إملاء الحافظ، فيبلغ الطلاب ما لم يسمعوه، ويفهمهم ما لم يفهموه[3]، وبهذا المعنى استعمله وهب بن جرير المتوفى سنة ست وثمانين ومائة[4]، في رواية عند أبي حاتم الرازي عن بن أبي الثلج قال: (كان شعبة يجيء إلى أبي يسمع منه، فكنت أفيده عنه)[5].

والثالث هو بمعنى التحديث والرواية وإليه يشير يزيد بن زريع المتوفى سنة اثنتين وثمانين ومائة، في رواية أخرى عند أبي حاتم الرازي قال: (نا محمد ابن المنهال الضرير نا يزيد بن زريع: قال أفادني علي بن عاصم أحاديث عن خالد الحذاء، فأتيت خالدا الحذاء فأنكرها وما عرف منها واحدا، وأفادني عن هشام ابن حسان فأتيت هشاما فسألته عنه فأنكره وما عرف)[6].

---

(1) - الجرح والتعديل 275/7 رقم 1488.

(2) - المصدر السابق 310/6 رقم 1726.

(3) - رتب الحفظ عند المحدثين – المقال السابق.

(4) - ترجمته في التقريب 338/2 رقم 109.

(5) - الجرح والتعديل 27/9-28 رقم 124.

(6) – المصدر السابق 198/6 رقم 1092.

والرابع وقع بمعنى التحريض، وقد استعمله بهذا المعنى الخليلي فقال في ترجمة أبي عبد الله محمد بن حُميد الرازي فقال: (عالم بهذا الشأن، دخل بغداد فرضيه أحمد بن حنبل وابن معين وحرضا الناس على السماع منه)[1].

وباختصار فإن المفيد يفيد الطلبة بصفة عامة كيفما كان نوع هذه الإفادة، وبهذا المعنى الجامع استعملها الحافظ الذهبي وهو يتكلم عن تقي الدين محمد بن رافع الشافعي صاحب كتاب (التذييل والصلة على تاريخ بغداد)، فقال: (ألفه وتلقفه الفقير إلى الله تعالى، الإمام الحافظ، مفيد الطلبة . . .)[2].

وليس من شرط استكمال الراوي للشروط السابقة إطلاق لفظة (مفيد) عليه، فكثير من الحفاظ الكبار حازوا تلك الشروط، وضربوا فيها بنصيب وافر، ومع ذلك لم يظفروا بهذا اللقب، ومنهم محدثنا أبو حاتم الرازي الذي عاش حياته كلها يعلم الناس ويرشدهم لما فيه مصلحة خدمة السنة النبوية، ويوجههم نحو خيار الحفاظ، ويبين منازل الرواة، هذا علاوة على معرفته للعالي والنازل والبدل والمصافحة والموافقة، وهو طبيب العلل في زمانه، لذلك رأيت من الأجدر إطلاق مصطلح المفيد عليه، ونعته به، لأنه بدأ في إفادة الناس على أهل العلم في وقت مبكر من عمره، قال: (وكنت أفيد الناس عن أبي عبد الرحمن المقرئ وأنا بالري، فيخرج الناس إلى المقريء فيسمعون منه ويرجعون وأنا بالري)[3]، وعمره يومئذ أربع عشرة سنة، وعاش طيلة حياته على إفادة الناس وإرشادهم نحو المشايخ، وتبين لي - بعد الكشف عن جهوده في خدمة السنة - أن هناك عوامل مهمة ساعدته على

---

[1] - الإرشاد 669/2 ترجمة رقم 428، ونفس العبارة في التهذيب 131/9.

[2] - الإعلان بالتوبيخ ص: 224. وتلقب بها عدد من رواة العلم، منهم: - محمد بن جعفر بن الحسين، أبو بكر البغدادي الملقب بغندر، انظر تاريخ دمشق الكبير 211/52 رقم 6164.
- محمد بن أحمد بن محمد أبو بكر المفيد، انظر الكفاية ص 82.

[3] - تقدمة المعرفة ص: 336 ونقله عن هذا المصدر الحافظ الذهبي في سير أعلام النبلاء 258/13.

أن يكون كذلك، هذه العوامل هي: إفادة المشايخ له، وما رواه بأسانيده المتصلة الصحيحة إلى شيوخ النقد الكبار في ذلك، وهذا ما سنعرض له في الفقرات الآتية.

ثانيا: إفادة المشايخ له:

تمسك أبو حاتم بنصائح شيوخه وإفاداتهم له، وكان لا يخالفها، فإذا حل ببلدة من البلاد النائية ووقع في خاطره شيء تجاه راو من الرواة، أو التبس عليه أمره، أو حار عمن يأخذ، أو لم يعرف عمن يأخذ قصد نقاد تلك البلدة وشيوخها الكبار فسألهم، وهؤلاء إما أن يأمروه بالأخذ عن الراوي وإما أن ينهوه عن السماع منه والذهاب إليه، وهذا كان يوفر له الوقت لاسيما في ديار الغربة.

دخل أبو حاتم بغداد فقصد الإمام أحمد وسأله: (عمن ترى أن أكتب المصنفات، عن محمد بن عيسى بن الطباع أو أبي بكر أبي شيبة أو إبراهيم ابن موسى؟ فقال: عن محمد بن عيسى)[1].

وقصد قاضي بغداد محمد بن سليم أبا عبد الله البغدادي فكتب عنه وقال: (أثنى عليه الأعين، وأفادني عنه، وكتبت عنه على ضعف فيه)[2].

ولما حل بالبصرة قصد علي بن المديني فسأله عمن يكتب من أصحاب حماد ابن زيد؟ فأفاده على سليمان بن حرب وأبي الربيع الزهراني سليمان بن داود[3].

ومكث أبو حاتم بمصر مدة من الزمان ولم يلق فيها ابن عبد الأعلى حتى حثه أحمد بن عمرو بن السرح عليه، قال أبو حاتم: (قدمت مصر فلقيت أبا طاهر أحمد بن عمرو بن السرح فقال لي: منذ كم قدمت مصر؟ قلت منذ

---

[1] - الجرح والتعديل 38/8 رقم 175.

[2] - المصدر السابق 275/7 رقم 1488.

[3] - المصدر السابق 113/4 رقم 493.

شهر، قال: أتيت أبا موسى يونس ابن عبد الأعلى؟ قلت: لا، قال: قدمت مصر منذ شهر ولم تلق يونس؟ وجعل يعظم شأنه، ويحث عليه)[1]، فكان هذا سببا في الجلوس إليه والسماع منه، وقد روى عنه أبو حاتم مسائل كثيرة من علوم السنة، ولمكانته المتميزة عند أبي حاتم وعند شيوخ العلم قصده عبد الرحمن ابن أبي حاتم فأقام عنده سبعة أشهر يسمع منه ويكتب عنه[2]، ولولا تلك الإفادة لما اهتدى إليه.

وقصد أبو حاتم حران للسماع من يحيى بن عبد الله بن الضحاك الحراني، فلم يتمكن من السماع منه لأنه مات قبل قدومه إليها، وكان النفيلي يحمل عليه ويسأل أبا حاتم: هل كتبت عنه؟ قال أبو حاتم: (فقلت: لا، وأوهمته أني لم أكتب عنه من أجل ضعفه، وإنما قدمت حران وكان قد توفي)[3].

وقال أبو حاتم: (محمد بن سعيد بن زائدة شيخ قديم دلنا عليه ابن نمير، لا بأس به)[4].

وقال في ترجمة محمد بن خالد بن عبد الله الواسطي: (سألت عمرو بن عون عن ابن خالد بن عبد الله فقال: اكتب عنه، وحمل عليه يحيى بن معين بمرة)[5].

هذا عن إفادة المشايخ له، ويظهر أنه كان يقصد كبار الشيوخ، وجهابذة النقاد العارفين بالرجال بصفة عامة، وبرجال بلدهم بصفة خاصة.

ثالثا: مروياته في إفادات المشايخ:

روى أبو حاتم في إفادات الشيوخ مرويات كثيرة، وفيما يلي اسم الشيخ المفيد مقدما ثم الرواية عنه:

---

(1) - الجرح والتعديل 243/9 رقم 1022.
(2) - المصدر السابق.
(3) - المصدر السابق 164/9 رقم 681.
(4) - المصدر السابق 265/7 رقم 1445.
(5) - المصدر السابق 243/7 رقم 1338.

1- عبدة بن أبي لبابة، أبو القاسم الكوفي (ت. بعد المائة).

* حدث أبو حاتم قال: نا الحسن بن واقع نا ضمرة عن الأوزاعي قال: حججت فلقيت عبدة بن أبي لبابة بمنى فقال لي: (هل لقيت الحكم؟ قلت: لا، قال: فالقه، فما بين لابتيها أحد أفقه من الحكم)[1]، والحكم هو ابن عتيبة.

2- عامر بن شراحيل الشعبي. (ت. بعد المائة).

* حدث أبو حاتم قال: نا ابن الطباع نا حماد بن زيد عن شعيب ابن الحبحاب قال: (كان الشعبي يقول لنا، عليكم بذاك الأصم، يعني محمد ابن سيرين)[2].

3- شقيق بن سلمة، أبو وائل الكوفي (ت. في خلافة عمر ابن عبد العزيز).

حدث أبو حاتم قال نا ابن الأصبهاني نا أبو بكر بن عياش عن عاصم قال: (كان الرجل يأتي أبا وائل يستفتيه فيقول: اذهب إلى إبراهيم فسله ثم أخبرني بما قال لك)[3].

4- محمد مروان الطاطري الدمشقي (ت 210 هـ).

* حدث أبو حاتم قال: ثنا أحمد بن أبي الحواري قال سمعت مروان - يعني بن محمد الطاطري - ومر بنا الوليد، فلما ولى قال لي مروان: (عليك به، فإنك إذا سمعت منه لم يضرك من فاتك من أصحاب الأوزاعي)[4].

والوليد هو ابن مسلم الدمشقي.

---

[1] - الجرح والتعديل 124/3 رقم 567.

[2] - المصدر السابق 280/7 رقم 1518.

[3] - المصدر السابق 144/2 رقم 473.

[4] – المصدر السابق 17/9 رقم 70.

5- طلحة بن مصرف اليامي الكوفي (ت 112 هـ)

* حدث أبو حاتم فقال: حدثني هارون بن سعيد الأيلي قال أخبرني خالد بن نزار عن سفيان عن رقبة أنه قال لسليمان انطلق بنا إلى محمد بن سوقة فإني سمعت طلحة بن مصرف يقول: (ما بالكوفة رجلان يزيدان على محمد ابن سوقة وعبد الجبار بن وائل)[1].

6- محمد بن شهاب الزهري (ت 124 هـ)

* حدث أبو حاتم فقال: نا سليمان بن عبد الحميد أبو أيوب البهراني حدثني أبي عبد الله بن سالم قال سمعت أخي محمد بن سالم قال أتيت الزهري أقرأ عليه وأسمع منه، فقال: (تسألني وهذا محمد بن الوليد الزبيدي بين أظهركم قد احتوى ما بين جنبي من العلم؟).

7- أيوب بن أبي تميمة السختياني، أبو بكر البصري (ت 131 هـ)

* قال أبو حاتم: حدثني إبراهيم بن مهدي قال سمعت حماد بن زيد يقول: أتينا أيوب فقال: (اذهبوا فقد قدم عطاء بن السائب من الكوفة، وهو ثقة اذهبوا إليه فاسألوه عن حديث أبيه في التسبيح)[2].

* وقال أبو حاتم: ثنا عمرو بن علي قال: سمعت يزيد بن زريع قال سمعت أيوب السختياني قبل الطاعون يأمرنا بهشام بن أبي عبد الله[3].

8- عبد الرحمن بن عمرو، أبو عمرو الأوزاعي (ت 157 هـ)

* قال أبو حاتم: نا أحمد بن أبي الحواري قال سمعت أبا مسهر قال: قال الأوزاعي: عليكم بكتب الوليد بن مزيد فإنها صحيحة[4].

---

(1) - الجرح والتعديل 281/7-282 رقم 1518.
(2) - المصدر السابق 333/6 رقم 1848.
(3) - الجرح والتعديل 60/9 رقم 240.
(4) - المصدر السابق 18/9 رقم 77، وانظر التقدمة ص: 205.

* وقال أبو حاتم: حدثنا هارون بن سعيد الأيلي ثنا خالد يعني ابن نزار - قال سألني الأوزاعي قال لي أنت من أهل أيلة، أين أنت من أبي يزيد - يعني يونس ابن يزيد الأيلي - يحضني عليه[1].

9- شعبة بن الحجاج أبو بسطام الواسطي ثم البصري (ت 160 هـ).

* قال أبو حاتم: سمعت سليمان بن حرب قال: (...) أخبرنا سلمة ابن عباية قال قال لي شعبة: سمعت من السري بن يحيى؟ قلت: لا : قال: اسمع منه، فإن ذاك صدوق - أو من أصدق الناس - أو نحوه[2].

* روى أبو حاتم عن نصر بن علي قوله: أخبرني أبي قال: قال لي شعبة ببغداد: ها هنا رجل من أصحابي من علمه ومن حاله، وجعل يثني عليه، أشتهي أن أعرف بينك وبينه، قال: فجمع بيني وبين ابن إدريس[3].

* روى أبو حاتم فقال: حدثني مقاتل بن محمد نا داود قال: قال رجل لشعبة: تروي عن المسعودي؟ قال: ما شأنه؟ قال: هو مع هؤلاء، قال: هو صدوق، اذهب فاسمع منه فلما قدم شعبة بغداد أتى بكتب المسعودي فسمع منه[4].

* وروى أبو حاتم فقال: نا مسلم بن إبراهيم نا عبد القدوس بن مسلم: وكان شعبة يروي عنه ويثبّته، ودلنا عليه[5]، أي على عبد القدوس بن مسلم.

* وروى أبو حاتم، فقال: نا أبو غسان التستري قال سمعت أبا داود قال قال لنا شعبة: ادخلوا على قيس قبل أن يموت[6]، يريد قيس بن الربيع.

---

(1) - الجرح والتعديل 248/9 رقم 1042 وانظر تقدمة المعرفة ص: 206.

(2) - الجرح والتعديل 283/4 رقم 1217.

(3) - المصدر السابق 9/5 رقم 44.

(4) - المصدر السابق 250/5-251 رقم 1197.

(5) - التقدمة ص: 146-147.

(6) - الجرح والتعديل 96/7 رقم 553 والتقدمة ص: 150-151.

* وروى أبو حاتم قال: نا مجاهد بن موسى نا يحيى بن آدم ثنا أبو شهاب قال: قال لي شعبة: عليك بالحجاج بن أرطاة ومحمد بن إسحق، واكتم عَلَيَّ عند البصريين[1].

* وروى أبو حاتم قال: نا محمود بن غيلان نا أبو داود قال: قال لي شعبة: عليك بورقاء، فإنك لن تلقى مثله حتى ترجع[2].

وورقاء: هو ابن عمر اليشكري.

10- سفيان الثوري، أبو عبد الله الكوفي (ت 161 هـ)

* روى أبو حاتم قال: نا يحيى بن المغيرة حدثني أبي المغيرة بن دينار قال أتيت سفيان الثوري فسألته عن شيء فأجابني ثم قال لي من أين أنت؟ قلت من أهل الري، قال تسألني عن شيء وشعيب بن خالد عندكم[3].

11- حماد بن سلمة أبو سلمة البصري (ت 167 هـ).

* روى أبو حاتم فقال: نا أبو الوليد الطيالسي نا حماد بن سلمة قال: إذا أردت الحديث فالزم شعبة[4].

12- عبيد الله بن الحسن العنبري البصري (ت 168 هـ).

* وروى أبو حاتم قال: نا العباس بن دحان الضبي قال سمعت عبيد الله ابن الحسن يقول: (إنما هما الحمادان فإذا طلبتم العلم فاطلبوه من الحمادين)[5]. يعني حماد بن زيد وحماد بن سلمة.

---

[1] - التقدمة 140-141.

[2] - المصدر السابق ص 154.

[3] - الجرح والتعديل 343/4 رقم 1506.

[4] - الجرح والتعديل 369/4 رقم 1609، وانظر التقدمة ص 161.

[5] - الجرح والتعديل 138/3 رقم 617، وانظر التقدمة ص: 179.

13- عبد الله بن المبارك المروزي (ت 181 هـ) .

* روى أبو حاتم فقال: قال ابن الطباع: قال ابن المبارك:

أيها الطالب علما * إيت حماد بن زيد

فاطلب العلم برفق * ثم قيده بقيد[1]

14- عيسى بن يونس بن أبي إسحق السبيعي (ت 187 هـ)

* روى أبو حاتم قال: سمعت نعيم بن حماد يقول: دلني عيسى بن يونس على عقبة بن خالد، وروى عنه عيسى[2] .

15- أبو بكر بن عياش الكوفي (ت 194 هـ)

* روى أبو حاتم قال نا أحمد بن أبي الحواري قال: قلت لأبي بكر ابن عياش: (حدثنا، قال كبرنا ونسينا، اذهب إلى وكيع في بني رؤاس)[3] .

16- معن بن عيسى، أبو يحيى المدني (ت 198 هـ) .

* روى أبو حاتم قال: نا إسحق بن موسى الخطي قال سألت معن بن عيسى عن عاصم بن عبد العزيز الأشجعي فقال: اكتب عنه، وأثنى عليه خيرا[4] .

17- سليمان بن داود، أبو داود الطيالسي (ت 204 هـ) .

* روى أبو حاتم قال ثنا حفص بن عمر المهرقاني قال قال لي أبو داود الطيالسي: (اكتبوا عن عامر بن إبراهيم مؤذن مسجد أصبهان)[5] .

---

(1) - تقدمة المعرفة ص: 180.

(2) - الجرح والتعديل 310/6 رقم 1726.

(3) - التقدمة ص : 220.

(4) - الجرح والتعديل 348/6 رقم 1919.

(5) - المصدر السابق 319/6 رقم 1782.

18- عفان بن مسلم الصفار، أبو عثمان البصري (ت 219 هـ) .

* قال أبو حاتم حدثنا محمد بن عبد الله بن أبي الثلج قال ما رأيت عفان يثني على أحد إلا على محمد بن سنان العوقي لما بلغه أنه حدَّث، فقال: عن مثله فاكتبوا[1] .

19- هشام بن عبد الملك، أبو الوليد الطيالسي (ت 227 هـ)

* قال أبو حاتم: (سمعت أبا الوليد الطيالسي يقول: شاورني يحيى بن الضريس في الخروج إلى البصرة، قلت: ما تصنع بالبصرة؟ قال: أكتب عن أبي عوانة عن مغيرة، فقلت: أقم واكتب عن جرير فإنه لم أر أحدا أروى عن مغيرة من جرير)[2] .

20- أحمد بن حنبل (ت 241 هـ) .

* قال أبو حاتم: (ذكر لي أن رجلا سأل أحمد بن حنبل عن شيء من حديث الزهد فقال: عليك بمحمد بن الحسين البرجلاني)[3] .

* وقال أبو حاتم: (قال لي دلويه - يعني زياد بن أيوب - نهاني أحمد ابن حنبل أن أحدث عن حصين بن عمرو، قال: إنه كان يكذب)[4] .

رابعا: إفادات أبي حاتم الرازي:

قدمنا فيما سبق جملة من المعايير التي يتصف بها العالم حتى يسمى مفيدا، وقد ظهر لي أن أقوى هذه المعايير وأعلاها أن يكون العالم ناقدا، حتى إذا نهى الطالب عن أن يجلس إلى شيخ يكون ذلك لسبب موضوعي، وإذا أمره بالجلوس إليه يكون ذلك لسبب وجيه أيضا، ولولا هذا المنهج لأغفل طلاب العلم

---

[1] - الجرح والتعديل 279/7 رقم 1516.
[2] - المصدر السابق 507/2 رقم 2080.
[3] - المصدر السابق 229/7 رقم 1261.
[4] - المصدر السابق 194/3 رقم 842.

شيوخا كثيرين، ولربما جلسوا إلى الهلكى والضعفاء والساقطين، فتحملوا عنهم، ورووا لهم[1].

وكان أبو حاتم رحمه الله مفيدا للطلبة، يشجع العلم وأهله، ويحث أصحاب الحديث، وطلاب السنة النبوية على الجلوس إلى العلماء، ويختار لهم الطائفة المرموقة من المشايخ، ويقدم لهم من يسمعون منه ويرحلون إليه، كما كان في الوقت نفسه ينهاهم عن التوجه إلى الضعفاء والجلوس إليهم والسماع منهم، وإذا قدر للطالب أن يكتب عن ضعيف فإن أبا حاتم كان ينصحه بعدم الرواية عنه.

كان هذا نهجه سواء أكان مقيما بالري أم مقيما في بلد آخر، فقد تقدم أنه كان يفيد الناس عن أبي عبد الرحمن المقرئ وهو بالري، فيخرجون إليه فيسمعون منه ويرجعون وهو بالري[2]، ولما حل بمكة رأى قتيبة بن سعيد يجيء

---

(1) - والإفادات عند السلف لها صور:

الأولى: أن يسأل الطالبُ العالمَ عمن يكتب من المشايخ، فيحيله عمن ارتضى من الشيوخ، من ذلك ما رواه ابن أبي حاتم بقوله: (نا حسين الرازي قال سألت أحمد بن حنبل عمن أكتب بمصر؟ فقال: عن ابن أبي مريم). (أ).

الثانية: أن يسأل الطالبُ العالمَ عمن يكتب من الشيوخ فيحيله على شيخ من الشيوخ، ولربما قدم معه إليه، روى عبد الرحمن بن أبي حاتم في ترجمة جابر بن إسحق الباهلي، الملقب بابي سعيد البصري قال: (روى عنه أبو بدر عباد بن الوليد الغبري، وقال أبو بدر: دلنا عليه عمرو بن علي، وجاء معنا حتى سمعنا منه). (ب).

الثالثة: أن يأتي الطالبُ العالمَ، من دون أن تكون له نية في الانصراف عنه إلى غيره، فيقدم الشيخ شيخا آخر على نفسه، وهذه الحالة لها سببان:

- أن يكون العالم غير مهيأ للإجابة، أو غير مهيأ لاستضافة الطلبة، أو به عاهة من العاهات أعوزته عن الإجابة، مثل عبد الله بن عباس فإنه أحال سائله على سعيد بن جبير لعارض العمى الذي كان به. (ج).
- أن يكون غيره أعلم بالجواب منه، فيفيد الطالب عنه، مثل عبد الله بن عمر فإنه أحال سائله على سعيد بن جبير لأنه أحسب منه في تلك النازلة الفقهية. (د).

(2) - تقدمة المعرفة ص 366.

أ – الجرح والتعديل 13/4 رقم 49.
ب – المصدر السابق 501/2 رقم 2063.
ج- المصدر السابق 9/4 رقم 29.
د- المصدر السابق.

ويذهب، ولا يكتب عنه أحد، فقال لأصحاب الحديث: (كيف تغفلون عن قتيبة، وقد رأيت أحمد بن حنبل في مجلسه؟) قال: (فلما سمعوا مني أخذوا نحوه، وكتبوا عنه)[1].

وبدمشق أفاد الناس عن علي بن عياش الألهاني، فخرجوا إليه بحمص، فسمعوا منه ورجعوا وأبو حاتم مازال في دمشق، ولم يغادرها إلا بعد ورود نعي ابن عياش[2]، ويظهر أن ذلك كان في سنة تسع عشرة ومائتين[3].

وروى عبد الرحمن بن أبي حاتم في ترجمة أحمد بن مرحوم الرازي أن أباه وثقه وأمره بالكتابة عنه[4].

وقال في ترجمة يحيى بن عبيد الله القرشي المدني: (سألت أبي عن يحيى ابن عبيد الله فقال: ضعيف، منكر الحديث جدا، ونهاني أن أكتب عن المنذر ابن شاذان عن يعلى عن يحيى هذا، وقال: لا تشتغل به)[5].

تترتب عن هذا كله قاعدتان مهمتان في الجرح والتعديل:

- **القاعدة الأولى:** إذا نهى الناقد الطلاب عن راو من الرواة، فهو تجريح منه له حتى ولو لم يصرح بالجرح.

- **القاعدة الثانية:** إذا أحال الناقد الطلاب على راو من الرواة للجلوس إليه والسماع منه فهذا تعديل منه له حتى ولو لم يصرح بالتزكية.

---

(1) - المصدر السابق ص: 299. الإرشاد للخليلي 938/2.

(2) - الجرح والتعديل 199/6 رقم 1093.

(3) - لأن الحافظ ابن حجر أرخ وفاته بسنة تسع عشرة ومائتين، انظر التقريب 42/2 رقم 390.

(4) - الجرح والتعديل 78/2-79 رقم 171.

(5) - المصدر السابق 168/9 رقم 692.

المبحث الثاني: طرقه في تلقين العلم وتأديته:

تمهيد:

دلت الآثار على أن أبا حاتم رحمه الله كان حريصا أشد الحرص على نشر العلم وعلى تأديته، ففي رواية لأحمد بن الحسن المعروف بابن خراش أن أبا حاتم وأبا زرعة كانا يبكران، فيذاكران طلاب العلم حتى يصبح النهار ثم يتفرغان للتحمل والإملاء وضبط العلم، فقد روى أنه بَكَّرَ فمر بأبي حاتم وهو جالس وحده، فدعاه، فأجلسه يذاكره حتى أصبح النهار، وانصرف إلى أبي زرعة الرازي وكان قد حدد معه موعدا من قبل[1].

وهذا يدل على أن أبا حاتم كان يوزع وقت يومه في تلقين العلم وفي طلبه، وكان يستيقظ باكرا في سبيل ذلك، وأن طلاب العلم كانوا يخصصون اليوم كله للشيوخ، وفيما رواه أبو حاتم أنه بالإمكان الجلوس إلى ثلاثة شيوخ في اليوم على الأكثر، قال: (نا دحيم نا أبو مسهر نا سعيد بن عبد العزيز قال كنت أجالس بالغداة يزيد بن أبي مالك وبعد الظهر عبيد الله، وبعد العصر مكحولا)[2]، وهكذا كان أبو حاتم في الطلب والتحمل.

ومن طرقه رحمه الله في تلقين العلم ونشره:

المطلب الأول: القراءة على الطلاب:

نُقِلَ عن أبي حاتم نوعان من القراءة: قراءة خص بها طلاب العلم كافة، وهي على صنفين: صنف لم يحضره عبد الرحمن، وهو الصنف الذي روي من

---

(1) - تاريخ بغداد 333/10 رقم 5469.

(2) - الجرح والتعديل 43/4 رقم 184.

طريق غيره، من ذلك ما أخرجه ابن أبي يعلى في طبقاته بسنده المتصل إلى أبي القاسم حفص بن عمر قال: (قرأ علينا أبو حاتم هذا الكلام . . .)[1].

وصنف حضره مع طلاب العلم، فرواه بصيغة الجمع كقوله في ترجمة الحسن ابن عيسى الحنفي: (. . . سمعت أبي يقول ذلك، ويقول: هو مجهول، ولم يقرأ علينا حديثه)[2].

والنوع الثاني من القراءة هي التي خص بها ولده، وهي التي كان عبد الرحمن يرويها بصيغة الانفراد، كقوله في ترجمة الحسن بن عيسى القيسي: (سمعت أبي يقول ذلك، ويقول هو شيخ مجهول، ولم يقرأ عَلَيَّ حديثه)[3].

المطلب الثاني: استملاؤه للعلم:

اتُّخذَ أبو حاتم مستمليا للعلم سنة عشر ومائتين، وهو وقت مبكر من حياته، ولا أدري هَل استملى مرة ثانية بعد الاستملاء الأول الذي كان في الري، وعمره يومئذ خمس عشرة سنة أم لا؟ وكان استملى العلم في بيت سعيد بن زيرك بالري، وكان نزل عليه بشر بن يزيد بن أبي الأزهر، فطلبوا مستمليا يستملي لهم، فلم يجدوا إلا أبا حاتم فاستملى لهم، ووجدها أبو حاتم فرصة سانحة للسماع من الشيخ، ولم يتأكد لنا سماعه منه مرة ثانية بعد هذه المناسبة[4].

ولم يكن اختيارهم لأبي حاتم في القيام بهذه المهمة على سبيل الصدفة أو لأجل ملء الفراغ، بل جرى الاختيار على وفق الشروط المطلوبة في القيام بمهمة

---

[1] - طبقات الحنابلة 1/(384-386).

[2] - الجرح والتعديل 3/31 رقم 122.

[3] - المصدر السابق 3/31 رقم 123.

[4] - التقدمة ص 366-367.

الاستملاء ومنها أن يكون المستملي (محصلا، متيقظا، يبلغ عنه إذا كثر الجمع على عادة الحفاظ)[1].

ومن الأوصاف أن (يستملي مرتفعا وإلا قائما، وعليه تبليغ لفظه على وجهه)[2]، ومن فوائد المستملي: (تبليغ السامع على بعد (...) ويستنصت المستملي الناس بعد قراءة قارئ حسن الصوت شيئا من القرآن، ثم يبسمل ويحمد الله تعالى ويصلي على رسول الله صلى الله عليه وسلم ويتحرى الأبلغ فيه، ثم يقول للمحدث مَنْ أو مَا ذَكَرْتَ رحِمك الله، أو رضي عنك، وما أشبهه، وكلما ذكر النبي صلى الله عليه وسلم صَلى عَلَيْهِ وَسَلم)[3].

وقد وضع العلماء هذه الشروط والأوصاف للمستملي لأن عقد مجالس الإملاء من أعلى مراتب الرواية، والتحمل فيه هو أيضا من أعلى مراتب السماع.

المطلب الثالث: السؤالات:

لم يكن مجلس أبي حاتم يقتصر على جانب واحد من العلم، ولم يكن يتم بطريقة واحدة من طرق التلقين، بل كان يبحث فيه كل ما يتعلق بالسنة النبوية، ويتم بكل الطرق والأساليب الفنية في التلقين، ومن الطرق والأساليب التي ثم بها ذلك (السؤالات)، فقد مثلت السؤالات الرافد الأساس في معرفة السنة النبوية.

لقد تكاثرت الأسئلة على أبي حاتم، وتنوعت أغراضها، وتعددت موضوعاتها، وأشهر من أكثر منها ولده عبد الرحمن، فقد وجه لأبيه جملة من السؤالات في أغراض شتى، وهذه الأسئلة ضمنها في كتبه المشهورة مثل كتاب

---

(1) - تدريب الراوي 133/2.

(2) - المصدر السابق 134/2.

(3) - المصدر السابق 2/(134-136)، وقد أفرد علماء الأمة هذا الفن بالتصنيف، وأتوا فيه على مجمل الشروط والآداب والقواعد التي يجب توفرها في مجالس الاملاء والمستملين، راجع كتاب أدب الاملاء والاستملاء لأبي سعيد عبد الكريم السمعاني، المتوفى سنة 562 هـ.

(الجرح والتعديل)، وكتاب (العلل)، وكتاب (المراسيل)، وكذلك سعيد بن عمرو البرذعي الذي جمع في ذلك مصنفا سمي بـ (سؤالات سعيد بن عمرو البرذعي لأبي زرعة وأبي حاتم رحمهما الله).

وقد وجهت إليه هذه الأسئلة من قبل طائفتين من الناس: طائفة من شيوخه ومن أئمة النقد الكبار مثل يحيى بن معين وأحمد بن حنبل وغيرهما، وطائفة ممن هم دون هؤلاء من تلامذته وأقرانه . . .

1- نماذج من أسئلة الطائفة الأولى:

النموذج الأول: قال أبو حاتم: (سألني يحيى بن معين عن أبي حميد من قبل أن يظهر منه ما ظهر، فقال: أي شيء تنقمون عليه؟ فقلت: يكون في كتابه الشيء، فنقول: ليس هذا هكذا، وإنما هو كذا وكذا، فيأخذ القلم فيغيره على ما نقول، قال بئس هذه الخصلة ...)[1].

النموذج الثاني: قوله: (سألني يحيى بن معين عن سليمان بن داود ابن شعبة فقلت: تركته بالبصرة في عافية . . .)[2].

النموذج الثالث: قوله في ترجمة عمرو بن حمران البصري: (سألت أحمد ابن حنبل عنه فقال: هذا بصري وقع إليكم، أنتم أعلم به كيف هو، وكيف حديثه قلت: صالح الحديث)[3].

ولسؤالات هؤلاء الأئمة مزية كبيرة، ذلك أنها ترفع من شأن المسؤول، وتعلي من قدره عند أهل العلم، وكان غير واحد من العلماء إذا سألهم هؤلاء الأئمة أو أثنوا عليهم تبجحوا بذلك وافتخروا[4].

---

(1) - الجرح والتعديل 232/7 رقم 1275، وابن حميد هو محمد بن حميد الرازي ابو عبد الله.
(2) - المصدر السابق 114/4 رقم 495.
(3) - المصدر السابق 227/6 رقم 1263.
(4) - راجع تقدمة المعرفة ص: 298 والموضوع تكلمنا عليه في المبحث المتعلق بـ (الذين رووا عنه وهم من شيوخه). انظر أبو حاتم الرازي وجهوده في خدمة السنة النبوية 287/2.

2- نماذج من أسئلة الطائفة الثانية:

النموذج الأول: قوله: (سألني محمد بن مسلم فقال: تعرف أحدا روى عن أبي الأبيض عن أنس غير ربعي؟ فقلت له نعم، روى عنه إبراهيم ابن أبي عبلة فحرك رأسه)[1] .

النموذج الثاني: قال محمد بن إبراهيم الكناني الأصبهاني[2] : (سألت أبا حاتم عن محمد بن كثير المصيصي فقال: كان رجلا صالحا يسكن المصيصة، وأصله من صنعاء اليمن، في حديثه بعض الإنكار)[3] .

النموذج الثالث: وقال محمد بن إبراهيم أيضا: (سألت أبا حاتم عن أبي غسان محمد بن مطرف فقال: صالح الحديث)[4] .

النموذج الرابع: وقال: (سألت أبا حاتم عن محمد بن راشد فقال: كان رافضيا)[5] .

النموذج الخامس: قال صالح بن أحمد الهمذاني في طبقات أهل همذان: (سمعت جعفر بن أحمد يقول: سألت أبا حاتم الرازي عن ابن ديزيل فقال: ما رأيت ولا بلغني عنه إلا الخير والصدق، كان معنا عند سليمان بن حرب وابن الطباع وغيرهما، فقلت: فعند أبي صالح؟ قال : لا أحفظه، قلت : فعند عفان؟ قال: لا أحفظ غير أني قد سمعت معه في غير موضع، وليس كل الناس رأيتهم عند المحدثين . . .)[6] .

---

(1) - الجرح والتعديل 293/6 رقم 1624.

(2) - محمد بن إبراهيم الكناني، وفي الميزان الكتاني – بالتاء – وهو خطأ، التصحيح من تاريخ أصبهان، حدث بهراة سنة تسع وثمانين ومائتين، يروي عن يونس بن حبيب، روى عنه علي بن محمد الدغولي، ترجمته في تاريخ أصبهان 183/2 رقم 1415.

(3) - الميزان 18/4.

(4) - المصدر السابق 43/4 رقم 8182.

(5) - المصدر السابق 543/3 رقم 7508.

(6) - أورده الحافظ ابن حجر في اللسان 48/1 رقم 108، وابن ديزيل هو إبراهيم بن الحسين بن علي بن مهران الكسائي الهمذاني.

المطلب الرابع: المكاتبة:

كتب أبو حاتم إلى أصحاب الحديث رسائل وكتبا مُصَحّحاً للآثار وناصحاً للرواة، وكان ينفذ هذه الكتب مع من يثق فيهم كسعيد بن عمرو البرذعي وولده عبد الرحمن، وقد نقل سعيد بن عمرو البرذعي ما يفيد أن أبا حاتم كان يراسل أصحاب الحديث من أهل مصر في شأن أحاديث رووها هي غير صحيحة، وهؤلاء الذين راسلهم ممن جلس إليهم وجلسوا إليه لما كان بمصر، فسمع منهم وسمعوا منه، وروى عنهم ورووا عنه، وكان على معرفة تامة بحديث المصريين، ومن هؤلاء الذين كاتبهم علان بن عبد الرحمن المصري[1]، وإبراهيم بن الأصم[2]، فقد كتب إليهما كتابا يأمرهما فيه بعدم التحديث بأحاديث رواها أحمد بن عبد الرحمن ابن أخي ابن وهب[3]، وَغلظ الكلام في كتابه بالأمر بهجرانه ومباينته، وكان أبو زرعة الرازي ومحمد بن مسلم قد فعلا الشيء نفسه، يحكي البرذعي فيقول:

(فأنفذت خطوطهم إلى علان وإبراهيم بن الأصم)، وكان البرذعي قد حمل جزءاً كتبه بخطه مما أنكره من حديث ابن أخي ابن وهب إلى الري، وألقاه على أبي حاتم وأبي زرعة وابن وارة[4].

---

(1) - علي بن عبد الرحمن بن محمد بن المغيرة، المعروف بعلان بن المغيرة المصري المخزومي، كان أصله من الكوفة، كتب عنه عبد الرحمن بن أبي حاتم بمصر، وقال: (هو صدوق) توفي سنة 272 هـ، الجرح والتعديل 195/6 رقم 1071، والتقريب 40/2 رقم 373.

(2) - لم أعثر له على ترجمة.

(3) - أحمد بن عبد الرحمن بن وهب بن مسلم، أبو عبيد الله ابن أخي عبد الله بن وهب، أكثر عن عمه والشافعي، روى عنه الإمام مسلم وابن خزيمة وأبو حاتم، قال أبو زرعة الرازي: (أدركناه ولم نكتب عنه) وقال أبو حاتم: (أدركته وكتبت عنه)، وثقه عبد الملك بن شعيب بن الليث ومحمد بن عبد الله بن عبد الحكم. الجرح والتعديل 59/2-60 رقم 91، وله ترجمة في رحلة أبي حاتم إلى مصر. انظر أبو حاتم الرازي وجهوده في خدمة السنة 385/2.

(4) - الضعفاء والكذابين والمتروكين من أصحاب الحديث، الجزء الثاني ورقة رقم 61. (مخطوط).

وقبل قدوم البرذعي إلى الري كان ابن وهب قد كتب إلى أبي حاتم يشكو البرذعي إليه، وذكر في كتابه أن البرذعي كان يعاتبه وينكر عليه بعض مروياته فرد عليه أبو حاتم بكلام شفاهي بعثه إليه مع عبد الرحمن من غير أن يتكلف بالكتابة إليه لما ظهر منه، قال أبو حاتم: (وقلت لعبد الرحمن[1]: (قل له: كتبت إليَّ في أمر البرذعي بما كفيتني مؤنة نفسك عندما ذكرت عن عمك عن عمر بن محمد حديثا لا أصل له بهذا الإسناد)[2].

وجاء كتاب ابن أخي ابن وهب إلى أبي حاتم يقول له فيه: (بعد أن ابني كتب إليك بهذا الحديث وغلط في إسناده، وليس هو من حديثي، وأنا استغفر الله، وما حدثت بهذا الإسناد)[3].

وقال سعيد بن عمرو البرذعي: (وقد كان أبو حاتم كتب إليه معي: بلغني أنك رويت عن عمك عن عيسى بن يونس حديث عوف بن مالك (تفترق أمتي)[4]، وليس هذا من حديث عمك، ولا روى هذا عن عيسى أحد غير نعيم ابن حماد، وكتب إليَّ أيضا كهل كان بمصر من أصحابنا يقال له أبو الحسين

---

(1) - وكان عبد الرحمن الرازي خارجا في رحلته إلى مصر.

(2) - الضعفاء والكذابين والمتروكين ورقة 61.

(3) - الضعفاء والكذابين والمتروكين ورقة 61.

(4) - الحديث أخرجه أبو داود في السنن – كتاب السنة – باب شرح السنة – 4/197-198 رقم 4596 و4597 من حديث أبي هريرة ومعاوية بن أبي سفيان.
وأخرجه ابن ماجة في السنن وابن أبي عاصم في السنة بسندهما إلى عوف بن مالك مرفوعا، من طريق عباد بن يوسف الحمصي صاحب الكرابيس، قال الحافظ الذهبي في الميزان: (ذكره ابن عدي فقال: روى أحاديث ينفرد بها) الميزان 2/380 رقم 4150.
ومتن الحديث الذي رواه نعيم بن حماد الخزاعي عن عوف بن مالك مرفوعا هو: (تفترق أمتي على بضع وسبعين فرقة، أعظمها فتنة على أمتي قوم يقيسون الأمور برأيهم فيحلون الحرام، ويحرمون الحلال) وقد أخرجه الخطيب البغدادي في تاريخ بغداد في ترجمة نعيم بن حماد من طرق كثيرة، وأورد في التعليق عليه أقوالا مهمة لأبي زرعة الرازي ويحيى بن معين وغيرهما، انظر تاريخ بغداد 13/(307-310) رقم 7285.
وانظر الفرق بين الفرق ص (4-8) والشاطبي في الاعتصام 2/189 والتبصير في الدين ص 15-16.

الأصبهاني، وكان من أصحاب الشافعي، فصرت أنا وأبو الحسين الأصبهاني[1] إلى ابن أخي ابن وهب بكتاب أبي حاتم فقرأه، وقال: جزى الله أبا حاتم خيرا لقد نصح، فوعظته أنا، وقلت له: هذا بحر بن نصر[2] قد رفعه الله بمقدار عشرة آلاف حديث عنده عن عمك، فاتق الله، فقال لي: ما حدثت بهذا الحديث قط، وأنا أعقله، وليس هذا الحديث من حديثي، ولا حديث عمي، وإنما وضعه لي أصحاب الحديث، ولست أعود إلى روايته حتى ألقى الله، أنا تائب إلى الله أو نحو ما قال)[3].

وقد تابع البرذعي أحاديث هذا الرجل فوجده عاد لرواية ما نهي عنه، وكان يأخذ الدراهم ويقرؤها على الناس[4].

وكاتب أبو حاتم من المصريين أيضا عددا من رجال الحديث، ومنهم يونس وابن عبد الحكم، قال أبو حاتم: (فلما خرج ابني عبد الرحمن كتبت له إلى يونس وابن عبد الحكم)[5].

---

(1) - هو محمد بن بكير بن واصل، أبو الحسين الحضرمي الأصبهاني، روي عنه عبد الله بن وهب المصري، روى عنه أبو حاتم: سئل عنه فقال: (صدوق عندي، يغلط أحيانا)، روى عنه البخاري، وقال محمد بن غالب: (ثقة). وقال أبو نعيم: (قدم أصبهان سنة ست عشرين ومائتين، وتوفي بعد العشرين).
انظر تاريخ بغداد 95/2 رقم 490 والجرح والتعديل 214/7 رقم 1186 وتاريخ أصبهان 146/2 رقم 1327 والتقريب 148/2 رقم 83، وتقدمت أشياء من هذه الترجمة في ترجمته في رحلة أبي حاتم إلى أصبهان، انظر أبو حاتم الرازي وجهوده في خدمة السنة 454/2.

(2) - بحر بن نصر الخولاني المصري، روى عن ابن وهب الشافعي، كتب عنه عبد الرحمن بن أبي حاتم وقال: (هو صدوق ثقة)، كنيته أبو عبد الله، مات سنة 267 هـ وله سبع وثمانون سنة.

(3) - الضعفاء والكذابين والمتروكين ورقة رقم 61-62.

(4) - المصدر السابق ورقة رقم 62، ويظهر أن ابن أخي ابن وهب تاب من التخليط، وتحسن حاله، فقد حكى عبد الرحمن بن أبي حاتم أنه سمع أبا زرعة وقد قيل له إن ابن أخي ابن وهب رجع عن تلك الأحاديث فقال: (إن رجوعه مما يحسن حاله، ولا يبلغ به المنزلة التي كان قبل ذلك)، وقال أبو حاتم: (كتبنا عنه، وأمره مستقيم، ثم خلط بعد، ثم جاءني خبره أنه رجع عن التخليط). (أ).
وأما ما ذهب إليه ابن عدي (ب) من أنه رأى شيوخ مصر مجمعين على ضعفه والغرباء لا يمتنعون من الأخذ عنه: أبو زرعة وأبو حاتم فمن دونهما فهو قول مدفوع بما بذله أبو حاتم وأبو زرعة من جهود في متابعة حديثه، ومكاتبتهما له في شأن الآثار الضعيفة التي رواها.

(5) - الضعفاء والكذابين والمتروكين ورقة رقم 61.

(أ) الجرح والتعديل 59/2-60 رقم 91.
(ب) أورده الحافظ الذهبي في الميزان 133/1 رقم 444.

فيونس هو ابن عبد الأعلى الصدفي، أبو موسى، صاحب الشافعي المتوفى سنة أربع وستين ومائتين[1] وابن عبد الحكم هو محمد بن عبد الله بن عبد الحكم المصري، صاحب الشافعي، المتوفى سنة ثمان وستين ومائتين[2] وقد وهم من زعم أنه هو ابن عبد الله بن عبد الحكم بن أعين بن ليث المصري[3].

المطلب الخامس: المناولة وموقفه من التحديث بها:

لم يتأكد لي أن أبا حاتم ناول أحدا من طلاب العلم حديثا، أو أداه بها، أو حتى تحمله، بل الذي تأكد أنه زهد في سماع الحديث المتحمل بها، قال سعيد بن عمرو البرذعي: (وقال لي محمد بن دريس - يعني أبا حاتم - قال ابن أبي أويس: أخذت أنا وأيوب ابن سليمان من أخي ألفا ومائتين ورقة مناولة، فعارضنا بها، قال أبو حاتم: فزهدت فيها لم أسمعها من واحد منهما إلا ما كان يمر لغيري فأكتبه)[4].

يبين هذا النص أن أبا حاتم ترك حديث ابن أبي أويس عن أخيه بسبب المناولة لا بسبب آخر، ذلك أن إسماعيل بن أبي أويس هو من شيوخ أبي حاتم في علم مالك، كان أبو حاتم يسأله عن رجال مالك وألفاظه في التحمل[5]، وسمع منه الموطأ بالمدينة، وروى عنه[6]، وله في الجرح والتعديل ترجمة جيدة وصفه فيها

---

(1) - له ترجمة في الشيوخ الذين تحمل عنهم أبو حاتم في فقه الشافعي، سيأتي في عمل مستقل.

(2) - له ترجمة في الشيوخ الذين تحمل عنهم أبو حاتم فقه الإمام الشافعي، سيأتي في عمل آخر إن شاء الله.

(3) - زعم الأستاذ سعدي الهاشمي أن المقصود هو عبد الله بن عبد الحكم بن أعين بن ليث المصري (أ)، وهو وهم لأن وفاة هذا الأخير كانت سنة 214 هـ، وعبد الرحمن الرازي لم يولد إلا في سنة 240 هـ، وكانت رحلته إلى مصر في سنة 262 هـ، وهي السنة التي حمل فيها كتب أبيه إلى يونس وابن عبد الحكم، فظهر أن عبد الله بن الحكم الذي ذكره الأستاذ سعدي الهاشمي متقدم الوفاة، وأنه ليس هو المقصود في كلام أبي حاتم، وإنما المقصود هو ولده محمد بن عبد الله بن عبد الحكم، وهذا كانت وفاته في يوم الأربعاء عشر من ذي القعدة سنة 268 هـ (ب).

(4) - الضعفاء والكذابين والمتروكين ورقة 63.

(5) - الجرح والتعديل 364/8 رقم 1660، وتقدمة المعرفة ص 22.

(6) - له ترجمة في الشيوخ الذين تحمل عنهم أبو حاتم فقه الإمام مالك في عمل قادم إن شاء الله.

(أ) – انظر أبو زرعة الرازي وجهوده في خدمة السنة النبوية 713/2، هامش رقم 01.

(ب) – التقريب ص 423 ترجمة رقم 6028.

بالصدق والغفلة[1]، وأخوه هو عبد الحميد بن عبد الله بن أبي أويس أبو بكر، لم يسمع منه أبو حاتم لتقدم وفاته سنة اثنتين ومائتين، له ترجمة في الجرح والتعديل لم يبين فيها حاله بشيء، وروى عبد الرحمن من طريق عثمان بن سعيد الدارمي عن يحيى أنه قال فيه: (ثقة)[2] .

وأما أيوب بن سليمان فهو من شيوخ أبي حاتم[3]، سمع منه وسكت عن حاله[4]، وهو من شيوخ البخاري، أخرج له الستة إلا ابن ماجة، ودفع عنه الحافظ ابن حجر تليين الأزدي والساجي الذي تم عندهما ذلك بلا دليل[5] . فظهر من مجموع هذا كله أن زهد أبي حاتم عن أخذ ما عند إسماعيل وأيوب إنما هو بسبب المناولة، لا أنه اعترض على حديثهم بسبب حالهم، وهي مناولة مقرونة بالعرض، وحالها يشبه حال الإجازة، وغالبية العلماء لا يرون مانعا من الرواية بالمناولة المقرونة بالإجازة، بل منهم من جوز فيها إطلاق حدثنا وأخبرنا، قال الحافظ ابن الصلاح: (حكي ذلك عن الزهري ومالك وغيرهما، وهو لائق بمذهب جميع من سبقت الحكاية عنهم أنهم جعلوا عرض المناولة المقرونة بالإجازة سماعا . . .)[6] .

المطلب السادس: الوجادة وألفاظه فيها :

الوجادة: بكسر الواو - مصدر وَجَدَ يَجِدُ، مُوَلَّدٌ غير مسموع من العرب، روى الحافظ ابن الصلاح عن المعافى بن زكريا النهرواني - العلامة في العلوم

---

(1) - الجرح والتعديل 2/180-181 رقم 613.

(2) - المصدر السابق 6/15 رقم 72 والتقريب 1/468 رقم 820.

(3) - انظر ترجمته في رحلة أبي حاتم إلى المدينة.

(4) - الجرح والتعديل 2/248 رقم 686.

(5) - هدي الساري ص: 392 والتقريب 1/89-90 رقم 697.

(6) - مقدمة ابن الصلاح بشرح الحافظ العراقي ص: 194.

- أن المولدين فرعوا قولهم وجادة فيما أخذه من العلم من صحيفة من غير سماع ولا إجازة ولا مناولة . . .)[1].

والتحديث بالوجادة قديم جدا، يدل على ذلك أن أبا حاتم حَدَّث بها، ولم يكن يمانع من التحديث بها لعلمه بشروط الرواية بها، فقد وقف على كتب ونسخ كثيرة مما ألفه المشايخ، فيهم من سبقت رؤيته لهم وسماعه منهم، وفيهم من عاصرهم ولم يلقهم، وفيهم من لم يدركهم لتقدم وفاتهم، فهؤلاء روى حديثهم بصيغة الوجادة لا بصيغة السماع، وكان لا يروي لهم إلا إذا استيقن من خطوطهم، وتيقن من نسبة مؤلفاتهم إليهم، ودليلنا ف ذلك حرصه في الرواية على بيان ذلك وتوضيحه لطالب العلم، وفاء للعهدة وإخلاصا للمنهج، ومن ألفاظه في تأدية العلم بالوجادة قوله.

- (وجدْتُ في كتاب سعيد بن عفير عن يحيى بن أيوب . . .[2]

وقوله:

- (وجدت في كتاب السير لمحمد بن الحسن صاحب الرأي عن الواقدي. . .[3]

وقوله:

- (رأيت في كتاب إبراهيم بن راشد الأدمي ببغداد، كذا سمعه من يحيى ابن يعلى فسكن قلبي)[4].

---

[1] - تعليق الحافظ العراقي على المقدمة، التقييد والإيضاح ص 200.

[2] - العلل 163/1 رقم 462، وسعيد بن كثير بن عفير من شيوخه، انظر ترجمته في رحلة أبي حاتم إلى مصر في أبي حاتم الرازي وجهوده في خدمة السنة 387/2..

[3] - الجرح والتعديل 227/7 رقم 1253.

[4] - العلل 24/2 رقم 1547، وإبراهيم بن راشد هو ابن سليمان، أبو إسحق الأدمي، عاصره أبو حاتم ولم يسمع منه، مات سنة أربع وستين ومائتين، وقد بلغ الثمانين، تاريخ بغداد 74/6-75 ترجمة رقم 3108.

وقوله:

- (رأيت في كتاب عمر بن علي بن أبي بكر الكندي عن أبيه . . .)[1].

وقوله:

- (رأيت هذا الحديث في أول كتاب وضعه مقاتل بن سليمان . . .[2]

وقوله:

- (رأيت هذا الحديث قديما في أصل هشام بن عمار . . .[3].

وإذا لم يستيقن من نسبة الأصل إلى صاحبه، أو تعذر عليه وصل الرواية، أو معرفة القائل استعمل صيغة تشعر بعدم السماع، كقوله: (بلغني عن فلان)، ومن الشواهد على ذلك قوله:

- (بلغني عن يحيى بن معين أنه قال: . . .[4]

وقوله:

- (بلغني عن ابن نمير أنه قال . . .[5].

---

(1) - العلل 42/2 رقم 1606.
عمر بن علي هذا يروي عن أبيه، وثبت في بعض المصادر باسم (عمرو) كما في الخلاصة، وهو وهم، والضبط من الجرح والتعديل، فقد عرفه أبو حاتم وسمع منه وروى عنه، فهو من شيوخه الرازيين، سئل عنه (فقال رازي صدوق)، وأما أبوه فهو علي بن أبي بكر بن سليمان الكندي مولاهم، أبو الحسن الإسفداني، في الخلاصة أنه مروزي، وهو وهم، كان من رواة العلم، روى عنه ولده عمر وغيره، سئل عنه أبو حاتم فقال: (هو صدوق ثقة، كان من الصالحين).
حقق هذا في الجرح والتعديل 176/6 رقم 966 و125/6 رقم 679. وخلاصة تذهيب تهذيب الكمال للخزرجي ص 271.

(2) - المصدر السابق 56/2 فقرة 1652، ومقاتل بن سليمان هو الأزدي الخراساني، أبو الحسن البلخي نزيل مرو، كذبوه وهجروه ورموه بالتجسيم، تقدمت وفاته سنة خمس ومائة، التقريب 272/2 رقم 1347.

(3) - العلل 83/2 فقرة 1743، وهشام بن عمار من شيوخ أبي حاتم الدمشقيين، انظر رحلة أبي حاتم إلى دمشق، أبو حاتم الرازي وجهوده في خدمة السنة 415/2 ص 271..

(4) - الجرح والتعديل 244/7 رقم 1338.

(5) - المصدر السابق 453/2 رقم 1862، وابن نمير هو محمد بن عبد الله بن نمير، من شيوخه الكوفيين، انظر رحلة أبي حاتم إلى الكوفة، في أبي حاتم الرازي 351/2.

وهذا الذي فعله أبو حاتم هو الذي جزم به المتأخرون، قال الحافظ ابن الصلاح: (وإذا لم يوجد ذلك ونحوه فليقل: بلغني عن فلان أنه ذكر كذا وكذا)[1].

المطلب السابع: ألفاظه في أداء العلم جملة:

تحمل أبو حاتم رحمه الله العلم بأغلب ما وجد من ألفاظ التحمل عند أهل العلم، وبأجودها وأرفعها، وكان من مذهبه التفريق بين هذه الاصطلاحات في التحمل والأداء، فما تحمله بالسماع صرح به باستعماله للفظة الدالة على السماع، وما تحمله بغير ذلك قيده بألفاظه.

ومن نظر في ألفاظه في التحمل والأداء جملة وجدها متباينة تباينا شديدا، فهي من جهة تختلف من شيخ لآخر، ومن جهة أخرى تختلف عند الشيخ الواحد، وذلك بحسب ظروف التحمل واختلاف الروايات، وهذا كله يبين أنه كان واسع التحمل، يكرر السماع من الشيخ المرة والمرتين والثلاث، وهذه مجمل ألفاظه في التحمل والأداء مرتبة حسب أهميتها:

1- السماع وألفاظه: سماع أبي حاتم من لفظ الشيخ ينقسم إلى ثلاثة أقسام، إملاء وتحديث ومذاكرة، وسواء أكان ذلك من حفظ الشيخ أو من القراءة من كتابه فإنه يعد من أرفع درجات التحمل.

وله في التعبير عن هذه الأقسام الثلاثة الألفاظ الآتية:

- (سمعت) و(حدثني): إذا انفرد بالسماع من دون الجماعة من شيخ واحد، وكان يختصر (حدثني) بـ (ثني)، وذلك في أحيان نادرة[2].

- (حدثنا): إذا سمع مع غيره من شيخ واحد، وكان يختصرها بـ (ثنا)، مكثرا منها في الاستعمال.

---

[1] - مقدمة ابن الصلاح بشرح الحافظ العراقي ص 202.

[2] - انظر الحلية لأبي نعيم 184/6.

- (حدثونا): إذا سمع مع الجماعة من عدة مشايخ[1].

وكان يَتَسَمَّعُ الحديث: و (تسمُّعُ الحديث) هو السماع من الخارج أو عن بُعْدٍ حين لا يكون هو المقصود به، قال أبو زرعة الرازي: (أتينا أبا عمر الحوضي، وقد دخل قوم عليه وهو يحدثهم، وأنا وأبو حاتم وجماعة منا خارج نتسمع . . .)[2]، وله في التعبير عن هذا ألفاظ دالة على ذلك، مثل قوله:

- (رأيت فلاناً لا يرضى فلاناً)[3]

أو كقوله:

- (رأيت فلان بن فلان يحسن الثناء على فلان)[4]

وأما ما تحمله في المذاكرة فعبر عنه بألفاظ مختلفة، وهذا التعبير جاء على ثلاثة مستويات: المستوى الأول: إفراده في حالة تحمله في المذاكرة منفردا كقوله:

- (قال لي نصر بن علي كذا وكذا . . .[5]

وكقوله:

- (سألت فلان بن فلان قلت . . . فقال كذا وكذا . . .[6]

وكقوله:

- (زعم فلان قال . . .[7]

---

(1) - الحلية 72/7.

(2) - تقدمة المعرفة ص: 336.

(3) - الجرح والتعديل 208/2 رقم 708.

(4) - المصدر السابق 110/5 رقم 499.

(5) - الجرح والتعديل 259/6 رقم 1429، انظر أيضا 250/5 رقم 1197.

(6) - التقدمة ص: 230.

(7) - الجرح والتعديل 23/2 – باب في الواهي الحديث.

وكقوله:

- (جالسته بكذا وذكر كذا)[1]

وكقوله:

- (قال لي فلان وذكر فلان . . .[2]

والمستوى الثاني: استعماله صيغة الجمع في حالة تحمله في المذاكرة مع القوم، من ذلك قوله:

- (قال لنا فلان . . .)[3]

وأما المستوى الثالث فهو أن يبني الصيغة للمجهول من دون أن يعين صاحب الخبر، كقوله في ترجمة محمد بن ميمون الخياط:

- ذُكِرَ لي أنه روى عن أبي سعيد مولى بني هاشم عن شعبة حديثا باطلا . . .[4].

وكقوله:

- (ذُكِرَ لي أن رجلا سأل أحمد بن حنبل عن شيء من حديث الزهد فقال: عليك بمحمد بن الحسين البرجلاني)[5].

وكقوله وقد سُئل عن بشر بن شعيب.

- (ذُكِرَ لي أن أحمد بن حنبل سأله: سمعت من أبيك شيئا ؟ قال: لا...)[6]

---

(1) - الجرح والتعديل 399/3 ترجمة رقم 1831.
(2) - المصدر السابق 181/3 رقم 778.
(3) - العلل 155/2 رقم 1959.
(4) - الجرح والتعديل 82/8 رقم 340.
(5) - المصدر السابق 299/7 رقم 1261.
(6) - المصدر السابق 359/2 رقم 1368.

وهذه الصيغة لا تشعر أنه سمع من الإمام أحمد بن حنبل[1]، ولكنه سمع ممن لم يسم، وهي محمولة على القبول لأنها من رواية الثقة عن غيره حتى ولو لم يُعَرَّفْ.

2- القراءة والعرض وألفاظهما: أدَّى أبو حاتم العلم بألفاظ وعبارات دلَّتْ على القراءة والعرض، وصورتهما أن يقرأ على الشيخ ما كتب عنه، أو يعرض عليه محفوظه منه، والشيخ يصحح.

والقراءة والعرض ضربان من السماع إلا أنهما دونه لسبب واحد هو أنهما مقيدان بالتصحيح، بحيث يشترط في القارئ أن يكون ممن يعرف ويفهم، ويشترط في الشيخ بحيث لو وقع من القارئ تحريف أو تصحيف لرده، وإلا لا يصح التحمل عنه[2]، وإلى هذا ذهب أبو حاتم الرازي حين روى عن أحمد بن أبي الحواري قوله: (سمعت وكيعا يقول: ما أخذت حديثا قط عرضا، قلت: عندنا من أخذ عرضا، قال: من عرف ما عرض مما سمع فخذ منه)[3].

ولذلك فرقوا بين السماع المطلق وبين السماع المقيد بالقراءة والعرض، فجعلوا (حدثنا لما سمعه من لفظ الشيخ خاصة، وأخبرنا لما قرئ على الشيخ، وهذا المذهب هو مذهب الإمام مسلم والشافعي وأصحابه، وعليه عامة أهل الحديث في الغالب)[4]، يقول الإمام الشافعي: (إذا قرأ عليك المحدث فقل: حدثنا، وإذا قرأتَ على المحدث فقل أخبرنا)[5].

وميز أبو حاتم في تأديته بين السماع المطلق والسماع المقيد بالقراءة أو العرض فقال وهو يتحدث عن شيخه يحيى بن حماد أبي بكر البصري: (سمعتُ منه، قراءةً عليه)[6].

---

(1) - انظر كلام الحافظ الذهبي على هذه الصيغة في هذه الترجمة في الميزان 318/1 ت 1197.
(2) - المنهج الإسلامي في الجرح والتعديل ص 240 ط 2.
(3) - تقدمة المعرفة ص: 230.
(4) - صيانة صحيح مسلم ص: 103.
(5) - مناقب الإمام الشافعي ص 99.
(6) - الجرح والتعديل 137/9-138 رقم 583.

ومن ألفاظ هذا القسم التي أدى بها العلم، قوله:

- (أخبرنا): كذا بصيغة الجمع، حين يسمع مع القوم[1]، وكان يختصرها في بعض الأحيان برمز (أنا)[2].

- و (أخبرني): كذا بصيغة الإفراد حين يسمع من الشيخ بمفرده[3].

- و (أنبأنا) وهي قليلة في كلامه، ونادرا ما يستعملها[4].

وللعلماء في التفريق بين ألفاظ هذا القسم وألفاظ القسم السابق وفي ترتيبها أقوال نختار منها ما جاء عند الإمام النووي في التقريب، يقول: (سماع لفظ الشيخ، وهو إملاءٌ وغيرُهُ من حفظ ومن كتاب، وهو أرفع الأقسام عند الجماهير. قال القاضي عياض: لا خلاف أنه يجوزُ في هذا للسامع أن يقول في روايته: حدثنا وأخبرنا، وأنبأنا وسمعت فلانا وقال لنا وذكر لنا، قال الخطيب: أرفعها سمعت ثم حدثنا وحدثني ثم أخبرنا وهو كثير في الاستعمال، وكان هذا قبل أن يشيع تخصيص أخبرنا بالقراءة على الشيخ)[5].

3- الإجازة ولفظه فيها: مثلما تحمل أبو حاتم بالإجازة[6] أجاز بها، فقد ذكر السهمي في تاريخه أن أبا حاتم لما حل بجرجان أجاز نفرا من طلاب العلم

---

(1) - تفسير ابن كثير 163/1 و153/1 و420/3.

(2) - الجرح والتعديل 6/2 و510/3 رقم 2312.

(3) - المصدر السابق 295/4 رقم 1281 و 24/2 باب في اختيار الأسانيد.

(4) - سنن النسائي 262/8- 245/8 – 232/7 – 163/5.

(5) - تدريب الراوي 2/ (8-10)، وللحافظ الذهبي في الموقظة قول مشابه، ص: 59.

(6) - ذكر أبو نعيم في تاريخه ما يفيد أن أبا حاتم طالب بالإجازة، فقد ذكر في ترجمة خطاب بن جعفر ابن أبي المغيرة أن أبا حاتم كان يتابع حديثه، فكتب إلى بعض إخوانه من أهل أصبهان: (مهما وقع عندكم من حديث الخطاب بن جعفر فاجمعوه لي، وخذوا لي به إجازة) (أ).
وخطاب بن جعفر كان يحدث عن أبيه وعن السدي وعن عطاء بن السائب (ب)، وأبوه هو جعفر بن أبي المغيرة الخزاعي القمي كان يروي عن سعيد بن جبير وعكرمة (ج)، سكت أبو حاتم عن حال الخطاب وحال والده، والخطاب هو في عداد شيوخ أبي حاتم لتقدم وفاته قبل المائتين بقليل (د). فتأكد أن أبا حاتم طلب الإجازة عن أحد ممن روى عنه من تلامذته من مثل الحسن بن حفص وعامر بن إبراهيم (هـ) أو ممن روى عنهم.
(أ) تاريخ أصبهان 358/1 ترجمة رقم 657.
(ب) المصدر السابق 358/1 والجرح والتعديل 386/3 رقم 1771.
(ج) الجرح والتعديل 490/2-491 رقم 2008.
(د) التقريب 224/1 رقم 1129.
(هـ) تاريخ أصبهان 358/1 والجرح والتعديل 386/3.

من الجرجانيين بكتابه في الحديث، وذلك في سنة 253 هـ، نقل السهمي ما نصه: (رأيت[1] بخط أبي حاتم محمد بن إدريس الرازي: قد أجزت لإسحق بن حنيفة ولعمران وأحمد ابني موسى بن مجاشع ولمحمد بن موسى بن الحسن الجرجاني جميع ما في هذا الكتاب، وذلك سنة ثلاث وخمسين ومائتين)[2].

وهذه تراجم من أجاز من طلاب العلم:

1- إسحق بن حنيفة، أبو يعقوب الزاهد الجرجاني، كان زاهدا مشتغلا بالعبادة، معروفا بالعلم وبالفضل، يُروى أنه كان يأكل من كسب يده، وروي أنه يوم مات رأى الحاضرون طيورا خضرا مصطفين فوق الجنازة وفوق القبر إلى أن دفن، وله فضائل وكرامات ساقها السهمي في ترجمته[3].

2- أحمد بن موسى بن مجاشع السختياني، أخو عمران الآتي ذكره، روى عن زكريا بن يحيى بن أبي زائدة، روى عنه عبد الرحمن بن الحسن الجوانكاني[4].

3- عمران بن موسى بن مجاشع، أبو إسحق السختياني، جرجاني، روى عن أبي بكر وعثمان ابني أبي شيبة، ومحمد بن مهران الجمال وغيرهم، صنف المسند، مات في رجب سنة خمس وثلاثمائة، أخرج له السهمي بعض الآثار المرفوعة في تاريخ جرجان[5].

4- محمد بن موسى بن الحسن الجرجاني، لم أعثر له على ترجمة، وهو واحد من الذين أجازهم أبو حاتم وحدثهم، وله عنه روايات ضمنها في كتاب، نقل

---

(1) - تاريخ جرجان ص: 153.

(2) - الكلام لعبد الرحمن بن الحسين بن عبد الرحمن التنيسي، والرواية لأبي القاسم إسماعيل بن مسعدة، وأبي القاسم إسماعيل بن أحمد السمرقندي، ورواية أبي الفضل مسعدة بن علي، ورواية الحافظ أبي محمد عبد الغني بن عبد الواحد المقدسي، انظر تاريخ جرجان ص 119.

(3) - تاريخ جرجان ص: 89 فقرة 42.

(4) - المصدر السابق ص: (322-324) رقم 578.

(5) - المصدر السابق ص: 47 – باب من دخل جرجان من التابعين.

السهمي في تاريخ جرجان ما نصه (قرأت في كتاب محمد بن موسى بن الحسن الجرجاني بخطه حدثنا أبو حاتم محمد بن إدريس الرازي حدثنا محمد بن مسلمة الباهلي شيخ لنا . . .[1].

ويظهر من معطيات التراجم السابقة أن أبا حاتم كان لا يجيز سوى الأخيار من طلبة العلم والزهاد والأتقياء منهم، وكان يفرق حال الأداء بين المكاتبة والإجازة، قال القاضي عياض رحمه الله: (واختار أبو حاتم الرازي أن تقول في الإجازة: أجاز لي، وفيما كتب إليه: كتب إلي)[2].

---

[1] - تاريخ جرجان ص: 152-153.

[2] - الإلماع في أصول الرواية وتقييد السماع ص: 167.

المبحث الثالث: جهوده في التأليف والتصنيف

يضم هذا المبحث تمهيداً وأربعة مطالب: المطلب الأول في المؤلفات المنسوبة لأبي حاتم على التحقيق، والمطلب الثاني في مناقشة علمية للأستاذ سعدي الهاشمي حول كتاب الضعفاء لأبي زرعة وأبي حاتم، والمطلب الثالث في المؤلفات التي نُسبت لأبي حاتم على الوهم والخطأ، والمطلب الرابع هو تاريخ يحيى بن معين برواية أبي حاتم عن إسحق بن منصور عنه، جمعا وترتيبا ومقارنة.

تمهيد:

خدم أبو حاتم الرازي السنة النبوية في جانب مهم من جوانبها ألا وهو التأليف فيها، لأن التأليف فيها يودعها في مظان تحفظها وتصونها لتبقى على مر السنين مادة حية، جاهزة للتناول في كل لحظة وحين، ولا مجال للمقارنة بين أهمية المحفوظ في الصدور والمكتوب في السطور لاسيما في عصر أبي حاتم الذي بدأت فيه بوادر التعويل على الكتاب ظاهرة، وذلك لغلبة الوهم والنسيان على الحفاظ إما لكبر سنهم، وإما لكثرة المتون ووفرة الأسانيد مع ما تولد عن هذه الكثرة من تصحيفات وتحريفات للألفاظ والعبارات، ومع ما نتج عن وفرة الأسانيد وكثرة الطرق من اختلاف في الأسماء وتشابه في الأنساب واختلاط في الكنى والألقاب، ويظهر من الأدلة المتوفرة أن أبا حاتم كان مهتما بالتصنيف والمصنفين في ميدان السنة، فالتصنيف عنده على نوعين:

- أن يصنف العالم تصانيف مطلوبة، فذاك هو المصنف المقبول، وكتبه هي العمدة، وقد أثنى أبو حاتم على من كان هذا صنيعه فقال - لما سئل عن

عثمان بن أبي شيبة -: (كان أكبر من أبي بكر، إلا أن أبا بكر صنف ما كان يطلب، وعثمان لم يصنف)[1].

- أن يصنف العالم تصانيف غير مطلوبة، فمثل هذه الكتب لا تُذكر ولا يلتفت إليها، ومن المصنفين في هذا النوع من يؤلف كتبا يحافي فيها العقيدة ويخرج بها عن نهج السنة، فمثل هذه الكتب تكون عرضة للنقد والإنكار، وتكون في الغالب وَبَالا على أصحابها، لأن النقد يكثر فيهم بسببها، ولأبي حاتم من هذا الموضوع رسالة رد بها على بعضهم.

ومن الأمارات الأخرى الدالة على اهتمامه بالتصنيف والمصنفين مُطالعاته لما صُنّفَ في علوم السنة[2]، ومعرفته الواسعة بالمصنفين في كل قطر من الأقطار المشهورة[3].

ويحق لنا أن نتابع البحث فيما ألفه في السنة النبوية لأن رجلا كأبي حاتم وصل عدد شيوخه - فيما ذكر - إلى أكثر من ثلاثة آلاف شيخ، وطبقت رحلاته الآفاق حتى أصبحت حديث الألسن وجَرَتْ بها الأقلام، وتعلم على يديه المئات من طلبة العلم الشريف، وتغذى من علمه السابقون واللاحقون، فمثل هذا الرجل لابد أن يخلف مصنفات ورسائل ولو لم يصل إلينا معظمها[4].

---

(1) - الجرح والتعديل 6/166-167 رقم 913.

(2) - قال ابن أبي حاتم: سمعت أبي يقول: (صليت بجنب يحيى بن معين فرأيت بين يديه جزءً من رقاب جلود فطالعته فإذا فيه ما روى الأعمش عن يحيى بن وثاب أو خيثمة - الشك من أبي حاتم - فظننته أنه صنف حديث الأعمش) الخبر في تقدمة المعرفة ص 315، وقد تقدم معنا جانب من هذا الموضوع.

(3) -على سبيل المثال لا الحصر قوله في ترجمة يحيى بن زكريا بن أبي زائدة: (... وهو أول من صنف بالكوفة) الجرح والتعديل 9/144 رقم 609.

(4) - يقول العلامة فؤاد سيزكين في تاريخ التراث العربي: (وقد ضاعت الكتب التي ألفها حول المحدثين والجرح والتعديل، ولكن بعض أقسامها قد وصل إلينا في مقتسبات ضمن كتب ابنه أبي محمد عبد الرحمان بن أبي حاتم) 1/240 رقم 99.

لقد استفاد من مصنفاته في علوم السنة الأئمة الذين عاصروه من قرنائه ورفقائه كعمرو بن علي أبي حفص الصيرفي[1]، ومن طلبته الذين سمعوا منه ورووا عنه كسعيد بن عمرو البرذعي[2]، ومن أهله وذويه كأبي زرعة الرازي[3]، وكوارث علمه كُله عبد الرحمان الإمام الحافظ المصنف الذي قال عنه أبو يعلى الخليلي: (أخذ أبو محمد علم أبيه وأبي زرعة، وكان بحراً في العلوم ومعرفة الرجال)[4].

إن مؤلفات أبي حاتم لم يكتب لها النور إلا فيما خلفه عبد الرحمان بن أبي حاتم من مصنفات جمعها ورتبها وبوب أغراضها[5]، وأما مؤلفات أبي حاتم بصفة مستقلة فلم يصل لنا منها شيء، والسبب في ذلك يرجع إلى ما يذكره أبو يعلى الخليلي من أن ابن أبي حاتم أمر بدفن الأصول من كتب أبي حاتم وأبي زرعة، ووقف الكتب التي صنفها وصية لعلي بن الحسين القاضي الدارستيني، فإن كان ما ذكره أبو يعلى الخليلي صحيحا[6] فهو مدعاة للاستغراب، ومجلبة للتعجب؟!

مع كل ما مضى يمكننا أن نذكر أن أبا حاتم كان من الطبقة الثانية التي صنفت الكتب بالري، فقد ذُكر أن أول مصنف بالري هو جرير بن عبد الحميد ابن قرط، أبو عبد الله القاضي الضبي المتوفى سنة ثمان وثمانين ومائة للهجرة، وكان

---

(1) - انظر الجرح والتعديل 256/5 رقم 1210، و353/4 رقم 1544.

(2) - له عن أبي حاتم روايات، وسمع من أبي حاتم وأبي زرعة كتاب الضعفاء والكذابين والمتروكين، سيأتي الكلام عليه.

(3) - كان أبو زرعة الرازي ينظر في كتب أبي حاتم ويذاكره في بعضها. انظر العلل 409/2 فقرة 2743.

(4) – تمت الإشارة إلى عناوين مؤلفات عبد الرحمان في صفحة 76 من هذه الدراسة، وقد استفيدت من المصادر الآتية: سير أعلام النبلاء 264/13، ومقدمة تقدمة المعرفة لكتاب الجرح والتعديل ص 2 لعبد الرحمان بن يحيى المعلمي، ومقدمة الشيخ زاهد الكوثري لكتاب آداب الشافعي ومناقبه ص 8، وانظر الرسالة المستطرفة ص 72 وص 76 وص 86 وص 121 وص 147.

(5) - الإرشاد في معرفة علماء الحديث للخليلي 683/2 ترجمة عبد الرحمان بن أبي حاتم.

(6) - المصدر السابق، وانظر تشكيك سعدي الهاشمي في رواية الخليلي في دراسته عن أبي زرعة 184/1.
وما ذهب إليه في الاحتمال الثاني من أن عبد الرحمن الرازي أمر بدفن كتب أبيه وأبي زرعة لكونه ضمنها في كتبه وكتبه صارت غاية في التصنيف من جهة الجمع والترتيب هو الصواب.

ثقة صحيح الكتاب[1]، ثم تلاه أبو حاتم الرازي وأبو زرعة وابن وارة، ولا نعلم - في حدود ما نعلم - أن أحدا شارك هؤلاء الثلاثة في التصنيف إلا عبد الرحمان بن أبي حاتم الذي يذكر في الطبقة التي بعدهم، وبابن أبي حاتم ختم التصنيف بالري[2].

ولنكون على بينة من جهود أبي حاتم في خدمة السنة في جانب التصنيف نعرض بعضَ مؤلفاته في ثلاثة مطالب رئيسية:

المطلب الأول: المؤلفات المنسوبة لأبي حاتم على التحقيق

1- *كتاب في الرد على داود بن خلف الأصبهاني*: قال ابن أبي حاتم في ترجمته من كتاب الجرح والتعديل: (وأمَّا أبي رحمه الله فحُمل إليه كتابٌ له يسميه كتاب البيوع، وقصد أهل الحديث وذمهم وعابهم بكثرة طلبهم للحديث ورحلتهم في ذلك، فأخرج أبي كتابا في الرد عليه في نحو خمسين ورقة)[3].

2- *كتاب تعبير الرؤيا*: ذكره الرافعي القزويني في أخبار قزوين، قال: (محمد بن أحمد بن الحسين أبو بكر البابي: سمع بقزوين من أبي الحسن القطان تعبير الرؤيا لأبي حاتم الرازي بسماع أبي الحسن منه، وقد يوجد في بعض الأجزاء)[4].

وقال في موطن آخر: (محمد بن علي بن الخطيب أبو نصر، ومحمد بن علي ابن سهل أخوه، سمعا أبا الحسن القطان كتاب تعبير الرؤيا للإمام أبي حاتم محمد ابن إدريس الحنظلي سماعه منه، وفيه . . .)[5].

---

(1) - شرح علل الترمذي ص 53، وهو من كلام الحافظ الرامهرمزي في المحدث الفاصل ص 611.

(2) - هذه العبارة مستوحاة من قول أبي يعلى الخليلي في حديثه عن ابن أبي حاتم: (ويقال إن السنة بالري ختمت به) الإرشاد في معرفة علماء الحديث 683/2.

(3) - الجرح والتعديل 410/3 – 411 رقم 1880.

(4) - التدوين في أخبار قزوين 178/1.

(5) - المصدر السابق 474/1.

3- ***كتاب الزهد:*** ذكره فؤاد سيزكين في تاريخ التراث العربي وقال إن منه مختارات في الظاهرية، مجموع 10/28 (138 أ – 146 ب) 506 هـ)[1].

4- ***كتاب الاعتقاد:*** ذكره أبو القاسم اللالكائي فقال: (... وجدتُ في كتاب أبي حاتم محمد بن إدريس الحنظلي، مما سمع منه يقول ...)[2].

5- ***كتاب تكفير من قال بخلق القرآن:*** وهو جزء، ذكره الرافعي القزويني في ترجمة حمزة بن الحسن الأخويني، والكتاب رواه عن أبي حاتم تلميذه أبو الحسن القطان القزويني[3].

6- ***كتاب في الأحاديث الصحيحة غير المعلولة***[4].

7- ***كتاب تسمية ناقلي الآثار:*** ذكره عبد الرحمان الرازي في التقدمة فقال: (سمعت أبي يقول: أتيت يحيى بن معين أيام العشر ذي الحجة، وكان معي شيء مكتوب).

فقال عبد الرحمان: (يعني تسمية ناقلي الآثار)[5].

---

(1) - انظر تاريخ التراث العربي 240/1 ترجمة رقم 99.
ولاشك في وجود هذا الكتاب لأن محدثنا كان مولعا بأخبار الزهاد والمتصوفة والصالحين، فكل ما صادفه من أخبارهم قيده في كتاب، وقد جمعت طائفة من مروياته في الزهد دلت دلالة قاطعة على وجود هذا الكتاب. راجع أبو حاتم الرازي وجهوده في خدمة السنة 1/(181-196).

(2) - انظر شرح أصول اعتقاد أهل السنة والجماعة 180/1 رقم 323، وذكره عنه ابن أبي يعلى في طبقات الحنابلة 286/1، ونقله عن المصدر السابق الحافظ الذهبي في سير أعلام النبلاء 260/13.

(3) - التدوين في أخبار قزوين 475/2.

(4) - ذكر الحافظ الذهبي في سير أعلام النبلاء أن الخطيب أبا بكر روى بسنده إلى أبي حاتم قوله بأن أحاديث كانت عنده في قرطاس فضاع منه. (أ).
ويظهر من كلام أبي حاتم في حديث محمد بن المنكدر عن جابر مرفوعا في الجمع بين الصلاتين: (هذا خطأ لم أدخله في التصنيف) (ب) أن له مصنفا تحرى فيه جمع الأحاديث الصحيحة غير المعلولة، فلعله هو المصنف الذي كتب منه محمد بن المصفى الحمصي جزء من الحديث وقرأه على أبي حاتم (ج) أو هو المصنف الذي كان ينظر فيه عمرو بن علي الصيرفي فيصححه بالضرب على الأحاديث الضعيفة (د).

(5) - انظر تقدمة المعرفة ص 317.

(أ) – سير أعلام النبلاء: 249/13.
(ب)- العلل 116/1 رقم 313.
(ج)- تقدمة المعرفة ص 361.
(د) - انظر الجرح والتعديل 279/3 رقم 1323 و353/4 رقم 1544 و256/5 رقم 1210.

8- ***كتاب طبقات التابعين:*** ذكره الحافظ السخاوي في فتح المغيث[1] وجعفر الكتاني في الرسالة المستطرفة[2].

9- ***كتاب العلل:*** ذكر السيوطي في مقدمة سنن النسائي أن أبا زرعة الرازي حكم على أحاديث كثيرة من سنن النسائي بأنها باطلة أو ساقطة أو منكرة، وقال: (وذلك محكي في كتاب العلل لأبي حاتم)، ونسبه الحافظ ابن رجب إلى أبي حاتم وأبي زرعة[3].

10- ***كتاب آداب الشافعي ومناقبه:*** هذا الكتاب في الأصل هو لعبد الرحمان بن أبي حاتم[4]، ويضم مرويات بأسانيد، مجموع رواياته 366 رواية،

---

(1) - فتح المغيث 152/3، ويظهر من سياق عبارة السخاوي أن المقصود بذلك هو أبو حاتم الرازي السني المتقدم لا الشيعي المتأخر، والتصنيف في هذا الفن كان فاشيا في عصر أبي حاتم فقد ذكر الحافظ ابن الصلاح في صيانة صحيح مسلم (ص 59) أن للإمام مسلم بن الحجاج مصنفا بعنوان (طبقات التابعين).

(2) - انظر الرسالة المستطرفة ص 104، وذكره رضا كحالة في معجم المؤلفين 35/9.

(3) - مشيرا إلى كتاب العلل لابن أبي حاتم لأنه لاحظ أن عبد الرحمن تلقى مادة الكتاب كله منهما، فلا يبعد أن يكون لكل واحد منهما مصنف في العلل. انظر شرح العلل لابن رجب ص 45-46.

(4) - الكتاب جمع فيه عبد الرحمان بن أبي حاتم كل ما يتعلق بآداب الشافعي ومناقبه وعلمه بالحديث والفقه والطب والتاريخ واللغة والأنساب وأشياء عن فراسته ...
والكتاب في أربعة أجزاء ضمن فيها عددا من المرويات فيها المرفوع والموقوف والمقطوع والأخبار والأشعار والأذكار والمواعظ والحكايات والقصص والنوادر، ويحتوي على طائفة من الآثار الفقهية والحديثية المتعلقة بالسنة النبوية وبمذاهب الأئمة المتبوعين كمالك والشافعي وأحمد وإسحق بن راهويه وأبي حنيفة النعمان وكلها مروية بالأسانيد.
والكتاب من رواية أحد تلامذته المشهورين المذكورين بالفضل والعلم، ويتعلق الأمر بأبي الحسن علي بن عبد العزيز بن مردك البزاز البرذعي المتوفى سنة 387. (أ) بصيغة الإخبار.
ورواه عن هذا الأخير أبو محمد الحسن بن علي بن محمد الجوهري البغدادي صاحب أبي بكر القطيعي، المعروف بابن المقنعي المتوفى سنة 445 هـ (ب) قراءة عليه، وانتهت رواية الكتاب إلى الشيخ أبي محمد سعيد بن أحمد بن محمد الشيرازي، وهو من أعيان المائة الخامسة، لا توجد له ترجمة في المصادر التي بين أيدينا اليوم، روى هو الآخر الكتاب عن أبي محمد الجوهري بالقراءة عليه.
والأجزاء الأربعة حققها الشيخ عبد الغني عبد الخالق، وصدر هذا التحقيق مع التقديم والتعليق – في مجلد واحد مطبوع عن دار الكتب العلمية في بيروت مع كلمة نفيسة للشيخ محمد بن زاهد بن الحسن الكوثري، أرخت في سنة 1953 م الموافق لسنة 1372 م، ومجموع صفحات الكتاب من دون الفهارس 372 صفحة، وللكتاب أهمية بالغة بينها الشيخ محمد زاهد الكوثري حين قارنه بغيره فقال: (وقد ألف مؤلفون كتبا كثيرة في مناقب هذا =

(أ)- ترجمته في تاريخ بغداد 30/12 رقم 6379، وشذرات الذهب 124/13.
(ب)- ترجمته في تاريخ بغداد 393/7 رقم 3930، وطبقات القراء 225/1.

روى فيه من طريق أبي حاتم 113 رواية، وهذا العدد يشغل جزئين من الأجزاء الأربعة المكونة للكتاب، وهي مادة وفيرة إذا ما قسناه بمجموع روايات الكتاب، يتبين لنا من خلالها أن لأبي حاتم الرازي مصنفا جمع فيه أخبار الشافعي ومناقبه.

11- *كتاب التفسير:* ذكره إسماعيل باشا في هدية العارفين[1]، وعمر رضا كحالة في معجم المؤلفين[2] وخير الدين الزركلي في الأعلام، وقال: إن المجلد الثالث منه في المكتبة المحمودية بالمدينة برقم 49 تفسير، كتب سنة 872 هـ[3].

ومن اطلع على كتاب تفسير القرآن لولده عبد الرحمن الرازي يجزم بلا تحفظ أن كتاب التفسير صحيح النسبة لأبي حاتم، ذلك أن عبد الرحمن الرازي ضمن في تفسيره هذا مرويات كثيرة جدا من مرويات والده في التفسير، إذ مجموع روايات ابن أبي حاتم تصل إلى 19541 رواية، ومرويات أبي حاتم تناهز 3651 رواية[4].

= الإمام الجليل، ومنهم من يذكر الأنباء بأسانيدها معتقدين براءة ذمتهم مما في الأسانيد من المآخذ لكون ذكر السند في حكم تبيين ما فيه من القوادح.
(ولكن هذا تساهل غير مرضي لجهل أغلب الناس بأحوال الرجال، فيكون ما صنفه أبو الحسن الآبري وأبو نعيم الأصبهاني وأبو بكر البيهقي – من سوق مناقب الشافعي (رضي الله عنه بطريق الكذبة المعروفين – غير مستجاد.
(وكان الحافظ أبو محمد بن عبد الرحمان بن أبي حاتم محمد بن إدريس الرازي أكثر تحريا منهم فيما يسوقه من الأنباء). راجع مقدمة الكتاب ص 5-6.

(1) - هدية العارفين 19/16.

(2) - معجم المؤلفين 35/9.

(3) - الأعلام 27/6.

(4) - تفسير القرآن العظيم مسندا عن رسول الله صلى الله عليه وسلم والتابعين، تأليف عبد الرحمن بن محمد بن إدريس الرازي (327 هـ) – صدر في عشرة أجزاء مجلدة بتحقيق أسعد محمد الخطيب – في طبعته الأولى 1417 هـ – 1997 م، من إعداد مركز الدراسات والبحوث بمكتبة نزار الباز – العربية السعودية.

12- ***كتاب بيان خطأ البخاري في تاريخه***، أول من صنف في الرد على البخاري هو أبو زرعة الرازي ثم تلاه أبو حاتم فصنف على منواله بعد أن نظر في رد أبي زرعة وفي كتاب البخاري[1].

ثم تلاهما عبد الرحمان بن أبي حاتم فجمع ما صنفاه في الموضوع وزاد عليه أشياء، والكتاب محقق ومطبوع ومتداول تحت عنوان: (بيان خطأ محمد ابن إسماعيل البخاري في التاريخ)[2].

وهذا الكتاب تباين عنوانه، ففي ترجمة عباد بن عبد الصمد من لسان الميزان ذكر بعنوان: (كتاب خطأ البخاري)[3] وفي ترجمة حسين بن شفى من تهذيب التهذيب ذكر بعنوان: (خطأ البخاري)[4]، وفي ترجمة علي بن حفص المروزي في المصدر السابق ذكر بعنوان: (كتاب الرد على البخاري)[5].

13- ***كتاب الصحابة:*** الذي يجمع أقوال أبي حاتم في الصحابة، ويطالع هذه المرويات والأقوال يخرج بنتيجة مفادها أن أبا حاتم أفرد الصحابة رضي الله عنهم بمصنف، دليلنا في ذلك عاملان:

الأول: أنه كان يقيد معلوماته عن الصحابة في كتاب، قال عبد الرحمن الرازي في ترجمة الصحابي ذؤيب بن حلحلة بن عمرو الخزاعي: (سمعت أبي يقول بعض ذلك، وبعضه وجدته مكتوبا بخطه)[6]، ويظهر أن عبد الرحمان وقف على

---

(1) - مقدمة عبد الرحمان بن يحيى المعلمي لكتاب بيان خطأ محمد بن إسماعيل البخاري في تاريخه ص (ب) و(ج)، انظر أبو زرعة الرازي وجهوده في السنة 190/1 و192/1.

(2) - الكتاب حققه عبد الرحمان بن يحيى المعلمي. وصدر عن مؤسسة الكتب الثقافية.

(3) - لسان الميزان 233/3 رقم 1032.

(4) - تهذيب التهذيب – ترجمة حسين بن شفى.

(5) - المصدر السابق.

(6) - الجرح والتعديل 449/3 رقم 2034.

كتاب أبيه في الصحابة فطالعه وضمنه في كتابه الحافل الجرح والتعديل، وهذا يدل عليه العامل الثاني.

الثاني: ما وقفنا عليه عنده من نصوص كثيرة عن الصحابة شملت المقلين منهم والمكثرين، والمغمورين منهم والمشهورين، وكلها تضمنت آراء في ضبط أسمائهم وأنسابهم وكناهم وألقابهم مع تحقيق في صحبتهم من جهة الرؤية والسماع، وقد خالف في ذلك كثيرا من المحققين من أهل العلم كالبخاري وغيره، كما تضمنت تحقيقاته في مناقبهم وفي سيرهم الذاتية والعلمية، وهذه النصوص وحدها كافية لأن تُكـوّن كتاباً مستقلا في الموضوع.

14-/المسند: صنف أبو حاتم المسند كما صنف فيه الأئمة والحفاظ قبل عصره، وشارك في التصنيف فيه طائفة من شيوخه، ومن أقرانه الذين عاصروه، ثم توالى التصنيف في هذا الفن مع الطبقة التي جاءت بعده من تلامذته والذين جاءوا بعدهم، ويعرف الحافظ الذهبي المسند في تعريف عام مجمل فيقول: (هو ما اتصل سنده بذكر النبي صلى الله عليه وسلم، وقيل يدخل في المسند كل ما يذكر فيه النبي صلى الله عليه وسلم، وإن كان في أثناء سنده انقطاع)[1].

ويعرفه العلامة جعفر الكتاني بتعريف خاص مفصل فيقول: (جمع مسند، وهي الكتب التي موضوعها جعل حديث كل صحابي على حدة، صحيحا كان أو حسنا أو ضعيفا، مرتبين على حروف الهجاء في أسماء الصحابة، كما فعله غير واحد، وهو أسهل تناولا، أو على القبائل أو السابقة في الإسلام، أو الشرافة النسبية أو غير ذلك، وقد يقتصر في بعضها على أحاديث صحابي واحد كمسند أبي بكر، أو أحاديث جماعة منهم كمسند الأربعة أو العشرة أو طائفة مخصوصة جمعها وصف واحد، كمسند المقلين، ومسند الصحابة الذين نزلوا مصر إلى غير ذلك)[2].

---

[1] - الموقظة ص 42.
[2] - الرسالة المستطرفة ص 60-61.

ويظهر من النصوص التي جمعْتُها في الموضوع أن مسند أبي حاتم كان مسندا جامعا يضم مسانيد عدة كمسند الصحابة ومسند التابعين ومن تبعهم، ويدخل في المسند بمعناه العام مسند الوحدان بمعناه الخاص، وهو منهج فريد ومتميز، يعكس منهجا آخر من مناهج التصنيف، وطريقة أخرى من طرق التأليف، ويبدو أن أبا حاتم اختار جعل حديث كل صحابي ومن تبعه على حدة، ورتبهم على حروف الهجاء على أول حرف من أسمائهم، وهي الطريقة التي اختارها عبد الرحمن في التأليف لأنها أسهل طريقة في التناول.

أ- **مسند الصحابة:** ذكره ابن أبي حاتم في ترجمة عمرو بن الحارث ابن المصطلق الخزاعي - أخو جويرية زوج النبي صلى الله عليه وسلم - فقال: (قلت له - هل له صحبة؟ قال يدخل في المسند)[1].

ب – **مسند بعض المشهورين بالرواية من التابعين ومن تبعهم**، يدلنا على ذلك أن أبا حاتم صنف حديث محمد بن شعيب بن شابور الأموي في مسند كامل، كان أبو حاتم قد كتبه لأبي الوليد هشام بن عمار لما وفد عليه سنة بضع عشرة ومائتين، وكان المسند عند هشام بن عمار بخط أبي حاتم[2].

ويبين لنا هذا الأثر أن أبا حاتم كان لا يختار من هؤلاء سوى الثقات الأثبات، صحيحي الكتب والروايات[3].

ج- **مسند الوحدان:** وهم الرواة الذين لم يرو عنهم إلا واحد فقط، وفائدة هذا العلم معرفة المجهول إذا لم يكن صحابيا حتى لا يقبل[4]، واتخذ التصنيف في الوحدان حالتين:

---

(1) - الجرح والتعديل 225/6 رقم 1249.
(2) - العلل 78/1 رقم 207.
(3) - راجع ترجمة محمد بن شعيب في الجرح والتعديل 286/7 رقم 1548، وفي التقريب 170/2 رقم 308.
(4) - انظر تدريب الراوي 264/2 وفتح المغيث 205/3.

- من المصنفين من أدخلوا الوحدان في مسانيدهم، فجعلوا التصنيف في الوحدان جزءا من التصنيف في المسانيد لأن سمة الوحدان من حيث نوع التأليف والتصنيف أنها من المسند .

قال الحافظ ابن حجر: (ذكره الحسن بن سفيان في مسنده في الوحدان)[1]، وقال مرة أخرى: (وأخرج الحسن بن سفيان في مسنده)[2] .

- ومن المصنفين من أفردوا التأليف في هذا الفن بمؤلف خاص ليسهل على الباحثين الرجوع إليه، وعلى القراء والمهتمين قراءته والنظر فيه، ومن هذا الصنف مؤلفات كثيرة، من أهمها كتاب المنفردات والوحدان لمسلم بن الحجاج - شيخ أبي حاتم - وهو محقق ومطبوع ومتداول[3] .

وكان أبو حاتم يتعقب كتب الوحدان بالمطالعة والمراجعة في أسامي رجالها وفي الأحاديث المستخرجة فيها، فتراه يصحح طبقة الراوي هل هو صحابي أم تابعي، قال عبد الرحمن الرازي متحدثا عن عبد الرحمن بن علقمة الثقفي: (أدخله يونس بن حبيب في كتاب الوحدان فأخبرتُ أبي بذلك فقال: هو تابعي، ليست له صحبة)[4] . كما كان يصحح أسامي الرواة مما وقع لأصحاب الوحدان فيهم من تصحيف ووهم، ويبين درجة الأحاديث التي وقعت لهم، ويبين عللها، إما بالانقطاع أو الإرسال أو الإعضال أو غير ذلك، قال في حديث: (ما أوتي أهل بيت الرفق إلا نفعهم، ولا منعوه إلا ضرهم)، (أدخل قوم لا يعرفون العلل هذا الحديث في مسانيد الوحدان، وقالوا: هذا ما أسند عبيد الله بن معمر عن

---

(1) - الإصابة 740/5 رقم 7675.

(2) - المصدر السابق 848/8.

(3) - حققه الدكتور عبد الغفار سليمان البَنْداري، وصدر في طبعته الأولى عن دار الكتب العلمية ببيروت سنة 1408 هـ الموافق 1988 م.

(4) - الجرح والتعديل 273/5 رقم 1293.

النبي صلى الله عليه وسلم، وهذا وهم، إنما أراد حماد بن سلمة عن هشام ابن عروة حديثه عن عبد الله ابن عبد الرحمن بن معمر، وهو أبو طوالة، فلم يضبطه، ووهم فيه، ورواه أبو معاوية عن هشام بن عروة فأظهر علته)[1].

ولا أراه يعني من أصحاب كتب الوحدان إلا البخاري ومسلم ويونس ابن حبيب وجرير بن عبد الحميد الضبي الرازي ومحمد بن عثمان بن أبي شيبة فكتب هؤلاء كانت متوفرة لديه في ذلك الوقت، وهل يظن ظان أن هذه الكتب ومثيلاتها كانت تفوته بالمطالعة وبالمتابعة، فقد كان رحمه الله واسع الاطلاع، شديد الحرص على معرفة ما ألف ومن ألف، لأن هذا - بالنسبة إليه - كان هو المادة الأساسية التي نتج عنها عطاؤه الفائض في العلم والمعرفة القائمين على التحري والضبط والنقد، من أجل ذلك بادر إلى تأليف كتابه في الوحدان، يدلنا على ذلك أن الحافظ ابن مندة وقف عليه واطلع عليه[2].

والكتاب وإن ضاع من جملة ما ضاع من كتبه ورسائله فقد وصلتنا منه بعض النقول والروايات في كتاب الجرح والتعديل، جاءت الإشارة إليه في مواطن كثيرة من هذا الكتاب[3]، وفي بعض المواطن من كتاب العلل[4]، والمراسيل[5]، كما جاء ذكره في مصادر أخرى متأخرة[6].

15- كتاب الجرح والتعديل: جمع أبو حاتم الرجال بأسمائهم وأنسابهم، وبكناهم وألقابهم، مع ذكره لشيوخهم ولمن روى عنهم مع بيان مراتبهم في الجرح

---

(1) - انظر الإصابة 403/4 رقم 5321 و56/5 رقم 6245.

(2) - انظر ترجمة محمد بن زيد من الإصابة 14/6 رقم 7778.

(3) - انظر الجرح والتعديل 150/4-151 رقم 648، و320/4 رقم 1395، و364/6 رقم 2007، و79/7 رقم 450.

(4) - العلل 346/2-347 رقم 2562.

(5) - المراسيل ترجمة عروة بن عامر.

(6) - انظر الإصابة 14/6 رقم 7778 و483/1 رقم 1160.

والتعديل[1]، وهذا الكتاب هو الأصل الذي كان عبد الرحمن ينقل منه، فكان يوازي بين ما سمعه من أبيه وما نقله من أصله، من ذلك قوله: (سألت أبي عن حريث بن السائب فقال: ضعيف الحديث، جابر الجعفي أحب إلينا منه، وصاعد بن مسلم كذا حدثنا به، كتبتُ ثانيا من أصله فقال: حريث بن السائب ما به بأس)[2] .

وإلى هذا الكتاب أشار الحافظ ابن رجب في شرح العلل حين قال إن أبا زرعة وأبا حاتم لما وقفا على كتاب تاريخ البخاري صنفا على منواله كتابين: (أحدهما كتاب الجرح والتعديل وفيه ذكر الأسماء فقط، وزادا على ما ذكره البخاري أشياء من الجرح والتعديل، وفي كتابيهما من ذلك شيء لم يذكره البخاري، والثاني كتاب العلل، أفردا فيه الكلام في العلل)[3] .

وكان السلف يطلقون على التصنيف في الجرح والتعديل اسم: (تاريخ) أو (تواريخ)[4] .

16- كتاب الجامع في الفقه: ذكره إسماعيل باشا في هدية العارفين[5]، وعمر رضا كحالة في معجم المؤلفين[6]، وذكره ابن النديم[7] وكارل بروكلمان[8]

---

(1) - أظنها هي الطريقة التي اتبعها عبد الرحمان بن أبي حاتم في تقديم تراجم الرواة في كتابه الجرح والتعديل: حيث ما فتئ يقول في آخر كل ترجمة: (سمعت أبي يقول ذلك).

(2) - الجرح والتعديل 3/264-265 رقم 1180.

(3) - شرح علل الترمذي ص 45-46، واعتمد على هذا القول سعدي الهاشمي في دراسته عن أبي زرعة فدرسه وتوسع فيه. انظر 1/189.

(4) - انظر الإرشاد للخليلي 2/778 رقم 661.

(5) - هدية العارفين 6/19.

(6) -معجم المؤلفين 9/35.

(7) - الفهرست ص 240.

(8) - تاريخ الأدب العربي 3/352، وهو مذكور عندهما مجردا بلا تعليق.

منسوبا إلى أبي حاتم الشيعي الإسماعيلي لكن الراجح أنه للأول، ودليلنا في ذلك هو أن أبا حاتم السني صنف في فقه الأئمة المعتبرين كالشافعي ومالك وأحمد وإسحاق، وسنكشف عن ذلك في دراسة قادمة إن شاء الله[1].

المطلب الثاني: كتاب الضعفاء والكذابين والمتروكين لأبي زرعة وأبي حاتم[2]، ومناقشة الأستاذ سعدي الهاشمي.

هذا الكتاب نسبه لأبي زرعة وأبي حاتم المحقق العلامة فؤاد سيزكين في ترجمة البرذعي[3]، وفي ترجمة أبي حاتم الرازي[4] من كتابه الحافل تاريخ التراث العربي، وجاء عنوانه على الورقة الأولى من الجزء الأول من المخطوط[5] وعلى الورقة الثاني من الجزء الثاني[6] منه كالآتي:

(كتاب الضعفاء والكذابين والمتروكين من أصحاب الحديث عن أبي زرعة عبيد الله ابن عبد الكريم، وأبي حاتم محمد بن إدريس الرازي - رحمهما الله - مما سألهما عنه وجمعه وألفه أبو عثمان سعيد بن عمرو بن عمار البرذعي الحافظ - رحمه الله -

---

(1) - في (جهوده في تحصيل الفقه).

(2) - كنت وقفت على عنوان هذا الكتاب في بعض المصادر ذكر فيه أنه ما يزال مخطوطا، وقد حُفظ في كوبرلي برقم 3/40 خط سنة 618 هـ، وتوجد نسخة كاملة منه في الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة تحت رقم 524، وكنت عقدت العزم على تحقيقه وإخراجه فطلبته من الجامعة الإسلامية على يد أحد الإخوة المعتمرين فوصلتني صورة منه، وبعد مضي مدة وجدته محققا ومطبوعا ضمن دراسة أنجزها الأستاذ سعدي الهاشمي في موضوع (أبو زرعة الرازي وجهوده في السنة النبوية) لنيل شهادة الدكتوراه في الحديث وعلومه بإشراف الدكتور الحسيني عبد المجيد هاشم، فكفانا جزاه الله خيرا مشقة المتابعة وأتعاب التحقيق، وما رجوعي إلى المخطوط في هذه الدراسة إلا لأجل الضبط والتأصيل.

(3) - انظر تاريخ التراث العربي 240/1 رقم 99.

(4) - المصدر السابق 258/1 رقم 114.

(5) - يشكل الجزء الأول نصف الكتاب، عدد صفحاته 39 صفحة.

(6) - يشكل الجزء الثاني النصف الثاني من الكتاب عدد صفحاته 36 صفحة.

رواية أبي عبد الله أحمد بن طاهر بن النجم الميانجي عنه.

رواية أبي الحسين يعقوب بن موسى الفقيه الأردبيلي عنه.

رواية أبي بكر أحمد بن محمد بن أحمد بن غالب الخوارزمي البرقاني الحافظ عنه.

رواية أبي الفضل أحمد بن الحسن بن خيرون بن إبراهيم الأسدي، وأبي المعالي ثابت بن إبراهيم بن بندار البقال، وأبي سعد محمد بن عبد الملك، بن عبد القاهر ابن أسد بن مسلم المؤدب، وأبي غالب محمد بن الحسن بن أحمد بن الحسن ابن محمد بن خزادار الوازان عنه.

رواية الشيخ أبي القاسم يحيى بن ثابت بن بندار البقال عن أبيه وعن أبي غالب إجازة عن البرقاني كذلك[1].

وهذا الكتاب حققه الأستاذ سعدي الهاشمي في المجلد الثاني من دراسته، ونسبه إلى أبي زرعة الرازي وحده، وقصره عليه، يقول: (وأما إضافة أبي حاتم لأبي زرعة فلعل ذلك كتبه الناسخ، أو أحد رواة الأجوبة لأن العلماء لم يضف أحدٌ منهم اسم أبي حاتم إلى أبي زرعة عند ذكرهم هذه الأجوبة أو السؤالات، والذي يقرأ هذه الأجوبة بإمعان يجد أن معظم أقوال أبي حاتم هي عبارة عن تأييد لأقوال أبي زرعة في رواة جرحهم، فإن مجلس أبي زرعة كان يضم بعض الحفاظ كأبي حاتم ومحمد بن وارة وغيرهما، فكان أبو حاتم يشارك أبا زرعة في بعض الأجوبة، وفي بعض الأحيان يصف أحد الرواة له فيتذكره ثم يحكم عليه، ولقد انفرد أبو حاتم ببعض الأجوبة في عدد من الرواة إما يسأله البرذعي فيها، أو هو ذكرها له في مجلس أبي زرعة)[2].

---

[1] - انظر الصفحة رقم 1 والصفحة رقم 40 من المخطوط.

[2] - انظر دراسة سعدي الهاشمي 271/2.

أحببت أن أناقش هذا الكلام الذي ذكره الأستاذ الفاضل لما ضمن فيه من معاني وحجج ظهر لي اضطرابها، وقد بنيتُ هذه المناقشة على مجموعة من الأدلة والشواهد كلها تؤكد أن الكتاب هو للرازيين معاً لا لواحد منهما فقط.

1- العلماء الذين لم يضيفوا اسم أبي حاتم إلى اسم أبي زرعة إنما فعلوا ذلك في كتاب آخر لأبي زرعة الرازي، صنفه في الضعفاء بصفة مستقلة، وكذلك بالنسبة لأبي حاتم الرازي فالذين ذكروا كتابه في الضعفاء[1] لم يضيفوا اسم أبي زرعة إلى اسمه لأن الكتاب صنفه بصفة مستقلة، فغاب اسم أبي زرعة من هذا الكتاب كما غاب اسم أبي حاتم من ذلك الكتاب، وأما هذا الكتاب فجمعه البرذعي من مجلسهما، وجمعه لهذا الكتاب عنهما لم يمنع بل يقوي فكرة أن كل واحد صنف في الضعفاء تصنيفا مستقلا، ولو جرت إضافة اسم أبي حاتم إلى اسم أبي زرعة على الوهم لوقع الوهم في مضمون الكتاب كله، لا في عنوان الكتاب وحده، وفي هذه الحالة يمكننا أن نقول أن الجوابِ قد يكون لأبي حاتم فيضيفه الناسخ أو أحد رواة الأجوبة لأبي زرعة، فإذا سلمنا بهذا الاحتمال وقع الشك في الكتاب كله، وأستبعد ذلك جدا !

2- ما ذهب إليه الأستاذ سعدي الهاشمي من أن النسبة إنما جاءت من كون مجلس أبي زرعة كان يضم بعض الحفاظ كأبي حاتم وابن وارة وغيرهما فهو كلام ينبغي أن يقيد ببعض الحقائق التاريخية والعلمية عن الرجلين، منها أن حضور أبي حاتم في مجلس ما ليس كحضوره في غيره، فالمجلس إذا حضره أبو زرعة وأبو حاتم هو لهما، والعلم فيه هو علمهما، والسؤال في الغالب يكون إليهما، ودلت جملة من الآثار المصنفة في مجلدات على تأكيد هذه الحقيقة، وقد شاءت قدرة الله عز وجل أن تجمع بينهما في طبقة واحدة، وفي عائلة واحدة، واتحدا في كثير من

---

[1] – الدكتور عبد المعطي أمين قلعجي في مقدمته لكتاب الضعفاء الكبير للعقيلي – 5/1 و 35/1.

الشيوخ، وعند البرذعي - فيما حققه الأستاذ الفاضل - أدلة ذلك، قال: (وسمعت أبا زرعة وأبا حاتم يقولان: سمعنا سليمان بن حرب يقول: كتبت عن شيوخ، فغسلتُ ما كتبت عنهم بالماء، ورميت به، منهم الحكم بن عطية)[1]، وأخذ عليهما الكثير من التلاميذ وطلبة العلم، ورحلا سويا إلى الأقطار[2] ودَوَّنا الحديث معا، فانتخباه وغربلاه، ونقدا الرجال معا فاتفقا في تعديل وتجريح كثير من الرواة، كما اتفقا في تعليل أحاديث كثيرة ناهيك عن أنهما كانا على مذهب فقهي واحد، وعلى مذهب في العقيدة واحد، وأثنى من أثنى عليهما في جملة واحدة ورثاهما من رثاهما في قصيدة واحدة، وكانا يعرفان مكانة بعضهما في العلم والمعرفة بين عظماء القرن الثالث الهجري.

وهذه جملة من الشواهد انتخبتها من النسخة المحققة تؤكد تأكيدا لا مراء فيه أن الكتاب لهما، وتكشف على بعض الحقائق الموضوعية التي غابت عن الأستاذ الفاضل، وتشهد لما سقناه من قبل، وسأذكرها مختصرة ومرتبة ترتيبا يليق بالمقام.

أ – شواهد تؤكد أن البرذعي كان يحضر محاضرات ومذاكرات أبي حاتم وأبي زرعة فينقل عنهما المخالفات والإفادات والاستدراكات من ذلك قوله:

(وشهدت أبا حاتم يقول لأبي زرعة كان يحيى بن معين يقول: يوسف السمتي زنديق، وعائذ بن حبيب زنديق، فقال له أبو زرعة: أما عائذ بن حبيب فصدوق في الحديث، وأما يوسف السمتي فذاهب الحديث، كان يحيى يقول: كذاب)[3]، وحاول البرذعي ترجيح قول أبي زرعة على حكاية أبي حاتم فقال: (فرأيت هذه الحكاية التي حكاها أبو حاتم عندي، عن بعض شيوخنا عن يحيى كان عائذ بن حبيب زيديا، وهو بهذا أشبه، والله أعلم)[4].

---

(1) - كتاب الضعفاء والكذابين والمتروكين، النص المحقق في دراسة الهاشمي 322/2.
(2) - المصدر السابق 575/2-576.
(3) - المصدر السابق 384/2.
(4) - المصدر السابق 385/2. =

ومما يؤكد أن المجلس لم يكن مجرد مجلس للسؤالات فحسب قول البرذعي: (ذاكرت أبا زرعة بحديث كذا . . .[1]، (وذاكرت أبا زرعة باب كذا . . .[2]، ثم إن هذا المجلس كان يضم مشايخ آخرين للبرذعي له عنهم روايات في الجرح والتعديل، من هؤلاء أيوب بن إسحاق بن سافري[3] وزياد بن أيوب[4]، وأبو موسى الأنصاري محمد بن المثنى[5] وإسماعيل ابن عبد الله الأنصاري[6] ومسلم بن الحجاج صاحب الصحيح[7]، ومحمد بن عبد الله بن الحكم[8] ومحمد بن مسلم ابن اورة[9] وآخرون. . .

ب – شواهد تؤكد أن البرذعي كان يتوجه بالسؤال إليهما معا:

من ذلك قول البرذعي: (سألت أبا زرعة وأبا حاتم عن أبي واقد صالح ابن محمد بن زائدة؟ فقالا: ضعيف)[10].

وقوله، (سألتهم عن محمد ورشدين بني كريب فقالا: منكر الحديث، وسألتهما عن إسماعيل الأزرق؟ فضعفاه)[11].

= في الجرح والتعديل من رواية عبد الرحمن الرازي أن يحيى قال في عائذ بن حبيب ثقة، وفيه من رواية أبي حاتم عن إسحاق بن منصور عن يحيى أنه قال فيه: صويلح، وأثنى عليه الإمام أحمد. انظر الجرح والتعديل 17/7 رقم 83.

وراجع ترجمة يوسف بن خالد السمتي في الجرح والتعديل فإن قول يحيى فيه أنه زنديق هو مؤكد، وعلى ذلك ذهب أبو حاتم. انظر 221/9 رقم 925.

[1] - كتاب الضعفاء والكذابين والمتروكين في المصدر السابق النص المحقق 507/2.

[2] - المصدر السابق 501/2.

[3] - المصدر السابق 456/2.

[4] - المصدر السابق 341/2.

[5] - المصدر السابق 387/2.

[6] – المصدر السابق 402/2.

[7] - المصدر السابق 481/2.

[8] - المصدر السابق 487/2.

[9] - المصدر السابق 524/2.

[10] - المصدر السابق 440/2.

[11] - المصدر السابق 441/2.

ج- شواهد تؤكد أنه كان يسأل الواحد تلو الآخر: من ذلك قوله في سؤاله لأبي زرعة: (قلتُ حميد مولى علقمة المكي؟ قال: ضعيف الحديث).

ثم قال بعده: (وسألت أبا حاتم عنه وكان حاضرا؟ قال: إنه قد لزم عطاء عن أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم)[1].

د- شواهد تؤكد أن تَدَخُّلَ أبي حاتم في المجلس إنما لأجل التأكيد أو الإتمام أو الزيادة أو التوجيه من ذلك قوله: (قلت لأبي زرعة: أبو عمر الرازي شيخ، وقع إلينا ببرذعة يسمى حفص بن عمر فلم يعرفه أبو زرعة، وكان أبو حاتم إلى جنبه فجعل يصفه وقال: أبو عمر كذاب، وقال: ذلك الذي كان يكذب وجعل يصفه، وقال: جار ابن السندي الذي حكى عن ابن المبارك ما حكى الكذاب، فما زال يصفه حتى عرفه أبو زرعة)[2].

فهذا النص يوضح أن أبا حاتم كان إلى جانب أبي زرعة يشرح له، ويذكره، ويوضح له، ومن الشواهد التي تؤكد أنه كان يتكلم في المجلس لأجل الإفادة مستدركا وموضحا قول البرذعي: (وقال لي أبو حاتم وكان حاضرا: هذا زياد الجصاص، روى هذا الحديث محمد بن خالد الوهبي عن زياد الجصاص)[3].

وقد يضيف ترجمة بكاملها مبينا وموضحا من نحو قول البرذعي: (قال لي أبو حاتم: كان ابن التل - يعني عمر بن محمد بنِ الحسن - يصحف، يقول: معاذ ابن خيل، وصفوان بن قرافصَة، وعلقمة بن مُرْتد، قلتُ له: أبوك لم يسلمك إلى الكتاب؟ فقال: كان لنا ضَبُنَة شغلتنا عن الحديث)[4].

---

(1) - كتاب الضعفاء والكذابين والمتروكين 356/2.

(2) - المصدر السابق 481/2-482.

(3) - المصدر السابق 358/2 وراجع السياق الذي جاء فيه هذا الشاهد، فإن زياد الجصاص الذي ذكره أبو حاتم ليس هو زياد بن أبي حسان الذي ذكره أبو زرعة ليحيى بن معين.

(4) - المصدر السابق 364/2-365.

والضَّبُنَةُ كثرة العيال، وكل ما تحت يد الرجل تلزمه إعالته والنفقة عليه مما يشغله عن أمور أخرى. انظر لسان العرب لابن منظور. مادة ضبن. 19/8.

وقد يَتَدَخَّلُ لإتمام كلام أبي زرعة أو الزيادة عليه من مثل قوله: (قلت: عبد الوهاب الثقفي اختلط؟ قال: - أي أبو زرعة - نعم. وقال لي أبو حاتم: اختلط قبل موته بسنة)[1]، أو لتأكيد قول أبي زرعة، قال البرذعي: (ومر بحديث لعبد الرحمان بن مسهر فأمرنا أن نضرب عليه، وقال: مثل عبد الرحمان يحدث عنه، وقال لي أبو حاتم: عبد الرحمان بن مسهر لا يكتب حديثه)[2]، أو أن يتكلم في بعض الرواة عرفهم هو ولم يعرفهم أبو زرعة، قال البرذعي: (سألت أبا زرعة عن سعيد ابن الفضل القرشي، بصري، يحدث عن حميد الطويل حدثنا عنه بن أبي كبشة ومحمد ابن خلاد فقال: لا أعرفه، فقال لي أبو حاتم وكان حاضرا: أعرفه، منكر الحديث)[3].

أو كهذا الشاهد الذي يبدو فيه أبو حاتم موجها وضابطا كي لا يختلط اسم الشيخ المقصود مع غيره، يقول البرذعي: (قلت: عيسى بن ميمون؟ قال: واهي الحديث؟، وكان أبو حاتم حاضرا فقال: إلا أن تعني صاحب ابن نجيح؟ قلت: لا إنما أردت صاحب محمد بن كعب)[4].

أو هكذا الشاهد الذي يظهر فيه معلقا على كلام أبي زرعة، قال البرذعي: (قال لي أبو زرعة: خالد بن يزيد المصري وسعيد بن أبي هلال صدوقان وربما وقع في قلبي من حسن حديثهما)[5].

فعلق أبو حاتم قائلا: (أخاف أن يكون بعضها مراسيل عن ابن أبي فروة وابن سمعان)[6].

---

[1] - كتاب الضعفاء والكذابين والمتروكين 444/2.

[2] - المصدر السابق 474/2، وانظر شواهد أخرى في 499/2 و498/2 و529/2.

[3] - المصدر السابق 489/2-490.

[4] - المصدر السابق 397/2-398.

[5] - المصدر السابق 361/2.

[6] - المصدر السابق 362/2.

هـ - شواهد تؤكد أن سكوت أبي حاتم في غالبية تراجم الكتاب إنما هو تأييد لقول أبي زرعة، وهي حالة من حالات التوافق الكثيرة، من ذلك قول البرذعي: (سألت أبا زرعة وأبا حاتم عن هانئ بن المتوكل؟ فقال أبو زرعة: لم أكتب عنه)[1]، فذكر قول أبي زرعة ولم يذكر قول أبي حاتم،والسبب في ذلك أنه سكت كالمقتنع بكلام أبي زرعة، لأن لأبي حاتم في الراوي نفس المقولة، قال عبد الرحمن بن أبي حاتم في ترجمة الراوي من كتاب الجرح والتعديل: (وسألته عنه - يعني أباه أبا حاتم - فقال: أدركته ولم أسمع منه)[2]، فسكوت أبي حاتم ليس غيابا عن المجلس أو عجزا، وإنما هو تعبير عن الرضا وعن الموافقة.

وشاهد يؤكد أن أبا زرعة كان يحكي العلم في المجلس عن أبي حاتم، وهو قول البرذعي: (قلت: خالد بن إلياس؟ قال ليس بالقوي - ثم قال: كتبنا أحاديثه وإبراهيم بن إسماعيل بن مجمع عن أبي نعيم، وحضر خروجنا ولم يسمعه منه. قال أبو زرعة: فبلغنا أن أبا نعيم لما حدث عنهما قال: قد حدثتكم اليوم عن شيخين لا يساويان فلسين، وكنت سمعت أبا زرعة ذكر هذا مرة فلم يذكر فلسين، كتبنا عنه، وذكر بعد فلسين، قال أبو عثمان: حكاه أبو زرعة عن أبي حاتم)[3].

ز- شواهد تؤكد أن البرذعي كان يكتفي بقول أبي حاتم من دون قول أبي زرعة، واكتفاؤه بقول أبي حاتم من دون قول أبي زرعة لا يعني أن أبا زرعة كان غائبا، وإنما هي حالة أخرى من حالات توافقهما في العلم، واتحادهما في القول، وهي شبيهة بالحالتين السابقتين: من ذلك قول البرذعي:

- (وقال لي أبو حاتم: سألت أحمد بن حنبل عن أبي زيد بن أسلم؟ فقال: كان أسامة أكبرهم، ثم عبد الله ثم عبد الرحمان)[4].

---

[1] - كتاب الضعفاء والكذابين والمتروكين 729/2.
[2] - الجرح والتعديل 102/9 رقم 431.
[3] - المصدر السابق 477/2-478.
[4] - المصدر السابق 440/2

وقوله: (وقال لي أبو حاتم وكان شاهدا: سمعت علي بن محمد الطنافسي يذكر عن وكيع قال: لقيت يونس بن يزيد بمكة فجهدت به الجهد أن يقيم حديثا فلم يقدر عليه)[1].

- وقوله: (حدثني محمد بن إدريس سمعت محمد بن المنهال الضرير قال سمعت يزيد بن زريع يقول: كان محمد بن إسحق معتزليا)[2].

ح - شاهد يؤكد أن المجلس كان يعقد في بيت أبي حاتم في بعض الأحيان: من ذلك قول البرذعي في الكتاب الذي جمعه عنهما: (وحضرت أبا زرعة بعد ما قال لي هذا بأيام عند أبي حاتم . . .)[3].

ط - شواهد تؤكد أن غير البرذعي كان يسأل والبرذعي يسمع ويشهد، فكان إذا حصل له شيء من ذلك يقول: (سمعت) و (شهدت)، من الأولى قوله: (وسمعته ذكر الخطاب ابن القاسم الحراني فقال: منكر الحديث)[4]، ومن الثانية قوله: (سئل أبو زرعة وأنا شاهد . . .)[5] وقوله: (شهدت أبا زرعة سئل عن داود بن المحبر . . .)[6].

وخلاصة هذا المطلب أن المجلس الذي جمع منه البرذعي الكتاب هو مجلس أبي حاتم وأبي زرعة وغيرهما، لكنهما - بحكم معرفتهما الواسعة بالرواة،

---

(1) - كتاب الضعفاء والكذابين والمتروكين 685/2.

(2) - المصدر السابق 591/2، وهناك نصوص أخرى في الكتاب تشهد لهذه الحالة، انظرها في 566/2 و416/2 و481/2 و 499/2، و524/2 و508/2 و464/2 و464/2-465.

(3) - المصدر السابق 421/2.

(4) - المصدر السابق 359/2، وانظر أمثلة أخرى في - 364/2 - 367/2(-366، 369/2-370) 373/2--376/2 - 384/2، 387/2 - 388/2 - 391/2 440/2 - 446/2 - 450/2 - 464/2 - 465/2 - 485/2.

(5) - المصدر السابق 506/2.

(6) - المصدر السابق 509/2، وانظر أمثلة أخرى في 509/2 - 510/2 - 529/2 - 565/2 - 566/2 567/2 - 577/2 - 397/2 - 407/2 - 531/2.

وبحكم إمامتها عند أهل العلم - تصدرا زعامة المجلس، وهذا المجلس كان يعقد عند أبي حاتم في بعض الأحيان، وكان أبو زرعة يتصدره فيسأله البرذعي وغيره، وكل ذلك يتم بحضرة أبي حاتم، وسكوته لم يبلغ موقعه في العلم والمعرفة لاسيما في هذا الكتاب، إذ كان سكوته موافقة وتأييدا لما ذهب إليه أبو زرعة، وإذا لاح له ما يضاف تكلم مستدركا ومعلقا ومخالفا، ولم يكن البرذعي في هذا المجلس مجرد سائل فحسب بل كان ناقلا لما كان يجري من مذاكرات بينهما في الرجال، كما كان ينقل أجوبتهما عن سؤالات الحاضرين، فالذين سجلوا اسم أبي حاتم إلى اسم أبي زرعة في عنوان الكتاب لم يسجلوه على سبيل الوهم أو الغلط وإنما سجلوه بناء على المعطيات التي ذكرنا، وأما الكتاب الذي لم يذكر فيه اسم أبي حاتم فذاك كتاب أخر صنفه أبو زرعة بصفة مستقلة، فالدليل قائم على وجود الاسم وجودا صحيحا حتى تأتي أدلة أخرى تدفع هذه الأدلة وتخالفها، والله أعلم.

المطلب الثالث: المؤلفات المنسوبة لأبي حاتم على الوهم

وهما كتابان، ألفهما أبو حاتم الرازي الشيعي - أحد دعاة الإسماعيلية في القرن الرابع-[1]، وأخطأ بعض المصنفين في نسبتهما لأبي حاتم الرازي - محمد ابن إدريس - السني وهما:

1- كتاب الزينة: ذكره كل من ابن النديم وكارل بروكلمان في ترجمة أبي حاتم الشيعي، فقال ابن النديم: (وله من الكتب كتاب الزينة، كبير،نحو أربعمائة ورقة)[2]، وقال بروكلمان: (صنفه بعد سنة اثنتين وعشرين وثلاثمائة التي توافق سنة أربع وثلاثين وتسعمائة للميلاد، وقدمه هدية للقائم بأمر الله عقب

---

[1] - اسمه عبد الرحمان وقيل أحمد بن حمدان الرازي، كان داعية الإسماعيلية ببلاد الديلم، توفى سنة 322، تقدم الكلام عليه في مناقشة الالتباس الواقع بينه وبين أبي حاتم محمد بن إدريس في المبحث المتعلق باللقب والكنية، انظر أبو حاتم الرازي وجهوده في خدمة السنة 1/153-154.

[2] - الفهرست ص 240، وانظر أخبار قزوين 3/54 ترجمة سليمان بن صدقة القزويني.

استيلائه على الحكم، والكتاب يبدأ ببحث الحروب، ثم بالبحث في أسماء الله تعالى، ويتناول ذكر الفرق)[1]، والكتاب وقف عليه الحافظ السيوطي ونقل منه في المهذب، وكان يقول: (ذكره أبو حاتم في كتاب الزينة)[2]، ويقول: (ثم رأيت في كتاب الزينة لأبي حاتم)[3]، ولم يعين السيوطي من هو أبو حاتم هل هو الرازي الشيعي أم المحدث السني.

وهذا الكتاب نسبه على الوهم لأبي حاتم الرازي السني كل من رضا كحالة في معجم المؤلفين[4]، وإسماعيل باشا في هدية العارفين[5]، وخير الدين الزركلي في الأعلام، وذكر أنه مخطوط[6] ورد فؤاد سيزكين وهم هذا الأخير قال: (وذكر الزركلي في معجمه أن كتاب (الزينة) لهذا المؤلف، وهذا ليس بصحيح، وأغلب الظن أنه خلط بين هذا المؤلف وأبي حاتم أحمد[7] بن حمدان الرازي المتوفى سنة 322 هـ / 933 م[8].

وقد وقع الكتاب بين أيدينا محققا ومطبوعا فألغى كل هذه الالتباسات والاحتمالات، فقد طبع بالقاهرة سنة 1958 من تحقيق حسين بن فيض الله الهمذاني، مكتوب عليه: (كتاب الزينة في الكلمات الإسلامية العربية) تأليف الشيخ أبي حاتم أحمد بن حمدان الرازي المتوفى سنة 322 هـ، صدر بكلمة

---

(1) - تاريخ الأدب العربي 352/3.

(2) - انظر المهذب – شرح لفظة (سجين) ص 97.

(3) - المصدر السابق – شرح لفظة (الضرط).

(4) - معجم المؤلفين 35/9.

(5) - هدية العارفين 19/6.

(6) - الأعلام 27/6.

(7) - عند بروكلمان: عبد الرحمان بن همذان الرازي، انظر تاريخ الأدب العربي 352/3.

(8) - تاريخ التراث العربي 240/1 رقم 99.

للدكتور إبراهيم أنيس عميد كلية العلوم بجامعة القاهرة[1]، والمقدمة عريضة وواسعة لحسين الهمذاني محقق الكتاب، ضمن فيها فوائد علمية قيمة عن أبي حاتم الرازي الشيعي[2]، من هذه الفوائد:

أ- مقارنته لموضوع الكتاب الذي هو في الأسماء العربية التي نطق بها القرآن، والأسماء التي اصطلح عليها المسلمون مع علم الأسماء في العلوم العصرية الحديثة.

ب- بيانه للاهتمام الكبير الذي أولاه علماء الأمة المتقدمين لهذا الموضوع، وتصنيفهم فيه، لضرورته وأهميته، ومن هذه المصنفات كتاب الزينة.

ج- كشفه عن الجو التاريخي العام الذي أُلف فيه هذا الكتاب مع تفريقه بين شخص أبي حاتم الشيعي هذا والسني محمد بن إدريس بن المنذر عند من التبس عليه أمرهما في كتب الشيعة والسنة وعند المستشرقين.

د- إشادته بالتفوق الكبير لهذا الكتاب، والنجاح الباهر لصاحبه الذي بحث موضوعاته وقدمها وعالجها معالجة علمية تاريخية وواقعية.

هـ- عرضه لحياة أبي حاتم الرازي الشيعي عرضاً علمياً موثقاً ومضبوطاً، مع الكشف عن حياته العلمية والسياسية.

و- ذكره لتصانيفه ومؤلفاته مع الإشارة إلى بعض مناظراته مع ملاحدة عصره.

ز- عرضه لمنهجية التحقيق وطريقة المقابلة بين نسخ كتاب الزينة، ثم استهل الكتاب بمقدمة للشيخ أبي حاتم الرازي (322 هـ) يعرض فيها بعض ما اشتمل عليه الكتاب والغرض من تأليفه[3].

---

(1) - انظر كتاب الزينة. ص (5-13).

(2) - المصدر السابق من ص 14 إلى ص 43.

(3) - كتاب الزينة ص (56-58).

2- **كتاب (أعلام النبوة)** صنفه أبو حاتم الرازي الإسماعيلي يجيب فيه أحد فلاسفة عصره وهو محمد بن زكريا الرازي الطبيب والفيلسوف المشهور[1]، والكتاب نسبه خير الدين الزركلي إلى أبي حاتم السني المحدث ووصفه بأنه مخطوط في مكتبة محسن الهمذاني في ناربورة بالهند، نقل ذلك عن المخطوطات المصورة[2]، وهو وهم لم يشاركه فيه أحد من المتقدمين ولا المتأخرين، ذلك أن المصادر لم تشر لا من قريب ولا من بعيد إلى أن أبا حاتم - محمد بن إدريس - صنف في أعلام النبوة إلا ما كان من كتاب صنفه أبو زرعة عبيد الله بن عبد الكريم بالعنوان نفسه [3].

ويزيل عن هذا الإشكال السيد حسين الهمداني في تقديمه لكتاب الزينة فيقول معلقا: (وقد جرت بين أبي حاتم الرازي ومعاصره ومواطنه الفيلسوف محمد ابن زكريا الرازي (ت 211 هـ) مناظرة وكلام حول النبوة "والسبب الموجب في حكمة الحكيم، تخصيص قوم بالنبوة والفضيلة دون قوم وإحواج الناس إلى الأنبياء". فأورد أبو حاتم ما جرى بينه وبين "الملحد" من الكلام حول هذا الشأن في كتابه أعلام النبوة (خط المكتبة المحمدية الهمدانية)[4]. وقد أعلمنا الشيخ

---

(1) - كارل بروكلمان في تاريخ الأدب 352/3.
وأبو بكر محمد بن زكريا الرازي هو صاحب التصانيف، تتلمذ عن البلخي الفيلسوف، كان إليه تدبير بيمارستان الري ثم كان على بيمارستان بغداد في دولة المكتفي، توفي ببغداد سنة إحدى عشرة وثلاثمائة. انظر سير أعلام النبلاء 354/14 رقم 206، وشذرات الذهب 263/2، ووفيات الأعيان 5/(157-161).

(2) - الأعلام 27/6.

(3) - ذكره البرذعي في الضعفاء والكذابين والمتروكين 692/2 من النص المحقق عند سعدي الهاشمي بهذا العنوان، وذكره الحافظ السخاوي باسم (دلائل النبوة) في الإعلان بالتوبيخ ص 534، وذكره عبد الرحمان ابن أبي حاتم في الجرح والتعديل 304/9 رقم 1305 باسم الدلالات.
وأعلام النبوة هي دلائل النبوة المتعلقة بمعجزات النبي صلى الله عليه وسلم وكراماته وخوارق العادات التي ظهرت على يديه. راجع دراسة سعدي الهاشمي 185/1-186.

(4) - ذكره البرذعي في الضعفاء والكذابين والمتروكين 692/2 من النص المحقق عند سعدي الهاشمي بهذا العنوان، وذكره الحافظ السخاوي باسم (دلائل النبوة) في الإعلان بالتوبيخ ص 534ن وذكره عبد الرحمان بن أبي حاتم في الجرح والتعديل 304/9 رقم 1305 باسم الدلالات.
وأعلام النبوة هي دلائل النبوة المتعلقة بمعجزات النبي صلى الله عليه وسلم وكراماته وخوارق العادات التي ظهرت على يديه. راجع دراسة سعدي الهاشمي 185/1-186.

أحمد حميد الدين الكرماني (ت بعد 412 هـ) حجة العراقين في عهد الخليفة الفاطمي الحاكم بأمر الله (390 - 408 هـ) في مقدمة كتابه الأقوال الذهبية (خط المكتبة المحمدية الهمدانية) ص 5 أن المراد بالملحد هو الفيلسوف محمد بن زكريا الرازي صاحب كتاب الطب الروحاني، وذكر الكرماني أن "ما جرى بينه وبين الشيخ أبي حاتم الرازي صاحب الدعوة بجزيرة الري، كان في أيام مرداويج وبحضرته" . وقد دحض أبو حاتم بعض وجهات نظر الفيلسوف؛ ومن ذلك أن ما قاله من أزلية الأصول الخمسة وهي الخالق والروح والمادة والمكان والزمان هو رأي غير صحيح؛ وأن اعتراضه على ظهور الأنبياء في قوم دون قوم لا يستند على أساس، وأن الحط من شأن "التقليد" والاهتمام الزائد "بالقياس" لا يؤديان إلى الغرض المنشود، ويتحدث أبو حاتم في كتابه عن وجوب النبوة ويناقش ويفحص الكتب المقدسة لموسى وعيسى وغيرهما ويخرج منهما بأنه على رغم اختلاف ظاهر اللفظ في هذه الكتب، فإنها في رسالتها ومعناها لا تختلف في الأساس، وبعد أن أيد نبوة محمد ونظرية الأعلام (الآيات والمعجزات) ولاسيما إعجاز القرآن انتقل إلى تناقض الفلاسفة في آرائهم وتخبطهم، ورفض أن يؤيد ما ذهبوا إليه في كلامهم النظري (Speculation) وفي مزاعمهم عن المعرفة واليقين، وأكد أن سر المعرفة الصحيحة إنما هو كامن في تعاليم الأنبياء والرسل والأئمة)[1] .

---

[1]- انظر كتاب الزينة ص 30-31.

أما مصنفات أبي حاتم الشيعي فيعرضها لنا بالتعليق الآتي:

(ومن الكتب التي نعلم أن أبا حاتم أحمد بن حمدان الرازي قد ألفها:

(1) كتاب أعلام النبوة و (2) كتاب الإصلاح و (3) كتاب الرجعة و (4) كتاب الجامع و (5) كتاب الزينة. وقد أشرنا فيما سبق إلى موضوعات (1) كتاب أعلام النبوة و (2) كتاب الإصلاح و (5) كتاب الزينة. وتوجد مخطوطات هذه الكتب في مكتبتنا المحمدية الهمدانية، وأما (3) كتاب الرجعة فقد ذكره المؤلف في كتاب الزينة، ولم نعثر عليه. وكذلك (4) كتاب الجامع فإننا لم نعثر عليه). انظر كتاب الزينة ص 31.

المطلب الرابع: تحرير المقال فيما بين الجرح والتعديل والتاريخ الكبير من اتصال وانفصال

قصدت من هذا العنوان الذي أردت أن يكون عنوان هذا المطلب تحرير كلام أعرض فيه حقيقة كتاب الجرح والتعديل لابن أبي حاتم، وأدفع به جملة التهم التي وجهت للكتاب ولصاحبه، أما مقارنته بالتاريخ الكبير للبخاري فلم تكن مقصودة منا ولا توسعنا فيها بالقدر الكبير إنما دُفعنا إليها دفعا بسبب من أطلق الكلام في الكتابين زاعما أن أحدهما مأخوذ من الآخر.. وقد تم هذا من دون تبصر ولا متابعة!

الفرع الأول- حقيقة كتاب الجرح والتعديل:

يعد هذا الكتاب مفخرة من مفاخر العلم لما يحوي من ثروة زاخرة في النقد وفي نقد النقد الحديثي، وقد ضَمَّن فيه ابن أبي حاتم سير وتراجم رواة الحديث الشريف، متشعبا في الكلام في الأسماء والأنساب والكنى والألقاب، وفي ذكر الشيوخ وشيوخ الشيوخ والرواة عنهم، كما تضمن ثروة من الأخبار والآثار المسندة الموصولة، وهذا كله تم بمنهجية مبسطة في العرض، وبأسلوب سهل وميسر، والذي يطالع الكتاب، ويتعامل معه بالبحث والدرس يغيب عن باله أن يربط هذا الكتاب بخارجه، أو أن يتناول جزئية من جزئياته ليحكم عليها من منطلق أصول أخرى ليقرر بعد ذلك أن عبد الرحمن بن أبي حاتم أو أباه أو أبا زرعة أو كلهم قد (أغاروا) أو (استوعبوا) ما في كتب غيرهم وضمنوه في كتاب أطلقوا عليه (الجرح والتعديل)!، وإنما يقوم بذلك بعض من يستهويهم حب كتاب من الكتب فيغمزون ما عداه ليجعلوه مُقدما على غيره، وغيره هو عالة عليه في المنافسة العلمية المشروعة.

وإذا أخذنا بعين الاعتبار ما قاله هواة المقارنة الاعتباطية بين الجرح والتعديل والتاريخ الكبير للبخاري وجدنا أحكامهم عامة، ونعوتهم مجردة عن الدليل، لا تتم بسبر المضامين وفحص المحتويات.

وكتاب الجرح والتعديل مطبوع ومتداول[1] حققه الشيخ عبد الرحمن ابن يحيى العلمي اليماني عن ثلاثة نسخ أصلية عن النسخة المحفوظة في مكتبة مراد ملا بإسطامبول تحت رقم 1427، خط سنة سبع وستمائة، والنسخة المحفوظة في دار الكتب المصرية، مقدمة الكتاب تحت رقم 892، والكتاب تحت رقم 891، خط سنة ست وأربعين وسبعمائة، والنسخة الأصلية الثالثة نسخة محفوظة في مكتبة كوبرلي بإسطامبول تحت رقم 278، خط سنة ثلاث وتسعين وسبعمائة، وقد وضع له مقدمة نفيسة ضَمَّن فيها معلومات قيمة عن الجرح والتعديل والتعريف بصاحب الكتاب ومزية الكتاب ومقدمته، ومنهجيته في تحقيق الكتاب وإخراجه ومعلومات أخرى سنقف عليها ضمن معلومات عن كتاب الجرح والتعديل لابن أبي حاتم.

الفرع الثاني - الدفاع عن كتاب الجرح والتعديل:

وُجِّهَتْ للكتاب الذي صنفه أبو محمد عبد الرحمن بن أبي حاتم الرازي تهمتان: الأولى وَصْفُ ما فيه بأنه غيبة وَتَكَلُّمٌ في الرجال بلا مستند، والثانية أنه نسخة من كتاب التاريخ الكبير الذي صنفه محمد بن إسماعيل البخاري. وسنتولى في هذا المطلب بسط هذه الشبهة كما توافرت في المصادر ثم الرد عليها، نبدأ بالزعم الأول ثم نثني بالآخر.

---

[1] - صدر الكتاب في تسع مجلدات في طبعته الأولى خلال سنتي 1952 م و 1953 م، مطبعة مجلس دائرة المعارف العثمانية بحيدر آباد بالهند، ودار الكتب العلمية ببيروت لبنان.

أولا: من زعم أن الكتاب غيبة:

فحوى هذه الشبهة أن واحدا منهم دخل على عبد الرحمن بن أبي حاتم وهو يقرأ على طلبته كتاب الجرح والتعديل فقال له: (كم من هؤلاء القوم قد حطوا رواحلهم في الجنة منذ مائة سنة ومائتي سنة وأنت تذكرهم وتغتابهم على أديم الأرض) فبكى عبد الرحمن وقال للسائل: (لو سمعت هذه الكلمة قبل تصنيفي هذا الكتاب لما صنفته) وشاعت هذه القصة واشتهرت وتناثرت في بطون الكتب، ولسائل أن يسأل: من هذا الرجل الذي دخل عليه وقال له ما قال، ثم أجابه ابن أبي حاتم بذلك الجواب؟

تُقَدِّمُ لنا المصادر روايتين مختلفتين في السند، متحدتين في المتن، وما سقناه من حوار بين الرجل وابن أبي حاتم هو القدر المشترك بينهما، فالحوار هو هو فيهما، الرواية الأولى تشير إلى أن الذي دخل عليه هو يوسف بن الحسين الرازي، وهذه الرواية أخرجها الخطيب بسنده إلى محمد بن الفضل العباسي الذي يحكي فيقول: (كنا عند عبد الرحمن بن أبي حاتم وهو إذا يقرأ علينا كتاب الجرح والتعديل فدخل عليه يوسف بن الحسين الرازي فقال له: يا أبا محمد: ما هذا الذي تقرؤه على الناس؟ قال: كتاب صنفته في الجرح والتعديل، قال: وما الجرح والتعديل؟ قال: أُظْهِرُ أحوالَ أهل العلم، من كان منهم ثقة أو غير ثقة، فقال له يوسف بن الحسين: استحييت لك يا أبا محمد، كم من هؤلاء القوم قد حطوا رواحلهم في الجنة منذ مائة سنة ومائتي سنة وأنت تذكرهم وتغتابهم على أديم الأرض، فبكى عبد الرحمن وقال: يا أبا يعقوب! لو سمعت هذه الكلمة قبل تصنيفي هذا الكتاب لما صنفته)[1].

---

[1] - الكفاية في علم الرواية ص 55 وأخرجها ابن عساكر سماعا من الخطيب، انظر تاريخ دمشق 364/35.

وأما الرواية الثانية فتشير إلى أن الذي دخل عليه وسأله هو أبو بكر محمد بن مهروية بن سنان الرازي، وقد أخرجها الحافظ ابن عساكر بسنده إليه قال: سمعت أبا بكر محمد بن مهروية بن سنان الرازي يقول: سمعت علي ابن الحسين بن الجنيد يقول: سمعت يحيى بن معين يقول: إنـَّا لنطعن على أقوام لعلهم قد حطوا رحالهم في الجنة منذ أكثر من مائتي سنة. قال ابن مهروية: فدخلت على عبد الرحمن وهو يقرأ على الناس كتاب الجرح والتعديل فحدثته بهذه الحكاية فبكى وارتعدت يداه حتى سقط الكتاب من يديه وجعل يبكي ويستعيدني الحكاية، ولم يقرأ في ذلك المجلس شيئا، أو كما قال)[1].

يمكن أن نسلم بصحة الروايتين، ونقول بأن الواقعة حصلت لابن أبي حاتم مع يوسف بن الحسين ومحمد بن مهروية بن سنان لكونهما رازيان، ولكن الذي لا يجب التسليم به هو أن تتكرر عبارة أن الجرح والتعديل غيبة مع الرجلين، وأن يبكي عبد الرحمن في حواره مع الرجلين مرتين!

وأرجح أن تكون هذه الحادثة وقعت مرة واحدة وقد حضرها الرجلان في مجلس واحد، وأن العبارة هي ليحيى بن معين فلما سمعها أثرت فيه، لا لأَنَّ الجرح والتعديل غيبة ولكن كلام يحيى بن معين له وقع كبير في نفس عبد الرحمن الرازي، فلما سمعها عبد الرحمن تأثر بها لورعه وتقواه، وهو يعلم أن الإمام يحيى ما قال ذلك إلا تورعا، وأن تجريحه لرجال لا يدخلهم النار، وتعديله لآخرين لا يدخلهم الجنة، والمعروف عن الإمام يحيى أنه إمام في الجرح والتعديل، وقد صَنـَّف فيه قبل تصنيف عبد الرحمن الرازي، وتكلم في أحوال الرجال قبله، وعلي بن الحسين بن الجنيد هو أحد رواة تاريخه، ولا يبعد أن يكون يوسف ابن الحسين حاضرا فشارك في الحوار، لكنه رجل بعيد عن هذا العلم، فهو من

---

[1] - تاريخ دمشق 365/35.

مشايخ الصوفية، وكانت غالبية أسفاره لأجل ذلك، وصحب ذا النون المصري، وجل رواياته عنه، وسأل أحمد بن حنبل أن يحدثه فقال له: (ما تصنع بالحديث يا صوفي؟) فألح عليه فحدثه، وكان الرازيون لا يرضونه، ومنهم من وصفه بالزندقة، تقدمت وفاته سنة أربع وثلاثمائة، وكانت بين وفاته ووفاة عبد الرحمن أكثر من عشرين سنة![1].

وإن كنتُ أُنكر أن يكون الرجل زنديقا، فإنني لا أنكر أن يكون بعيداً عن هذا الفن، وكان لا يفرق بين الغيبة والجرح والتعديل، يدلنا على ذلك قوله لعبد الرحمن الرازي: (وما الجرح والتعديل؟) فبين له فلم يفهم، ومن كان هذا حاله كيف يدخل على ابن أبي حاتم ويتكلم معه في علمه ومصنفه؟ وكيف يستجيب ابن أبي حاتم له فيطوي الكتاب ويبكي ولا يحدث؟!.

وهذا الذي وقع لابن أبي حاتم وقع لبعض أئمة النقد، فقد ابتلوا بمن لا يفرقون بين الجرح والتعديل والغيبة فأنكروا مقالات النقاد في الرجال وحسبوها غيبة، يحكي عبد الله بن الإمام أحمد بن حنبل فقال: (جاء أبو تراب النخشي إلى أبي فجعل أبي يقول: فلان ضعيف، فلان ثقة، فقال أبو تراب، يا شيخ، لا تغتب العلماء، فالتفت أبي إليه فقال له: ويحك هذه نصيحة، ليس هذا غيبة)[2].

ومنهم من كان يتورع في النقد فيحجم عن الكلام في الرجال مخافة الوقوع في الغيبة، ومن هؤلاء محمد بن بندار السباك الجرجاني فقد سأل أحمد بن حنبل فقال: (إنه ليشد علي أن أقول فلان ضعيف، فلان كذاب، فقال أحمد: إذا سكتَّ أنت، وسكتَّ أنا فمتى يعرفُ الجاهلُ الصحيحَ من السقيم)[3].

---

[1] - ترجمته في تاريخ بغداد 314/14 ما بعدها رقم 7638.

[2] - القصة أخرجها الخطيب في الكفاية ص 63.

[3] - أخرجها الخطيب في الكفاية ص 63.

إذا كان الإمام عبد الرحمن الرازي أجاب من أنكر عليه بما لا يتلاءم مع المقام، والإمام أحمد أجمل في الجواب ولم يفصل فإن آخرين من أهل النقد فصّلوا في الجواب، ومن هؤلاء الحافظ الخطيب، فإنه علق على واقعة يوسف بن الحسين الرازي مع أبي محمد الرازي وحكى الإجماع على أن الجرح والتعديل ليس غيبة، وأنه جائز ومشروع يقول: (وليس الأمر على ما ذهبوا إليه لأن أهل العلم أجمعوا على أن الخبر لا يجب قبوله إلا من القائل الصدوق المأمون على ما يخبر به، وفي ذلك دليل على جواز الجرح لمن لم يكن صدوقا في روايته، مع أن سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم قد وردت مصرحة بتصديق ما ذكرنا، وضد قول من خالفنا)[1].

ويقول: (أجمع أهل العلم على أنه لا يقبل إلا خبر العدل كما أنه لا تقبل إلا شهادة العدل، ولما ثبت ذلك وجب متى لم تعرف عدالة المخبر والشاهد أن يسأل عنهما أو يستخبر عن أحوالهما أهل المعرفة بهما، إذ لا سبيل إلى العلم بِمَا هُمَا عليه إلا بالرجوع إلى قول من كان بهما عارفا في تزكيتهما، فدل على أنه لابد منه)[2].

ثم بين فقال: (وقد أخبر النبي صلى الله عليه وسلم بأن في أمته من يجيء بعده كذابين فحذر منهم، ونهى عن قبول رواياتهم، وأعلمنا أن الكذب عليه ليس كالكذب على غيره، فوجب بذلك النظر في أحوال المحدثين احتياطا للدين وحفظا للشريعة من تلبيس الملحدين)[3].

وهذا الذي ذكره الخطيب هو عين الصواب، فإن القرآن الكريم حَثَّ على التثبت في الأخبار، والتبين ممن نقل الخبر فقال تعالى: (***يا أيها الذين امنوا إن جاءكم فاسق بنبإ فتبينوا أن تصيبوا قوما بجهالة فتصبحوا على ما فعلتم نادمين***)[4]، وروي

---

[1] - انظر الكفاية ص 55.
[2] - المصدر السابق ص 51.
[3] - المصدر السابق ص 52.
[4] - سورة الحجرات الآية 6.

عن النبي صلى الله عليه وسلم قوله: (ليس لفاسق غيبة)[1]، وفي حديث عائشة رضي الله عنها قال: (أمرنا رسول الله صلى الله عليه وسلم أن نُنزِل الناس منازلهم)[2].

إن دين محمد صلى الله عليه وسلم يقوم على الخبر والرواية ، ولما كان كل خبر مُعَرَّضاً للكذب كان هذا الدين أشد عرضة للدنس، ولذلك وضعت الزنادقة على رسول الله صلى الله عليه وسلم - كما قال حماد بن زيد - اثني عشر ألف حديث[3]، وأقر واحد منهم عند الخليفة المهدي للعباسي أنه وضع أربعمائة حديث كانت تدور في أيدي الناس في وقته[4]، فكان لابد من تمحيص الرواة، والنظر في أحوالهم، ومتابعتهم من جهة العدالة وعدمها، والضبط وعدمه، وهذا ما قصده عبد الله بن المبارك رحمه الله في رواية عندَ أبي حاتم الرازي حين قالوا له في الأحاديث الموضوعة فقال: (يعيش لها الجهابذة)[5].

ولإبعاد الجرح والتعديل عن الغيبة اجتهد العلماء في تحديد المواطن التي تُجوز الكلام في الرواة، ومنهم الإمام النووي في رياض الصالحين، يقول في السبب الرابع: (تحذير المسلمين من الشر ونصيحتهم)، فذكر من وجوه التحذير والنصيحة: (جرح المجروحين من الرواة والشهود، وذلك جائز بإجماع المسلمين، بل واجب للحاجة)[6].

هذا عن التهمة الأولى فماذا عن الثانية؟

---

(1) - أخرجه الخطيب في الكفاية ص 59.

(2) - أورده الإمام مسلم في مقدمة الصحيح بصيغ التعليق، ونقل ابن الصلاح تصحيحه وصححه، انظر صيانة صحيح مسلم ص 84.

(3) - انظر الكفاية ص 471.

(4) - المصدر السابق ص 53.

(5) - الكفاية ص 53، أخرجه الخطيب في الكفاية بسنده إلى عبد الرحمن الرازي عن أبيه.

(6) - رياض الصالحين – باب ما يباح من الغيبة – ص 51-511.

ثانيا: من وصف الكتاب بأنه نسخة من تاريخ البخاري!

الذين وصفوا كتاب الجرح والتعديل لابن أبي حاتم بأنه نسخة من كتاب التاريخ الكبير للبخاري هم طائفة من المتقدمين، وفئة من المتأخرين، نأتي على أقوال المتقدمين بالعرض والنقد ثم نخلص لآراء المتأخرين.

أ- آراء المتقدمين: عرض ونقد.

أبرز من أطلق هذه التهمة على كتاب الجرح والتعديل من المتقدمين ابن عبدويه الوراق وأبو أحمد الحاكم الكرابيسي والخطيب البغدادي والحافظ الذهبي وجماعة.

فأما شنيعة ابن عبدويه الوراق فيحكيها الخطيب البغدادي بصيغة التعليق عن أبي أحمد الحاكم الذي شنع هو الآخر على الكتاب والرازيين شنيعة مشابهة لشنيعة ابن عبدويه، وذلك في حوار جرى بينهما بالري، يقول الخطيب: (حُدثت عن أبي أحمد محمد بن محمد بن أحمد بن إسحق الحافظ النيسابوري قال: كنْتُ بالري فرأيتهم يوما يقرءون على أبي محمد بن أبي حاتم كتاب الجرح والتعديل فلما فرغوا قلت لابن عبدويه الوراق: ما هذه الضحكة؟ أراكم تقرؤون كتاب التاريخ لمحمد بن إسماعيل البخاري على شيخكم على الوجه، وقد نسبتموه إلى أبي زرعة وأبي حاتم، فقال: يا أبا أحمد! اعلم أن أبا زرعة وأبا حاتم لما حُمل إليهما هذا الكتاب قالا: هذا علم حسن، لا يستغنى عنه، ولا يحسن بنا أن نذكره عن غيرنا، فأقعدا أبا محمد عبد الرحمن حتى يسألهما عن رجل بعد رجل، وزادا فيه ونقصا، ونسبه عبد الرحمن إليهما)[1].

---

[1] - حكاها الخطيب البغدادي في موضح أوهام الجمع والتفريق 1/15-16، والقصة حكاها أبو عبد الله الحاكم في ترجمة شيخه أبي أحمد الحاكم من تاريخ نيسابور، وعن هذا المصدر أخذ الذهبي في سير أعلام النبلاء 16/373، وفي تذكرة الحافظ 3/978، وياقوت الحموي في معجم البلدان 3/120 والحافظ السخاوي في فتح المغيث 2/380.

جواب ابن عبدويه الوراق أبلغ في التشنيع من مقال أبي أحمد الحاكم، لأن أبا أحمد لم ير ممن صنف في الرجال غير محمد بن إسماعيل البخاري، فلما رآى كتاب الجرح والتعديل بيد الرازيين ظنه هو نفسه كتاب البخاري فسأل ابن عبدويه فأجابه بما رأينا، وَقَوَّل أبا زرعة وأبا حاتم ما لم يقولا، ونسب إليهما ما لم يفعلا، وهو ليس بمحل أن يُقَوِّمَ الرجال بله الكتب، فقد رماه يحيى بن معين بالكذب، وقال مرة: ليس بشيء، وقال عبد الخالق بن منصور عن يحيى بن معين: كذاب رجل سوء، وقال ابن عدي، روى عنه شعبة وحماد أحاديث غير محفوظة[1].

وقد تلقف منه أبو أحمد الحاكم هذه التهمة ورمى بها كتاب الجرح والتعديل، يحكي الخليلي في الإرشاد أنه سمع عبد الرحمن بن فضالة الحافظ يقول: (سمعت أبا أحمد محمد بن محمد بن إسحق الكرابيسي الحافظ يقول: رحم الله محمد بن إسماعيل فإنه الذي ألف الأصول وبين للناس، وكل من عمل بعده فإنما أخذه من كتابه كمسلم بن الحجاج فرق كتابه في كتبه، وتجلد فيه حق الجلادة حيث لم ينسبه إلى قائله، ولعل من ينظر في تصانيفه لا يقع فيها ما يزيد إلا ما يسهل على من يَعُدُّه عدا، ومنهم من أخذ كتابه فنقله بعينه كأبي زرعة وأبى حاتم)[2].

صاحب هذه الرواية هو أبو أحمد محمد بن محمد بن إسحق الكرابسي الحافظ، منهم من جَهَّلَه[3]، ومنهم من صيره رجلين[4]، وهو واحد، أخرج له

---

(1) - انظر اللسان 269/6 رقم 942. وأخرج له الخطيب البغدادي ترجمة في تاريخ بغداد لم يبين فيها حاله بشيء، انظر ترجمة يحيى بن عبدويه بن حبيب، أبو زكريا، 226/14 رقم 7525.

(2) - الإرشاد في معرفة علوم الحديث 962/3-963 رقم 893.

(3) – من هؤلاء الحافظ ابن القطان الفاسي قال: (لا أعرفه)، فاعترض عليه ابن الوكيل بقوله: (قلت: هو محمد بن محمد بن إسحق الحافظ)، وساق كلام أبي عبد الله الحاكم من تاريخ نيسابور، راجع الذيل على ميزان الاعتدال للعراقي ص 363 رقم 753.

(4) - ذكر أبا أحمد محمد بن محمد الكرابيسي، ونقده ثم قال: وقد سبقه إلى هذا الانتقاد أبو أحمد الحاكم الكبير)، وكأن الأول غير الثاني، ومن هؤلاء الدكتور سعيد بن عمر إدريس محقق كتاب الإرشاد للخليلي، انظر الإرشاد 965/3 (الهامش).

الخليلي ترجمة في الإرشاد[1]، وكذلك الحافظ ابن عساكر في تاريخ دمشق[2]، وأقدم ترجمة وضعها له تلميذه أبو عبد الله الحاكم (405 هـ) في تاريخ نيسابور، وقد استفاد منها الخليلي كثيرا، والخطيب البغدادي في التذكرة[3] والعبر[4] وفي سير أعلام النبلاء[5] وغيرهم[6].

نقل من ترجم له تعديل من عدله ومن أثنى عليه، وذكروا أفاضل شيوخه ومن روى عنه، وبعض ما رواه من حديث مرفوع، وقال ابن عساكر: (ولم يزل من المقبولين إلى أن قلد القضاء في مدن كثيرة بخراسان)، وقال: (وصنف رحمه الله على كتاب البخاري ومسلم في الصحيح، وعلى كتاب أبي عيسى الترمذي، وصنف كتاب الأسامي والكنى والعلل، والمخرج على كتاب المزي وكتاب الشروط، وكان عارفا به، وصنف الشيوخ والأبواب)[7].

هذا هو أبو أحمد الحاكم الذي يظهر أنه لم يحرر المقالة في الحكم على الصحيحين وعلى كتاب الجرح والتعديل والتاريخ الكبير كما يجب، بل حبه للإمام البخاري ومصنفاته جعله يغالي في الحكم، وقد جرت مقالات السلف بتفضيل صحيح البخاري على صحيح مسلم بعبارات ترجيحية لكن ليس على الوصف الذي تقدم به أبو أحمد الحاكم والذي يجعل من الإمام مسلم بن الحجاج مجرد آخذ من البخاري وناسخ لجامعه الصحيح في كتاب سماه الصحيح، وأسانيد الإمام

---

(1) - الإرشاد 847/3 رقم 753.

(2) - تاريخ دمشق 154/55-155 رقم 6937.

(3) - تذكرة الحافظ 976/3.

(4) - العبر 9/3.

(5) - سير أعلام النبلاء 370/16.

(6) - وانظر الوافي بالوفيات 115/1، والمنتظم 146/7، وشذرات الذهب 93/3، ولسان الميزان 5/7 رقم 5.

(7) - تاريخ دمشق 156/55.

مسلم في صحيحه تجيب على هذا الوصف، ومقدمته في صحيحه التي يؤصل فيها لشرطه وينقد الشروط الأخرى كافية في الإجابة، وقد عرض صحيحه على علماء الري فلم يؤاخذه أحد بمثل ما قال أبو أحمد، ولو كان الأمر مجرد أخذ من البخاري لما تكلف تلميذه أبو عبد الله الحاكم في أن يستدرك عليهما ما لم يخرجاه، ولو كان الأمر كذلك ما تكلف هو نفسه في التصنيف على الصحيحين، وبعد الإمام مسلم رمى أبو أحمد الإمامين الرازيين أبا حاتم وأبا زرعة بأنهما ما فعلا شيئا في الجرح والتعديل سوى أنهما أخذا كتاب التاريخ الكبير ونسباه لأنفسهما من دون زيادة ولا نقصان، وواجهه تلميذه أبو عبد الله الحاكم فقال: (قلت لأبي أحمد - رحمه الله - فيما زادا ونقصا فوائد كثيرة لا توجد في كتاب البخاري)[1].

والذي يظهر أن أبا أحمد الحاكم لم يتعامل مع كتاب الجرح والتعديل كتعامله مع التاريخ الكبير، ولا اطلع عليه اطلاع المقارن المدقق، ولو فعل ذلك لخفف من حدة هذا الوصف الذي ظهر فيه متأثرا بما قاله له ابن عبدويه الوراق.

ومن العلماء من غلظ القول في صنيع عبد الرحمن الرازي معتبرا ما فعله عبد الرحمن غارة على تاريخ البخاري، وعَمْداً منه في ضم أسماء التاريخ الكبير إلى كتاب الجرح والتعديل، من هؤلاء الحافظ أبو بكر الخطيب البغدادي يقول: (ومن العجب أن ابن أبي حاتم أغار على كتاب البخاري ونقله إلى كتاب في الجرح والتعديل، وعمد إلى ما تضمن من الأسماء فسأل عنها أباه وأبا زرعة ودون عنهما الجواب في ذلك)[2].

قلت: هذا هو كلام ابن عبدويه الوراق حكاه الخطيب بعبارة عُدوانية!. والإغارة لا تستعمل إلا في الحروب والمعارك، وقد استعمل الخطيب

---

[1] - أخرجه ابن عساكر في تاريخ دمشق 35/363-364.

[2] - موضح أوهام الجمع والتفريق 1/15.

هذه اللغة العسكرية ليبين أن الكتاب ما هو إلا نسخة من التاريخ الكبير، وهذا النقض غير متماسك من وجوه:

الوجه الأول: ليس في كتاب الجرح والتعديل ما يشهد للخطيب ولغيره على أنه مجرد سؤال وجواب بل فيه سماعات وأسئلة وروايات عن غير أبي حاتم وأبي زرعة.

الوجه الثاني: أن الخطيب البغدادي ضمن في كتبه معلومات كثيرة نقلها من كتاب الجرح والتعديل، ومنها الأوهام المأخوذة عن البخاري التي يقول عنها: (ثُمَّ جمع الأوهام المأخوذة على البخاري وذكرها من غير أن يقدم ما يقيم به العذر لنفسه عند العلماء في أن قصده بتدوين تلك الأوهام بيان الصواب لمن وقعت إليه دون الانتقاص والعيب لمن حُفظت عليه) ثم استدرك بعد أن عرف أن ما فعله عبد الرحمن الرازي هو لأجل الدين فقال: (ونحن لا نظن أنه قصد غير ذلك، فإنه كان بمحل من الدين، وأحد الرفعاء من أئمة المسلمين رحمة الله عليه وعليهم أجمعين)[1].

قلت: وهذا الذي ذكره الخطيب مؤاخذا به بن أبي حاتم لم يلتزم به، فإنه بدأ بأوهام محمد بن إسماعيل البخاري في كتابه موضح أوهام الجمع والتفريق معتمدا في ذلك على تصنيف ابن أبي حاتم من دون أن يشير إليه، كما أنه لم

---

[1] - موضح أوهام الجمع والتفريق 15/1.

يذكر في مقدمته ما أراد من ابن أبي حاتم أن يذكره، تجاوز الله عنا وعنه!.

الوجه الثالث: في نقد الحافظ الخطيب بعض المبالغات التي زادت عن الحد في بعض الأئمة، وقد نقده غير واحد بسبب ذلك حتى ذهب بعضهم إلى عدم قبول جرحه وتعديله[1].

ب- آراء المتأخرين: عرض ونقد

ومن المتأخرين طائفة، يقول أحد الباحثين المعاصرين: (لقد استفاد ابن أبي حاتم من كتاب التاريخ للإمام البخاري فاستوعب في كتابه رجاله - تقريبا - وزاد عليهم رجالا ليسوا في التاريخ الكبير، ثم ذهب يسأل أباه وأبا زرعة الرازيين - رحمهما الله - عن رأيهما في كل راو من الرواة فإن وجد عند أحدهما أو كليهما شيئا استغنى به لإمامتهما في هذا الشأن، وإن لم يجد راح يبحث في كتب المتقدمين كابن معين وابن المبارك وأحمد بن حنبل عن رأيهم في ذلك الراوي، ولقد كان رحمه الله ذا خبرة واسعة في هذا الشأن إلا أنه كان يلتمس آراء مشاهير النقاد ليتخلص من التبعة، وليكون الحكم الذي يقرره أوقع في نفسه وفي نفوس

---

[1] – من هؤلاء الحافظ ابن الجوزي وابن عبد الهادي والعلامة اللكنوي وجماعة.
يقول العلامة اللكنوي وهو ينقل كلام ابن عبد الهادي الحنبلي من (تنوير الصحيفة بمناقب الإمام أبي حنيفة) : (لا تغتر بكلام الخطيب فإن عنده العصبية الزائدة على جماعة من العلماء كأبي حنيفة وأحمد وبعض أصحابه، وتحامل عليهم بكل وجه، وصنف فيه بعضهم (السهم المصيب في كبد الخطيب)، انظر الرفع والتكميل ص 77-78.
وصاحب (السهم المصيب) هو الملك أبو المظفر عيسى بن سيف الدين أبو بكر بن أيوب الحنفي المتوفى سنة 624 هـ.
ومن الذين صنفوا في الرد على الخطيب الحافظ ابن الجوزي، فقد صنف رَدّاً سماه (السهم المصيب في الرد على الخطيب)، وصنف في الرد عليه السيوطي وسماه (السهم المصيب في نحر الخطيب)، وقد آخذه الحافظ ابن الجوزي على تعنته في النقد فقال: (والخطيب لا ينبغي أن يقبل جرحه ولا تعديله، لأن قوله ونقله يدل على قلة دين)، انظر قواعد في علوم الحديث للتهانوي ص 194 ونحو هذا الكلام في نصب الراية للحافظ الزيلعي 2/ 136.

الآخرين يدلنا على هذا أنه إذا وجد اختلاف بين العلماء في راو من الرواة كان الحكم فيه والمرجح لما هو الأليق بحاله)[1].

مما يلاحظ على هذا الكلام ما يلي:

1- أن هذا الكلام بُني في جانب كبير منه على ما تقدم من تشنيع.

2- ترتيب الاستيعاب على الاستفادة هو غير صحيح، لأن عبد الرحمن الرازي لم يصرح به ولا أشار إليه، وقول ذلك يترتب عليه الطعن في العلم الغزير الذي استفاده ابن أبي حاتم من مصادر شتى، وهذه المصادر هي غير (التاريخ الكبير)!، ثم يترتب على ذلك الطعن في عدالة ابن أبي حاتم من جهة العلم والرواية، فهو ناقد جهبذ، يُعزي الحقائق العلمية إلى مصادرها بالأسانيد الثابتة، ولم يُعرف عنه التدليس.

3- لم يسأل ابن أبي حاتم أباه وأبا زرعة وحدهما بل سمع من حفاظ ونقاد آخرين، ويمكن تقسيم ما سمعه من أئمة النقد في الجرح والتعديل إلى ما يلي:

أ- ما سمعه من والده وهو كثير جدا.

ب- ما سمعه من أبي زرعة الرازي وهو كثير أيضا.

ج - ما سمعه منهما بالإتفاق.

د- ما رواه عن أئمة النقد من طريق والده.

هـ- ما رواه من جرح وتعديل عن النقاد من غير طريق والده.

و- ما سمعه من غير أبي حاتم وأبي زرعة.

---

[1] - رواة الحديث الذي سكت عنهم أئمة الجرح والتعديل بين التوثيق والتجهيل ص 36.

4- وأما قول الباحث: (وإن لم يجد راح يبحث في كتب المتقدمين كابن معين وابن المبارك وابن حنبل ...) فهو غير صحيح البتة، فعبد الرحمن الرازي لم يستق مادته من الكتب، وليس في كتاب الجرح والتعديل الموجود بين أيدينا اليوم ما يشير إلى ذلك، فابن أبي حاتم استقى المادة العلمية من السؤالات والسماعات وما كوتب به في الموضوع، فقد كتب إليه علي بن أبي طاهر وعبد الله بن أحمد ابن حنبل وحرب بن إسماعيل الكرماني وعمار بن رجاء وابن أبي خيثمة وغيرهم، وأما من ذكر من المتقدمين كأحمد بن حنبل وابن معين وغيرهما فهؤلاء لم يتقدموا عليه كثيرا كتقدم عبد الله بن المبارك فأغلب ما رواه عن يحيى بن معين فعن والده، فهو من شيوخ أبيه، وكذلك الإمام أحمد بن حنبل، أما ابن المبارك وغيره من نقاد القرن الثاني فروى لهم في الجرح والتعديل بالأسانيد المتصلة، وليس هناك ما يدل على أنه رجع إلى كتبهم أو إلى كُتُبِ غيرهم فنقل منها ما أودعه لنا في كتابه!.

5- وقوله: (ولقد كان رحمه الله ذا خبرة واسعة في هذا الشأن) هو قول سليم، لكنه عاد فاستثنى من هذه الخبرة الواسعة (أنه كان يلتمس آراء مشاهير النقاد ليتخلص من التبعة، وليكون الحكم الذي يقرره أوقع في نفسه وفي نفوس الآخرين...)، وعلى هذا الكلام مؤاخذات:

أ- إن الاستثناء الذي استثناه الباحث لا يقلل من خبرة عبد الرحمن الواسعة في شيء، فلا يلتمس آراء مشاهير النقاد إلا الناقد المشهور، وليس بصحيح أنه كان يفعل ذلك ليتخلص من التبعة، وليس بصحيح أنه كان يقرر الحكم في الراوي الذي يقع في نفوس الناس وفي نفسه موقع القبول، فهذا العلم ليس فيه عمل للذاتية وللذوق وللعاطفة، وإذا فهمنا هذا أدركنا أن عبد الرحمن الرازي كان لا يقرر شيئًا في الراوي إلا بالمنهج المتبع في هذا العلم، ملتزما بالطرق والقواعد في إيراد أقوال النقاد في بيان حال الراوي.

ب- ودليل الباحث فيما ذكر ما ذكره في آخر كلامه حين قال: (يدلك على هذا أنه إذا وجد اختلافاً بين العلماء في راو من الرواة كان الحكم فيه والمرجح لما هو الأليق بحاله).

الذي يظهر من هذا الكلام أن الباحث تبع عبد الرحمن الرازي فيما قاله، ولم يقف على صنيعه فيما فعله، ولو تتبع تراجم الجرح والتعديل وتأملها لوجد فيها خلاف ما ذكر، فليس هناك ترجيح بالمعنى الذي قصد إنما الترجيح الذي يقصده ابن أبي حاتم هو حذف الكلام قبل أن يحكيه مما يراه من تناقض في إيراد أقوال الأئمة، ولا يستطيع أحد أن يعرف ما حذف وكم حذف لأنه لم يثبته، ثم إن الذي يبعد ابن أبي حاتم من هذه المؤاخذات كلها هو أنه كان حاكيا للجرح والتعديل، ليس إلا.

وإذا كان الباحث يريد بالترجيح الحسم في حال الراوي من جهة العدالة وعدمها فإن هذا هو ما قصده عبد الرحمن الرازي من تأليف كتابه، فإنه ما أورد تلك الحكايات إلا لأجل الكشف عن منزلة الراوي ومن ثم يتبين حاله، وهي الطريقة التي أراد بها مخالفة الإمام البخاري في تاريخه.

قدمنا مجمل أقوال من اشتهر من علماء السلف، وبعض من تبعهم من المحدثين الخلف، ويجدر بنا أن نضيف إليهم فئتين من العلماء، فئة ترددت بين الإنصاف والإجحاف وفئة أثنت على كتاب الجرح والتعديل وردت عنه التهمة، ولا نرى الفئة الأولى إلا اختارت الوسط، من متقدميهم الحافظ أبو يعلى الخليلي القزويني فإنه لما حكى مقالة أبي أحمد الحاكم علق قائلا: (فإن عاند الحق معاند فيما ذكرت فليس يخفى صورة ذلك على ذوي الألباب)[1].

---

[1] - انظر الإرشاد 3/ 966 ترجمة رقم 893.

قلت: وهذا الكلام لا أدري ما معناه، هل هو تأكيد لما حكى قبل أم رد عليه! لذلك جعلناه موقفا بين الموقفين.

ومن المتأخرين المصنف التركي السيد فؤاد سيزكين فإنه لما تكلم عن الجرح والتعديل قال: (اعتمد فيه على التاريخ الكبير للبخاري اعتمادا أساسيا غير أنه في كثير من الجوانب أكثر تفصيلا من البخاري - كما أن- في بعض الأحيان مستقل عن أحكام البخاري في رواة الحديث)[1].

ومن الذين ذبّـُوا عن كتاب الجرح والتعديل هذه التهم جماعة من السلف والخلف، منهم من اقتصر على المدح والثناء، ومنهم من رد الشبه والطعون، فمن مدح وأثنى الحافظ ابن عساكر، فقد ذكر في مستهل ترجمة ابن أبي حاتم قائلا: (أحد الحفاظ، صنف كتاب الجرح والتعديل فأكثر فائدته)[2]، وأتى على ذكره الحافظ العراقي في شرحه لمقدمة ابن الصلاح فقال: (حكاه ابن أبي حاتم في الجرح والتعديل، وهو من أشهر ما صنف في أسماء الرجال)[3].

أما من رد الشبه والطعون فجماعة من السلف منهم الحافظ أبو عبد الله الحاكم النيسابوري، فإنه لما حكى ما سمع من شيخه أبي أحمد الحاكم الكرابيسي وما جرى من حوار بينه وبين ابن عبدويه الوراق رد قائلا: (قلت لأبي أحمد - رحمه الله - فيما زادا ونقصا - أي الرازيان - فوائد كثيرة لا توجد في كتاب البخاري)[4].

قلت: وهذا من أقوى ما يعتمد عليه في الموضوع لقرب الزمان، ولتوفر نسخ الكتابين الأصلية، وهو كاف في الرد على من يباعد بين التاريخ الكبير

---

[1] - تاريخ التراث العربي 286/1، وفي هذا القول اضطراب كما ترى!

[2] - تاريخ دمشق 357/35.

[3] - التقييد والإيضاح بشرح مقدمة ابن الصلاح ص 354.

[4] - تاريخ دمشق 363/35-364.

الموجود في زماننا والتاريخ الكبير الموجود في ذلك الوقت، لاشك أن تغييرات وقعت، لكن البعد شاسع والجهد ظاهر.

وذب من الخلف على كتاب الجرح والتعديل الشيخ زاهد الكوثري والشيخ المعلمي اليماني والدكتور أحمد محمد نور سيف، فقد رد الشيخ زاهد الكوثري كلام أبي أحمد النيسابوري في كتاب الجرح والتعديل واعتبره حملات (لا تخلو عن غلو وإسراف في القول)[1].

ويقول الشيخ المعلمي اليماني: (كأن أبا أحمد رحمه الله سمعهم يقرأون بعض التراجم القصيرة التي لم يتفق لابن أبي حاتم فيها ذكر الجرح والتعديل ولا زيادة مهمة على ما في التاريخ فاكتفى بتلك النظرة السطحية، ولو تصفح الكتاب لما قال ما قال، (...) وأما جواب بن عبدويه الوراق فعلى قدر نفسه لا على قدر ذينك الإمامين أبي زرعة وأبي حاتم...)[2].

قلت: وكلام الشيخ المعلمي اليماني وجيه في الموضوع، وصريح في الحكم، وله في التعليق كلام آخر اقتطفناه للاستشهاد به في موطن آخر من هذه الدراسة، ويحق للباحث أن يبني على حكمه وعلى استنتاجه لأنه أحد العارفين بكتاب الجرح والتعديل والعالمين به، لأنه هو أول من أخرجه للوجود محققا ومطبوعا، وله مقارنات وتعليقات هامشية على بعض التراجم من التاريخ الكبير والجرح والتعديل.

ويرد الدكتور المحقق أحمد محمد نور سيف على ما ذهب إليه أبو أحمد الحاكم وابن عبدويه الوراق فيقول: (لكن الحقيقة ليست كذلك، فهو وإن كان يشبه كتابه كتابَه في جوانب كثيرة إلا أن هناك فرقا جوهريا يختلفان فيه.

---

[1] - انظر مقدمة الشيخ زاهد الكوثري لكتاب آداب الشافعي ومناقبه ص 8.

[2] - مقدمة تقدمة كتاب الجرح والتعديل ص (ي – يا).

(لقد ألف البخاري كتابه وسماه التاريخ مع أنه يضم مادة كبيرة في تراجم الرواة وعلل الحديث إلا أنه في مقياس الجرح والتعديل لم يبلغ الغاية التي تنشد في الكتب المؤلفة لهذا الغرض، فقد وقف البخاري - عليه الرحمة - بكتابه في منتصف الشوط، وجاء ابن أبي حاتم فسار بالكتاب إلى نهايته، وذلك لأنه حشد له من أقوال النقاد في الجرح والتعديل ما تم به فائدته، وهذا العمل في الحقيقة يمثل نقلة عظيمة بمادة الكتاب).

ثم يواصل فيقول: (ولعل تسمية البخاري نفسه تبنىء عن الدائرة التي أرادها لكتابه فوقف عندها ولم يبعد عنها فسماه التاريخ، وهذا كما سبق مسمى واسع الدائرة غير محدد الغاية، أما النقلة التي حققها ابن أبي حاتم وسعى إليها تتمثل أولا في اختياره اسم الكتاب حيث سماه (الجرح والتعديل)، وانطلاقا من هذا المسمى تحددت أبعاد العمل عنده فوفاه حقه، وجمع فيه ما يتصل بمادته اتصالا مباشرا بعد أن استخلص التراجم من كتاب التاريخ للبخاري، وأصبح كتابه مصدرا هاما في بابه أقر له النقاد بالفضل والجودة، وقد جرده من مادة العلل وغيرها وألف في علل الحديث كتابا مستقلا حذا فيه حذو الترمذي في تأليفه العلل والبزاز في كتابه المسند المعلل)[1].

ثالثا: هل اطلع الرازيون على التاريخ الكبير؟

لا أعني بـ (الرَّازِيَّيْنَ) هنا غير أبي حاتم وأبي أبي زرعة وعبد الرحمن ابن أبي حاتم، فهل اطلع هؤلاء على التاريخ الكبير؟ وإذا اطلعوا عليه هل نسخه عبد الرحمن الرازي في كتابه المسمى بـ (الجرح والتعديل) ناسبا ذلك إلى أبيه وأبي زرعة؟

---

[1] - انظر تاريخ يحيى بن معين برواية العباس الدوري 1/13-14-15.

لقد تعرف الرازيون عليه من أربع طرق:

الأولى من طريق الفضل بن العباس المعروف بالصائغ، هذا الرجل هو أول من نسخ كتاب التاريخ الكبير وأدخله إلى الري[1]، فعرضه على أبي زرعة الرازي فنظر فيه فوجد به أخطاء، وقد حكى أبو زرعة ذلك فقال: (حمل إليَّ الفضل ابن العباس المعروف بالصائغ كتاب التاريخ ذكر أنه كتبه من كتاب محمد ابن إسماعيل البخاري فوجدت فيه...)[2].

والذي يظهر من الشواهد الثابتة في الموضوع أن أبا زرعة الرازي قرأ تلك النسخة من أولها إلى آخرها، فنبه على ما رآه خطأ، وصوب ما رآه يحتاج إلى تصويب، وأقر ما كان صوابا، ثم انتقل الكتاب إلى أبي حاتم الرازي فنظر فيه وفي نقد أبي زرعة الرازي له، فوافق البخاري تارة وخالف أبا زرعة أخرى كما خالف البخاري في بعض التراجم ووافق أبا زرعة، واستدرك على التاريخ الكبير مواضع كثيرة، وقد جمع عبد الرحمن الرازي مجمل تلك الانتقادات في مؤلف شهير بعنوان: (بيان خطأ البخاري في تاريخه)[3]، وقد بين عبد الرحمن الرازي في مقدمة الكتاب أن تلك الأخطاء إنما هي تصحيحات للفضل بن العباس[4].

الطريقة الثانية سؤالات طلبة العلم على الجملة، الذين يسمعون أشياء من التاريخ الكبير فيلقوها على أئمة النقد مثل أبي حاتم وأبي زرعة، ومن هؤلاء خالد بن أحمد أبو الهيثم الذهلي[5] يحكي أبو زرعة الرازي فيقول: (وسألني خالد

---

(1) - انظر الإرشاد 959/3. والفضل بن العباس هو أبو بكر المعروف بفضلك الرازي، كانت وفاته سنة سبعين ومائتين، ترجمته في تاريخ بغداد 367/12 ترجمة 6803 تذكرة الحافظ 600/2، وطبقات الحفاظ ص 272.

(2) - كتاب بيان خطأ البخاري في كتابه.. ص 2.

(3) - الكتاب مطبوع ومتداول، وهو من بين مؤلفات أبي حاتم الرازي وولده عبد الرحمن.

(4) - انظر كتاب بيان خطأ محمد بن إسماعيل في تاريخه.. ص 2.

(5) - ترجمته في تاريخ بغداد 314/8 رقم 4409.

ابن أحمد أبو الهيثم أن أنظر له شيئا في هذا الكتاب، فأصحح له، فنظرت فغيرت أشياء أخطأ فيه وضعف) .[1]

يتكلم أبو زرعة الرازي هنا عن كتاب التاريخ الكبير، وعن محمد ابن إسماعيل البخاري رحمه الله، وبين أنه سئل في الموضوع، وطلب منه تصحيح ذلك، وليس بصحيح ما راج من أن الرازيين أقعدا عبد الرحمن أمامهما يسألهما عن الترجمة بعد الأخرى.

الطريقة الثالثة عبد الرحمن الرازي نفسه، فإنه تعرف على كتاب التاريخ الكبير من جهة من وفد إلى الري طالبا للعلم، ولا يبعد أن يكون قد استفاده من الفضل بن العباس الصائغ الذي نسخ التاريخ الكبير وكتبه عن محمد بن إسماعيل البخاري، والفضل الصائغ أحد علماء الري وقد عرفه عبد الرحمن فأخرج له ترجمة في الجرح والتعديل[2]، أو من طريق خالد ابن أحمد أبي الهيثم الذي هو من شيوخه ومن شيوخ والده.

المهم من هذا كله هو أن عبد الرحمن حصل على التاريخ الكبير فعرض ما فيه على أبيه وأبي زرعة، يدلنا على هذا أنه كان يتوجه إليهما بالسؤالات في الموضوع، وهي طريقة غير مذمومة عند من عابها، لأنها من طرق تحصيل العلم ومن وسائل ضبطه وتصحيحه، وبهذه الطريقة تحمَّل وحصَّل.

الطريقة الرابعة هي من جهة البخاري نفسه، فقد سمع منه الرازيان تاريخه أو شيئا منه خارج الري، وحين دخل إلى الري، فقد حل بالري في سنة خمسين ومائتين وجلس إليه علماء الري ومنهم أبو حاتم وأبو زرعة وغيرهما، فسمعوا منه وسمع منهم، ومن دون شك سيكون التاريخ الكبير حاضرا في مجالس العلم، ولا

---

(1) - موضح أوهام الجمع والتفريق 15/1.
(2) - انظر الجرح والتعديل 66/7 رقم 373.

يبعد أن يكون البخاري عرض أشياء من تاريخه بالري، وقد أرّخ عبد الرحمن الرازي لهذه الزيارة في الجرح والتعديل[1].

أما خارج الري فقد ذكر أبو زرعة الرازي قائلا: (ورأيت محمد ابن إسماعيل ببغداد يقرأ عليهم هذا الكتاب...)[2].

هذه هي الطرق التي تعرف الرازيون من خلالها على التاريخ الكبير، لكن كيف تعاملوا معه؟ وبأية كيفية؟

يحكي أبو زرعة الرازي لأبي علي صالح بن محمد الملقب بجزرة[3] فيقول له: (يا أبا علي نظرت في كتاب محمد بن إسماعيل هذا أسماء الرجال فإذا فيه خطأ كثير)، ثم يعلل فيقول: (بليته إنه رجل كل من كان يقدم عليه من العراق، من أهل بخارى نظر في كتبهم، فإذا رآى اسما لا يعرفه وليس عنده كتبه، وهم لا يضبطون، وتكون كتبهم غير منقوطة فيضعه في كتابه خطأ، وإلا فما رأيت خراسانيا أفهم منه لولا عيّ في لسانه، وفي ذلك الكتاب أسام لا تعرف، ولم يبين من روى عنهم وعمن رووا، وأي شيء رووا، فيتحير الإنسان فيه)[4].

هذا ما ذكره أبو زرعة الرازي، إنه اطلع على تاريخ البخاري فوجد فيه أخطاء، وحاول أن يذكر سبب وقوع البخاري فيها، لكنه في رواية أخرى يبين أنه واجه الإمام البخاري، وقال له في ذلك، وبين له أن الخطأ ليس منه وإنما يُنقل بالخطأ، فقد حكى أنه رآه ببغداد يقرأ على الناس كتاب التاريخ، ويقول: (وإبراهيم

---

(1) – الجرح والتعديل 7/ 191 رقم 1086.

(2) - انظر موضح أوهام الجمع والتفريق 15/1.

(3) - ترجمته في تاريخ بغداد 322/9 رقم 4862.

(4) - أخرجه الخطيب البغدادي في موضح أوهام الجمع والتفريق 14/1-15. والعي المذكور في النص هو خلاف الفصاحة والبيان.

ابن شعيب روى عنه ابن وهب)، قال: (فقلت له: إنما هو إبراهيم بن شعيث)، قال: (ثم قلتُ له: أنت تنظر في كتب الناس فإذا مر بك اسم لا تعرفه أخذته، والخطأ فيه من غيرك، لأنهم كانوا لا يضبطون)[1].

والذي يظهر أن الإمام البخاري رحمه الله كان يستفيد من انتقادات الرازيين وتصويباتهم لتاريخه، فكان في كل مرة يضرب ويصحح، ويزيد وينقص ويصلح، واعترف رحمه الله بأنه صنف كتاب التاريخ ثلاث مرات[2]، وتناقل العلماء ذلك حتى أصبح معروفا ومشهورا[3]، وقد أوهم الخطيب البغدادي أن ذلك كان تعديا على البخاري وتاريخه حين قال: (وقد جمع عبد الرحمن بن أبي حاتم الرازي الأوهام التي أخذها أبو زرعة على البخاري في كتاب مفرد، ونظرتُ فيه فوجدتُ كثيرا منها لا تلزمه، وقد حكى عنه في ذلك الكتاب أشياء هي مدونة في تاريخه على الصواب بخلاف الحكاية عنه)[4]، وغاب عنه أن البخاري تدارك فصحح وأصلح.

رابعا: **لماذا انتقد الرازيون البخاري ؟**

انتقد الرازيون البخاري لأسباب منها:

1- الوفاء للعلم والإخلاص له، والسكوت عن الخطأ في هذا العلم إثم، لذلك كان النقد هو سمة هذا العلم، والنقد لا يضر الأئمة على الإطلاق، ولا يخلو عالم من أوهام وأخطاء، ويكفي البخاري فخرا أن يقرأ كتابه ويقوم ويصوب، وقد

---

(1) - موضح أوهام الجمع والتفريق 15/1.

(2) - انظر تاريخ دمشق 75/52 رقم 6098.

(3) - انظر مقدمة المعلمي اليماني لكتاب بيان خطأ البخاري ص (ج) وهامش ص 292/9 من كتاب الجرح والتعديل.

(4) - موضح أوهام الجمع والتفريق 15/1.

استفاد هو من ذلك، ولم يصدر منه ما يدل على أنه انتقر لذلك أو غضب، ولولا النقد الذي وجه إليه ما خرج التاريخ الكبير على صورته المخالفة لنقد الرازيين حين قال الخطيب ما قال.

2- لقد انتقد الرازيون كل علم تلقوه إذا كان فيه ما ينتقد، وقد فعلوا ذلك بصحيح مسلم كما فعلوا بالتاريخ الكبير، يحكي الإمام مسلم فيقول: (عرضت كتابي هذا المسند على أبي زرعة الرازي فكل ما أشار أن له علة تركته، وكل ما قال: إنه صحيح وليس له علة أخرجته)[1]، وكذلك فعل معه محمد ابن مسلم بن وارة الرازي[2].

3- لقد حاول الإمام البخاري استيعاب جميع رواة السنة النبوية، فجمع وأحسن الترتيب لكن تاريخه خال في الغالب من التصريح بالحكم على الرواة بالجرح والتعديل، وقد أحس أبو حاتم وأبو زرعة بهذا النقص فأحبا إكماله وتتميمه، ولذلك سمي الكتاب بـ (الجرح والتعديل)[3].

4- ثم إن الصيغة التي قُدِّمَتْ بها المادة العلمية تُشعر أن ما أدليا به كان نصيحة علمية، فقد طُلب منهما النظر في الكتاب، وسئلا عن أشياء كثيرة فأجابا عنها، وكتمان العلم لا يجوز في شريعة الإسلام، بل هو محرم على العالم قطعاً[4].

5- لم يفرق منتقدو كتاب الجرح والتعديل بين أسماء الرجال ومعرفة أحوالهم، فالقدر الذي يمكن الجزم به مما استفاده الرازيون هو أسماء الرجال على ترتيب منهجي معين، أما المعلومات المتعلقة بالسيرة وبيان الأحوال وما يتعلق بذلك فمختلف تماما، وهذا ما صرح به أبو زرعة حين قال لصالح جزرة: (يا أبا علي نظرت في كتاب محمد ابن إسماعيل هذا أسماء الرجال...).

---

(1) - صيانة صحيح مسلم ص 67.
(2) - المصدر السابق ص 99 – 100.
(3) - انظر مقدمة تقدمة المعرفة ص (ي).
(4) - استنادا إلى الآية 159 من سورة البقرة: (إن الذين يكتمون ما أنزلنا من البينات والهدى...).

6- ولا نبالغ حتى في استفادة الأسماء، لأن أسامي الرواة كانت متداولة من القرن الأول، وفي كل قرن يزيد الرواة، وكلما زادوا زادت محنة الاشتغال بهم، وقد صُنّفتْ كتب كثيرة في الرجال، وهذه الكتب وإن اختلفت أسماؤها فمضمونها واحد[1] وقد اختلفوا في طريقة العرض، فمنهم من رَتّبَ على السنين مثل خليفة بن خياط العصفري (240 هـ) في تاريخه، ومنهم من رَتبَ على الطبقات مثل محمد بن سعد وغيره، ومنهم من عرض المادة من دون أن يأخذ لنفسه طريقة معينة مثل أبي زرعة الدمشقي في تاريخه، ومنهم من رتب أسامي الرواة على حرف المعجم، وعلى هذا المنهج سار البخاري وتبعه في ذلك ابن أبي حاتم.

الفرع الثالث - منهج ابن أبي حاتم في الجرح والتعديل.

الكلام عن المنهج من شأنه أن يجلي الفوارق بين تاريخ البخاري وكتاب الجرح والتعديل لابن أبي حاتم، ومن شأنه أيضا أن يكشف عن مقدار التقائهما واتفاقهما في مواد علمية معينة، فإذا ثبت الاختلاف الكبير بين الكتابين كان هذا أمراً طبيعياً جدا، فلكل ناقد شخصيته العلمية، والمجهود في خدمة السنة يختلف من واحد إلى آخر، وإذا اتفقا فهذا أمر طبيعي أيضا لأن الاتفاق حول قضايا معينة من خصوصيات هذا العلم، وقد اتفق المحدثون كلهم قديمهم وحديثهم على أشياء بقيت ثابتة على مر الزمن، وما جاء هذا العلم إلا ليوحد الأمة على معرفة محددة، بذلك جاء القرآن، وبذلك جاءت السنة.

من البداية حاول ابن أبي حاتم أن يثبت شخصيته العلمية بكتاب الجزء الأول من موسوعته في الرجال والذي أُطلق عليه (تقدمة المعرفة للجرح والتعديل)، جعله مقدمة للعمل كله، أودع فيه قضايا علمية مهمة، اعتبرت أصول وقواعد هذا

---

[1] - راجع الإعلان بالتوبيخ لمن ذم التاريخ، الصفحات (338-343).

الفن، أبا ن فيه المؤلف على قدرة علمية قوية يستحيل أن تتصور أن في الأمر محاكاة أو تقليداً أو نسخاً لكتاب آخر[1]، وقد بين فيه منهجه في الكتاب وطريقته في ذلك فقال: (وقصدنا بحكايتنا الجرح والتعديل في كتابنا هذا إلى العارفين به، العالمين له، متأخرا بعد متقدم إلى أن انتهت بنا الحكاية إلى أبي وأبي زرعة رحمهما الله، ولم نحك عن قوم قد تكلموا في ذلك لقلة معرفتهم به، ونسبنا كل حكاية إلى حاكيها، والجواب إلى صاحبه، ونظرنا في اختلاف أقوال الأئمة في المسئولين عنهم فحذفنا تناقض قول كل واحد منهم، وألحقنا بكل مسئول عنه ما لاق به وأشبهه من جوابهم، على أنا قد ذكرنا أسامي كثيرة مهملة من الجرح والتعديل، كتبناها ليشتمل الكتاب على كل من روي عنه العلم رجاء وجود الجرح والتعديل فيهم فنحن ملحقوها بهم من بعد إن شاء الله تعالى، وخرجنا الأسامي كلها على حروف المعجم وتأليفها، وخرجنا ما كثر منها في الحرف الواحد على المعجم أيضا في أسماء آبائهم ليسهل على الطالب إصابة ما يريد منها ويتبعه لموضع الحاجة إليها إن شاء الله تعالى)[2].

ولنا على هذا النص تعليق هو كالآتي:

1- كشف لنا ابن أبي حاتم عن مقصده من وضع الكتاب وهو (حكاية الجرح والتعديل)، فهو حاك للجرح والتعديل ليس غير.

2- بين لنا أنه حكى الجرح والتعديل عن أهله العارفين به، والمتمكنين منه أما من قلت معرفته به فأضرب عنه صفحا، ولذلك لا يوجد في هذا الكتاب إلا عيون الروايات.

---

[1] - انظر تعليق المعلمي اليماني عليه تحت عنوان: (كتاب تقدمة المعرفة للجرح والتعديل ومزيته)، ص (ط).

[2] - الجرح والتعديل 2/37-38.

3- بدأ بمن عُرف عنه ذلك واشتهر به طبقة بعد أخرى من القرن الأول والثاني إلى أن انتهى ذلك إلى أبي حاتم وأبي زرعة، فإذا حكى عن أبي حاتم وأبي زرعة دل ذلك أنه استنفد ما قيل قبلهما، إلا ما فاته لعدم علمه به، ومن تأمل صنيع ابن أبي حاتم وجده قسمهم على طبقات أربعة:

الطبقة الأولى طبقة مالك بن أنس وسفيان بن عيينة وسفيان الثوري وشعبة بن الحجاج وحماد بن زيد والأوزاعي، ولأبي حاتم الرازي في تحديد أعيان هذه الطبقة رواية[1].

الطبقة الثانية طبقة يحيى بن سعيد القطان وعبد الرحمن بن مهدي وعبد الله بن المبارك وأبي إسحق الفزاري وأبي مسهر عبد الأعلى الدمشقي.

الطبقة الثالثة طبقة أحمد بن حنبل ويحيى بن معين وعلي بن المديني ومحمد بن عبد الله بن نمير الهمداني.

الطبقة الرابعة طبقة أبي زرعة وأبي حاتم الرازيين، وبهم انتهت حكاية الجرح والتعديل[2].

4- سماعه منهما كان في حياتهما، وتدوين ذلك عنهم كان بعد مماتهما، فكتاب الجرح والتعديل كُتب بعد قبضهما، ولذلك قال في النص: (رحمهما الله)[3]، وهذا يبعد القول بأنهما أقعداه يسألهما عن الترجمة بعد الأخرى ثم جمعا ذلك...

---

[1] - الجرح والتعديل 1/10-11.

[2] - المصدر السابق 1/14.

[3] - وكذلك قال في تراجم كثيرة من الجرح والتعديل، انظر 5/57 ترجمة عبد الله بن زيد، و5/83 ترجمة عبد الله بن شيبة بن خالد البكري، و3/154 ترجمة حجاج بن إبراهيم الأزرق، و3/13 ترجمة الحسن بن داود العبدي.

5- التزم ابن أبي حاتم بالأمانة العلمية في حكاية الجرح والتعديل، فمن له حكاية نسبها إليه، ومن له جواب على سؤال أورده له، وهو لا يدلس بأي حال من الأحوال، سأله بعض تلامذته يوما: (هذا الذي تقول: سئل أبو زرعة سأله غيرك وأنت تسمعه أو سأله وأنت لا تسمع؟ فقال: كلما أقول: سئل أبو زرعة فإني قد سمعته منه إلا أنه سأله غيري بحضرتي، فقال: فلذلك لا أقول: سألته، وأنا فلا أدلس بوجه ولا سبب)[1].

6- صادف ابن أبي حاتم في جمع المادة العلمية اختلافات وتناقضات، فدقق فيها، ومحصها ووازن بين أرجحها فدونه في كتابه.

7- هناك تراجم كثيرة لم يذكر فيها جرحا ولا تعديلا، كتبها على نية أنه إذا وجد فيها شيئا من ذلك ألحقه بها، وهذا أيسر في تذكرها، لأن الرواة المذكورين المهملين هم من رواة العلم، وقد التزم المصنف بذكر كل من روى عنه العلم.

8- ذكر أنه رتب أسامي الرواة على حرف المعجم، ثم على الحرف الثاني تيسيرا على الباحثين وتسهيلا.

9- لم يكن عبد الرحمن الرازي حاكيا للجرح بإطلاق بل كان يورد رأيه في بيان أقوال الرجال إلى جانب رأي والده.

10- جمع الأفرادَ في باب مستقل، ويقصد بالأفراد الأسماء التي اختلفت عن بعضها في الاسم من دون أن تتفق فيه وفي النسب، كان يجمعها في باب واحد على اعتبار الحرف الذي تبتدئ به، مثل قوله: (باب تسمية من رُوِيَ عنه العلم من الأفراد الذين ابتداء أسمائهم على الثاء)[2]، (باب تسمية من رُوِيَ عنه العلم ممن ابتداء أسمائهم على الجيم من الأفراد)[3]...

---

[1] - الجرح والتعديل 501/4 ترجمة طاوس بن كيسان.
[2] - انظر الجرح والتعديل 471/2.
[3] - المصدر السابق 543/2.

11- من الملاحظات على كتاب الجرح والتعديل وجود بياضات في موضع الرواة من الشيوخ أو من التلاميذ، وقد نبه الشيخ المعلمي اليماني في تعليقه على بعضها أن ذلك من الناسخ[1].

12- وتراجم تكررت على غير قصد توهما من الناسخ أو من المصنف وهي كثيرة[2]، ومنها ما تكرر ثلاث مرات[3].

13- وتراجم من الأفراد لم تلحق ببابها وذكرت في أبواب أخرى[4].

14- وتراجم لم تأخذ مكانها وفق ترتيب حرف المعجم، وهي كثيرة.

وما ذكرناه من أوهام بعضه يرجع إلى الناسخ الذي كان ينقل المادة العلمية ويرويها عن عبد الرحمن الرازي على الصيغة التي تتكرر في الكتاب وهي: (حدثنا عبد الرحمن)، (قال أبو محمد)، وبعضه يرجع إلى عبد الرحمن الرازي الذي جمع المادة العلمية وحدث بها، وبعضه يرجع إلى من روى عنهم وأخرج لهم.

المطلب الخامس: كتاب التاريخ للإمام يحيى بن معين

كتاب التاريخ برواية أبي حاتم عن إسحق بن منصور عن يحيى بن معين في الجرح والتعديل، هي رواية واسعة وعريضة ضمنها عبد الرحمن الرازي في كتابه

---

(1) - انظر على سبيل المثال لا الحصر.
- 436/2 رقم الترجمة 1731.
- 444/2 رقم الترجمة 1782.
- 428/2 رقم الترجمة 1703.
- 429/2 رقم الترجمة 1709.
- 427/2 رقم 1698.
- 407/2 رقم الترجمة 1600.
- 374/2 رقم الترجمة 1448.

(2) – انظر على سبيل المثال: الجرح والتعديل 458/2 رقم 1849، و472/2 رقم 1923.
ثم انظر 457/2 رقم 1845 وقارن بالترجمة رقم 1851 الموجودة في 458/2.

(3) – ترجمة عبد الله بن مطرف، انظر 152/5-153 و 182/5، و174/5.

(4) - انظر مثلا الجرح والتعديل 446/2 رقم 1793.

الجرح والتعديل، وبما أن هذه الرواية فُقدت من جُملة ما فُقد من مصنفات أبي حاتم قمنا بجمعها من كتاب الجرح والتعديل، ورتبناها ترتيبا منهجيا يليق بها، ثم قارنا بين تراجم هذه الرواية وتراجم أشهر الروايات عن الإمام يحيى، وأعني بذلك رواية عباس الدوري وعثمان الدارمي، ورواية أبي خالد الخلال، ولاعتبارات كمية أفردناها عن هذا الجزء وجعلناها في جزء مستقل، وهو الجزء الرابع من هذه الدراسة، فتلتمس فيه، فإنه من نوادر تراث السنة المفقود.

خلاصة الفصل الثالث

تقدم معنا في هذا الفصل - وهو الثالث والأخير - عرض جهود أبي حاتم في تأدية العلم ونشره وذلك من خلال جوانب ثلاثة: الأول أقواله في الحث على طلب العلم بآدابه وأخلاقه مع بيان حفظه ومنزلة الحفظ في هذا العلم، وعرض إفاداته وبيان دور الإفادة، والجانب الثاني في الطرق والأساليب التي توسل بها لتلقين العلم وتأديته، والثالث في تجلية جهوده في التأليف والتصنيف، وذلك ببيان المؤلفات المنسوبة إليه على التحقيق وتميزها عن المؤلفات المنسوبة إليه على الوهم والخطأ، مع مناقشة ما تجب مناقشته مما هو له ونسب لأبي زرعة وحده، وأعني بذلك كتاب الضعفاء والمتروكين الذي رواه البرذعي عنهما، وروايات أخرى فقدت من جملة ما فقد من تراث الإمام أبي حاتم الرازي قمنا بجمعها وترتيبها ومقارنتها بمثلها وشبيهها وأعني بذلك كتاب التاريخ ليحيى بن معين برواية أبي حاتم عن إسحق بن منصور عن يحيى بن معين، كما لم ننس أن نعقد مطلبا نحرر فيه المقال حول ما راج من أن كتاب الجرح والتعديل لابن أبي حاتم هو نسخة من كتاب التاريخ للبخاري، وأن الرازيين ضمناه في هذا الكتاب المسمى بـ (الجرح والتعديل)، بهذه المطالب نكون قد استوفينا الكلام في الفصل الثالث، ***والحمد لله الذي بنعمته تتم الصالحات.***

الفهارس العامة للبحث

1- فهرس المصادر والمراجع

2- فهرس موضوعات البحث

1- فهرس المصادر والمراجع

1- كتب مصادر السنة[1]

1-1 صحيح محمد بن إسماعيل البخاري، متنه في فتح الباري للحافظ ابن حجر العسقلاني[2].

1-2 صحيح مسلم بن الحجاج القشيري النيسابوري، تحقيق وتعليق محمد فؤاد عبد الباقي.

1-3 الترغيب والترهيب من الحديث الشريف للحافظ زكي الدين عبد العظيم ابن عبد القوي المنذري، ضبطه وعلق عليه مصطفى محمد عمارة، المكتبة العصرية بصيدا ودار الجيل ببيروت، ودار الحديث بمصر، طبع سنة 1987 م.

1-4 سنن ابن ماجة، تحقيق وتعليق محمد فؤاد عبد الباقي، دار إحياء التراث العربي، طبع سنة 1975 م.

1-5 سنن ابن ماجة تحقيق محمد فؤاد عبد الباقي - دار الكتب العلمية - بيروت - لبنان بلا تاريخ.

1-6 سنن أبي داود - سليمان بن الأشعث السجستاني - راجعه وضبطه وعلق عليه محمد محيي الدين عبد الحميد - دار الفكر - بلا تاريخ.

1-7 سنن الترمذي، يسمى بالجامع الصحيح، تحقيق كمال يوسف، دار الكتب العلمية، بيروت لبنان، الأولى 1987 م.

---

[1] - رتبت المصادر والمراجع داخل كل نوع على حرف المعجم، ولم أدخل الصحيحين في هذا الترتيب لشرفهما، ولحصول الإجماع على تقدمهما.

[2] - سيأتي في النوع الثاني.

1-8 سنن الترمذي، تحقيق وتصحيح عبد الوهاب عبد اللطيف، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، الثانية 1983 م.

1-9 سنن الترمذي، تحقيق وتعليق عبد الرحمن محمد عثمان، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، بدون تاريخ.

1-10 سنن النسائي بشرح الحافظ جلال الدين السيوطي وحاشية السندي، دار الكتاب العربي، بيروت، لبنان، بدون تاريخ.

1-11 المستدرك على الصحيحين لأبي عبد الله محمد بن عبد الله الحاكم النيسابوري مع تضمينات الإمام الذهبي في التلخيص والميزان، والعراقي في أماليه، والمناوي في فيض القدير، دراسة وتحقيق مصطفى عبد القادر عطا - دار الكتب العلمية - بيروت لبنان - الأولى 1990.

1-12 مسند الإمام أحمد بن حنبل الشيباني - المكتب الإسلامي - الأولى - 1993 م.

1-13 مسند الإمام أحمد بن حنبل الشيباني - طبعة دار الفكر - بدون تاريخ.

2- كتب شروح الحديث وتحقيقه:

2-14 سلسلة الأحاديث الصحيحة لناصر الدين الألباني - المكتب الإسلامي - الطبعة الرابعة.

2-15 سلسلة الأحاديث الضعيفة لناصر الدين الألباني - منشورات لجنة إحياء السنة - مصر.

2-16 صيانة صحيح مسلم من الإخلال والغلط وحمايته من الإسقاط والسقط، لأبي عمرو ابن الصلاح، تحقيق موفق بن عبد الله بن عبد القادر - دار الغرب الإسلامي - الطبعة الثانية 1408 هـ - 1987 م.

2-17 فتح الباري، شرح صحيح البخاري للحافظ ابن حجر العسقلاني، تحقيق عبد العزيز بن عبد الله بن باز ومحمد فؤاد عبد الباقي - دار الكتب العلمية - بيروت - لبنان - الأولى 1989 م.

2-18 المنار المنيف في الصحيح والضعيف لابن القيم، تحقيق عبد الفتاح أبو غدة - الطبعة الثانية 1403 هـ.

3- كتب مصطلح الحديث:

3-19 أدب الإملاء والاستملاء لأبي سعيد عبد الكريم بن محمد بن منصور السمعاني المتوفى سنة 562 هـ، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، بدون تاريخ.

3-20 الإلماع في أصول الرواية وتقييد السماع للقاضي عياض اليحصبي السبتي، تحقيق السيد أحمد صقر، دار التراث، المكتبة العتيقة، تونس، الطبعة الثانية.

3-21 الباعث الحثيث شرح اختصار علوم الحديث للحافظ ابن كثير، تحقيق أحمد محمد شاكر، دار الكتب العلمية - بيروت، لبنان، الأولى 1983 م.

3-22 تدريب الراوي في شرح تقريب النووي للحافظ جلال الدين السيوطي، من تحقيق عبد الوهاب عبد اللطيف، دار الفكر، بيروت - لبنان، طبع سنة 1409 هـ الموافق 1988 م.

3-23 التقييد والإيضاح شرح مقدمة ابن الصلاح للحافظ زين الدين بن الحسين العراقي، تحقيق عبد الرحمن محمد عثمان، المكتبة السلفية، السعودية، الأولى 1969 م.

3-24 جامع بيان العلم وفضله وما ينبغي في روايته وحمله لأبي عمر يوسف ابن عبد البر القرطبي، دار الفكر، بدون تاريخ.

3-25 الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع تأليف الحافظ الخطيب البغدادي تحقيق الدكتور محمود الطحان، مكتبة المعارف، الرياض، السعودية، طبع سنة 1983 م.

3-26 المحدث الفاصل بين الراوي والواعي لابن خلاد الرامهرمزي تحقيق د. محمد عجاج الخطيب، دار الفكر، الطبعة الثانية 1984 م.

3-27 المنهج الإسلامي في الجرح والتعديل للدكتور فاروق حمادة، مكتبة المعارف، الرباط، الأولى 1402 هـ الموافق 1982 م.

3-28 المنهج الإسلامي في الجرح والتعديل للدكتور فاروق حمادة، دار نشر المعرفة، الرباط الثانية 1409 هـ الموافق 1989 م.

3-29 الموقظة في علم المصطلح للإمام شمس الدين محمد بن أحمد الذهبي، تحقيق عبد الفتاح أبو غدة، مكتبة المطبوعات الإسلامية بحلب، الطبعة الثانية 1412 هـ.

3-30 فتح المغيث شرح ألفية الحديث تأليف الإمام شمس الدين السخاوي، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، الأولى 1983 م.

4- كتب تفسير القرآن وعلومه

4-31 تفسير القرآن العظيم للحافظ ابن كثير، دار المعرفة، بيروت، لبنان، طبع سنة 1969 م.

4-32 تفسير القرآن العظيم للحافظ ابن كثير، دار الأندلس، الطبعة الثالثة 1980 م.

4-33 تفسير القرآن العظيم مسندا عن رسولا الله صلى الله عليه وسلم والتابعين، تأليف عبد الرحمن بن محمد بن إدريس الرازي المعروف بابن أبي حاتم، (327 هـ) -تحقيق أسعد محمد الطيب - إعداد الدراسات والبحوث بمكتبة نزار الباز - الطبعة الأولى 1417 هـ - 1997 م - العربية السعودية.

5- كتب العلل والمراسيل

5-34 شرح علل الترمذي للحافظ زين الدين عبد الرحمن بن أحمد الشهير بابن رجب الحنبلي، تحقيق وتعليق صبحي السامرائي، عالم الكتب، الثانية 1985 م.

5-35 علل الحديث للإمام أبي محمد عبد الرحمن بن أبي حاتم الرازي، دار المعرفة لبنان، طبعة سنة 1985 م.

5-36 المراسيل لعبد الرحمن بن أبي حاتم الرازي، تعليق أحمد عصام الكاتب، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان - الأولى 1403 هـ الموافق لـ 1983 م.

6- كتب الفقه وأصوله وتاريخ التشريع

6-37 مجموع الفتاوى لشيخ الإسلام ابن تيمية - جمعها ورتبها عبد الرحمن ابن محمد بن قاسم - طبعه مكتبة المعارف بالمغرب، بإشراف المكتب الثقافي السعودي بالمغرب. بدون تاريخ.

7- كتب العقيدة

7-38 الأسماء والصفات للبيهقي تحقيق وتعليق وفهرسة الشيخ عماد الدين أحمد حيدر، مركز الخدمات والأبحاث الثقافية، دار الكتاب العربي، لبنان، الطبعة الأولى 1405 هـ 1985 م.

7-39 التبصير في الدين وتمييز الفرقة الناجية عن الفرق الهالكين، لأبي مظفر الاسفراييني - تحقيق محمد زاهد الكوثري - مطبعة الأنوار - 1940 م.

7-40 شرح أصول اعتقاد أهل السنة والجماعة من الكتاب والسنة وإجماع الصحابة والتابعين من بعدهم لأبي القاسم اللالكائي، تحقيق د. أحمد سعد حمدان، دار طيبة للنشر والتوزيع، الرياض، الأولى.

7-41 الفرق بين الفرق وبيان الفرقة الناجية لعبد القاهر بن الطاهر البغدادي، منشورات دار الآفاق الجديدة، بيروت، الطبعة الثانية 1977 م.

8- كتب الجرح والتعديل وتواريخ الرواة

8-42 الإرشاد في معرفة علماء الحديث للحافظ أبي يعلى الخليل بن عبد الله ابن أحمد بن الخليل الخليلي القزويني - دراسة وتحقيق الدكتور محمد سعيد ابن عمر إدريس - مكتبة الرشد - الرياض - المملكة السعودية - الأولى 1409 هـ الموافق لـ 1989 م.

8-43 الاستيعاب في معرفة الأصحاب لابن عبد البر القرطبي، مطبوع بهامش كتاب الإصابة، طبعة دار صادر، الأولى.

8-44 الإصابة في تمييز الصحابة للحافظ ابن حجر العسقلاني، تحقيق علي محمد البجاوي، دار نهضة مصر للطباعة والنشر، القاهرة، بدون تاريخ.

8-45 بيان خطأ البخاري في تاريخه للإمام أبي محمد عبد الرحمن الرازي (327 هـ) - مؤسسة الكتب الثقافية - تحقيق عبد الرحمن يحيى المعلمي اليماني - بدون تاريخ.

8-46 التاريخ الكبير تأليف الإمام محمد بن إسماعيل البخاري (256 هـ) - دار الكتب العلمية - بيروت - لبنان - طبعة 5 محرم 1407 - 9 شتنبر 1986 م.

8-47 تذكرة الحفاظ لأبي عبد الله شمس الدين الذهبي، دار إحياء التراث العربي، بدون تاريخ.

8-48 تقدمة الجرح والتعديل لعبد الرحمن بن أبي حاتم الرازي، تحقيق المعلمي اليماني، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، الأولى 1952 م.

8-49 تقريب التهذيب لابن حجر العسقلاني - (852 هـ) - مؤسسة الرسالة - بعناية عادل مرشد - الأولى 1416 هـ - 1996 م -

8-50 تقريب التهذيب لابن حجر، تحقيق عبد الوهاب عبد اللطيف، دار المعرفة للطباعة والنشر، بيروت، لبنان، الثانية 1975 م.

8-51 تهذيب التهذيب للحافظ ابن حجر العسقلاني، دار الفكر، الطبعة الأولى 1404 هـ الموافق 1984 م.

8-52 تهذيب الكمال في أسماء الرجال لجمال الدين أبي الحجاج يوسف المزي، تحقيق وتعليق بشار عواد، مؤسسة الرسالة الأولى 1992 م.

8-53 الجرح والتعديل لعبد الرحمن بن أبي حاتم الرازي، تحقيق المعلمي اليماني، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، الأولى 1952 م.

8-54 رواة الحديث الذين سكت عنهم أئمة الجرح والتعديل بين التوثيق والتجهيل تأليف عذاب محمود الحمش - الرياض - المملكة العربية السعودية - طبعة 1984 م.

8-55 سير أعلام النبلاء للإمام شمس الدين الذهبي، تحقيق شعيب الأرناؤوط، الرابعة 1986 م.

8-56 الضعفاء الكبير لأبي جعفر محمد بن عمرو بن حماد العقيلي، تحقيق الدكتور عبد المعطي أمين قلعجي، دار الكتب العلمية، بيروت، الأولى 1404 هـ 1984 م.

8-57 الضعفاء والكذابين والمتروكين من أصحاب الحديث لأبي زرعة وأبي حاتم الرازيين، مخطوط بالجامعة الإسلامية في المدينة المنورة.

8-58 لسان الميزان للحافظ ابن حجر العسقلاني، دار الفكر، بدون تاريخ.

8-59 معجم شيوخ الإمام أحمد في المسند للدكتور عامر حسن صبري، دار البشائر الإسلامية، بيروت - لبنان، الطبعة الأولى 1413 هـ 1993 م.

8-60 ميزان الاعتدال في نقد الرجال للحافظ شمس الدين الذهبي، تحقيق علي البجاوي، دار الفكر، بدون تاريخ.

8-61 موضح أوهام الجمع والتفريق للحافظ أبي بكر الخطيب البغدادي 463 هـ - تحقيق الدكتور عبد المعطي أمين قلعجي - دار الباز - مكة المكرمة - الأولى 1407 هـ - 1987 م.

9- كتب الطبقات والمناقب

9-62 آداب الشافعي ومناقبه لأبي محمد عبد الرحمن بن أبي حاتم الرازي، دار الكتب العلمية بيروت، لبنان، تحقيق وتعليق عبد الغني عبد الخالق، بدون تاريخ.

9-63 طبقات الحنابلة للقاضي أبي الحسين محمد بن أبي يعلى، طبعه وصححه محمد حامد الفقي، مطبعة السنة المحمدية، القاهرة، طبع سنة 1952 هـ.

9-64 طبقات الشافعية الكبرى لتاج الدين ابن السبكي، تحقيق عبد الفتاح محمد لحلو ومحمود محمد الطناجي، دار إحياء الكتب العربية، بدون تاريخ.

9-65 طبقات الشافعية لأبي بكر هداية الله الحسيني، حققه وعلق عليه عادل نويهض، دار الآفاق الجديدة، بيروت، لبنان، الثانية 1979 م.

9-66 طبقات علماء الحديث لأبي عبد الله محمد بن أحمد بن عبد الهادي، تحقيق أكرم البوشي، مؤسسة الرسالة، بيروت، الأولى 1989 م.

9-67 طبقات المفسرين للحافظ جلال الدين السيوطي، دار الكتب العلمية، بيروت، بدون تاريخ.

9-68 طبقات المفسرين لشمس الدين محمد بن علي بن أحمد الداودي، دار الكتب العلمية بيروت، الأولى 1983 م.

9-69 غاية النهاية في طبقات القراء لابن الجزري، نشره المستشرق الألماني برجستراسر، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الثانية 1980 م.

10- كتب الزهد والرقائق

10- 70 حلية الأولياء وطبقات الأصفياء لأبي نعيم الأصبهاني، دار الكتاب العربي الطبعة الرابعة.

10-71 الزهد الكبير للحافظ أبي بكر البيهقي، حققه عامر أحمد حيدر، مؤسسة الكتاب الثقافية دار الجنان الأولى 1987 م.

11- كتب تواريخ البلدان

11-72 تاريخ أصبهان أو ذكر أخبار أصبهان لأبي نعيم الأصبهاني، تحقيق سيد كسروي حسن، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان الأولى 1990 م.

11-73 تاريخ دمشق الكبير - تأليف أبي القاسم علي بن الحسن ابن هبة الله الشافعي المعروف بابن عساكر - دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع - الأولى 1416 هـ - 1996 م.

11-74 تاريخ بغداد أو مدينة السلام لأبي بكر أحمد بن علي الخطيب البغدادي، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، الأولى.

11-75 تاريخ جرجان للسهمي، عالم الكتب، بيروت، الطبعة الثالثة.

11-76 التدوين في أخبار قزوين لعبد الكريم بن محمد الرافعي القزويني، تحقيق عزيز الله العطاردي، طبعه دار الكتب العلمية ببيروت، التوزيع بمكة المكرمة، 1987 م.

11-77 مختصر تاريخ دمشق لابن عساكر لمحمد بن مكرم المعروف بابن منظور - تحقيق وفاء تقي الدين، دار الفكر، الأولى سنة 1990 م.

11-78 معجم البلدان لأبي عبد الله، شهاب الدين ياقوت الحموي، دار إحياء التراث العربي، بيروت، بدون تاريخ.

12- كتاب التاريخ العام

12-79 الإعلان بالتوبيخ لمن ذم التاريخ للحافظ شمس الدين السخاوي، حققه وعلق عليه بالإنجليزية فرانز روزنتال، راجع التعليقات والمقدمة وأشرف على نشره الدكتور صالح أحمد العلي، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، بدون تاريخ.

12-80 البداية والنهاية للحافظ ابن كثير، تحقيق الدكتور أحمد أبو ملحم والدكتور علي عطوي وآخري، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، بدون تاريخ.

12-81 تاريخ التراث العربي لفؤاد سيزكين، نقله على العربية الدكتور محمود فهمي حجازي والدكتور فهمي أبو الفضل، الهيئة المصرية العامة للكتاب، 1977 م.

12-82 شذرات الذهب في أخبار من ذهب لأبي الفلاح عبد الحي الحنبلي، دار المسيرة، بيروت، الثانية 1979 م.

12-83 العبر في أخبار من غبر للحافظ الذهبي - تحقيق فؤاد سيد - الكويت - طبعة سنة 1961 م.

12-84 المنتظم في تاريخ الأمم والملوك لأبي الفرج عبد الرحمن بن علي ابن محمد بن الجوزي، دراسة وتحقيق محمد عبد القادر عطا ومصطفى عبد القادر عطا مراجعة نعيم زرزور، دار الكتب العلمية بيروت، الأولى 1992 م.

12-85 الوافي بالوفيات لصلاح الدين خليل بن أيبك الصفدي تحقيق محمد ابن إبراهيم بن عمر ومحمد بن الحسين بن محمد باعتناء هلموت ريتر، نشره فرانز شتايز بفيسبادن سنة 1961 م.

12-86 وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان شمس الدين بن خلكان تحقيق الدكتور إحسان عباس، دار الثقافة بيروت، بدون تاريخ.

12-87 كتاب الزينة في الكلمات الإسلامية العربية - لأبي حاتم أحمد بن حمدان الرازي - تحقيق حسين بن فيض الله الهمذاني - القاهرة 1975 م.

13- كتب اللغة

13- 88 لسان العرب لابن منظور الإفريقي، طبعة إحياء التراث العربي - بيروت - لبنان - مراجعة وتصحيح أمين محمد عبد الوهاب ومحمد الصادق العبيدي، الطبعة الثالثة 1419 هـ الموافق لـ 1999 م. (طبعة ملونة).

14- كتب الأنساب والفهارس

14-89 الأعلام: قاموس تراجم لأشهر الرجال والنساء من العرب والمستعربين والمستشرقين لخير الدين الزركلي، دار العلم للملايين، بيروت، الطبعة الخامسة.

14-90 الأنساب لأبي سعيد السامعاني، تقديم وتعليق عبد الله بن عمر البارودي، دار الجنان، الأولى 1988 م.

14-91 الرسالة المستطرفة بيان مشهور كتب السنة المشرفة لجعفر الكتاني، دار الفكر دمشق، الثالثة 1964 م.

14-92 الفهرست لابن النديم، تحقيق رضا محمد، بدون تاريخ وبدون الإشارة إلى مكان الطبع.

14-93 كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون، لحاجي خليفة، دار العلوم، بيروت، بالأوفست، بدون تاريخ.

14-94 كنز العمال في سنن الأقوال والأفعال للمتقي الهندي، تحقيق بكري جياني وصفوة السقا، مؤسسة الرسالة، بيروت، لبنان، 1979 م.

14-95 معجم المؤلفين، تراجم مصنفي الكتب العربية، تأليف عمر رضا كحالة، مكتبة المثنى، بيروت، دار إحياء التراث العربي، بدون تاريخ.

14-96 المغني في معرفة رجال الصحيحين، إعداد صفوت عبد الفتاح محمود، دار الجيل، بيروت، ودار عمار عمان، الطبعة الأولى 1987 م.

14-97 هدية العارفين، أسماء المؤلفين وآثار المصنفين لإسماعيل باشا البغدادي، دار العلوم الحديثة، بيروت، لبنان، طبع في إسطامبول سنة 1955 م.

15- كتب الدراسات العامة

15-98 أخبار الحمقى والمغفلين لأبي الفرج عبد الرحمن بن علي بن الجوزي، نشرته مكتبة الغزالي، طبع في بيروت، بلبنا،ن بدون تاريخ.

15-99 أبو حاتم الرازي وجهوده في خدمة السنة النبوية - الجزء الأول في التعريف بأبي حاتم محمد بن إدريس - د. محمد خروبات - المطبعة الوطنية بمراكش - الأولى 2003 م.

15-100 أبو حاتم الرازي وجهوده في خدمة السنة النبوية - الجزء الثاني - المشيخة والرحلات - د. محمد خروبات - المطبعة الوطنية بمراكش. الأولى 2004 م.

15-101 آداب الشافعي ومناقبه لأبي محمد عبد الرحمن بن أبي حاتم الرازي (327 هـ)، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، تحقيق وتعليق عبد الغني عبد الخالق، بدون تاريخ.

15-102 أبو زرعة وجهوده في السنة النبوية، للدكتور سعدي الهامشي، منشورات المجلس العلمي لإحياء التراث الإسلامي، المدينة المنورة، الأولى 1982 م.

15-103 الاعتصام لأبي إسحق إبراهيم بن موسى بن محمد الشاطبي، دار المعرفة، بيروت، بدون تاريخ.

15-104 تاريخ الأدب العربي لكارل بروكلمان، نقله على العربية الدكتور عبد الحليم النجار دار المعارف بمصر، الثانية.

15-105 هدي الساري (مقدمة فتح الباري) - تأليف الحافظ ابن حجر العسقلاني - تحقيق عبد العزيز بن عبد الله بن باز ومحمد فؤاد عبد الباقي - دار الكتب العلمية - بيروت - لبنان الأولى 1989.

16- المجلات

16-106 مجلة دعوة الحق - تصدر عن وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية بالمغرب - العدد 8 - السنة 17 - شوال من سنة 1396 هـ، (مقال للشيخ عبد الله ابن الصديق الغماري: رتب الحفظ).

2- فهرس لموضوعات البحث

▣ المقدمة العامة 7

▣ الفصل الأول: جهود أبي حاتم في تحصيل العلم وتحصيله 9

المبحث الأول: في طرق التحصيل 11

المطلب الأول: الكتابة والسماع 11

1- الكتابة المقرونة بالسماع 11

2- الكتابة غير المقرونة بالسماع 13

المطلب الثاني: السؤالات 13

أولا: سؤالاته لشيوخ الطبقة الأولى 15

ثانيا: سؤالاته لشيوخ الطبقة الثانية 25

المطلب الثالث: المذاكرة 28

المطلب الرابع: المطالعة والقراءة 29

المطلب الخامس: المكاتبة والمراسلة 35

المبحث الثاني: في العوامل والمؤهلات التي ساعدته على التحصيل 46

المطلب الأول: المؤهلات الشخصية 46

أولا: تبكيره في طلب العلم 46

ثانيا: حرصه عليه 47

ثالثا: معرفته للغة الفارسية 49
المطلب الثاني: الأسباب الخارجية 50
أولا: بلاد الري 51
ثانيا: عائلته 51
1- أسرة أبي زرعة الرازي 52
2- صلته بأبي زرعة الرازي 56
3- أسرة أبي حاتم الرازي 66
المطلب الثالث: في التعريف بابن أبي حاتم (أبو محمد الرازي)
وبجهوده العلمية 67
أولا: في التعريف به 67
ثانيا: في طرق تحصيله عن أبيه 77
1- السماع 78
2- القراءة 79
3- العرض 80
4- السؤالات 81
5- المذاكرة 84
6- الإملاء 85
7- الوجادة 85

ثالثا: جهوده الشخصية في التحصيل..... 86
1- مشاركته لأبيه..... 87
2- زياداته على أبيه..... 88
3- انفراده بضوابط أخرى 89
- خلاصة الفصل الأول 91
▣ الفصل الثاني: جهود أبي حاتم في ضبط العلم وتصحيحه 93
المبحث الأول: طرقه في ضبط العلم 95
المطلب الأول: الكتابة 95
أولا: عدة ما كتب عن الشيوخ 95
ثانيا: تثبته حال الكتابة..... 98
المطلب الثاني: المذاكرة 100
1- مذاكرته لأبي زرعة الرازي 101
2- مذاكرته لمحمد بن يحيى الذهلي 102
3- مذاكرته لهشام بن عمار..... 102
4- مذاكرته لمحمد بن مسلم بن وارة الرازي 102
المطلب الثالث: المناظرة 103
1- مناظرته لأبي زرعة الرازي 104
2- مناظرته لعبد الرحمن بن خراش 105

3- مناظرته لأحمد بن سنان 105
المطلب الرابع: العرض 106
1- الشيخ يقرأ وأبو حاتم يسمع ويصحح 106
2- الرجوع إلى الأصل للتحقق 108
3- عرض الحديث عليه سماعا 108
4- نظره في الكتب وتصحيحها 109
أ – الضرب أو التشطيب 109
ب – التعليم عليه بعلامة من العلامات 109
ج – تصحيح الحديث ببيان الوجه السليم في روايته 110
د – الامتناع عن كتابة الحديث من الأصل 110
هـ – رده لكتب بكاملها 110
5- عرض الحديث عليه بالمراسلة 110
6- عرض أقوال النقاد عليه للتقويم 111
7- عرضه الكتاب على الشيوخ 113
المبحث الثاني: طرقه في ضبط الراوي 114
المطلب الأول: طرق ضبط الراوي في شخصه 114
أولا: طرق عامة 114
ثانيا: طرق خاصة 115

1- ضبطه للراوي بذكر بعض فضائله 115
2- ضبطه للراوي بذكر ما غلب عليه من علم 115
3- ضبطه للراوي بذكر بعض الجوانب من سيرته الذاتية 116
المطلب الثاني: طرق ضبط الراوي في علمه 118
1- معرفته لألفاظ الرواة وأساليبهم في رواية الحديث 118
2- معرفته لألفاظ النقاد في بيانهم لأحوال الرواة 119
3- إحصاؤه لعدد شيوخ الراوي 119
4- إحصاؤه لمن روى عن الراوي 120
5- إحصاؤه لعدد الأحاديث التي رواها الراوي 121
- الصنف الأول: الضعفاء 124
- الصنف الثاني: الثقات 125
- خلاصة الفصل الثاني 128
▣ الفصل الثالث: جهوده في تأدية العلم ونشره 129
المبحث الأول: أقواله وإفاداته في نشر العلم 131
المطلب الأول: أقواله ومروياته في الحث على العلم وآدابه 131
أولا: حثه على العلم 131
ثانيا: آداب العلم وأخلاقه 133
1- ربط العلم بالتقوى 133

2- ربط العلم بالعمل 134
3- في تكفير لمن حلف ألا يحدث 134
4- ما يقال في المجلس 134
5- استحباب الرفق دون الإغلاض والخرق 135
المطلب الثاني: أبو حاتم الرازي حافظا 136
أولا: في تحديد معنى (الحافظ) 136
أ- آراء علماء السلف 136
ب- التعليق 141
ثانيا: في حفظ أبي حاتم 144
المطلب الثالث: أبو حاتم الرازي مفيدا 149
أولا: لقب مفيد 149
ثانيا: إفادة المشايخ له 152
ثالثا: مروياته في إفادات المشايخ 153
رابعا: إفادات أبي حاتم الرازي 159
المبحث الثاني: طرقه في تلقين العلم وتأديته 162
تمهيد 162
المطلب الأول: القراءة على الطلاب 162
المطلب الثاني: استملاؤه للعلم 163

المطلب الثالث: السؤالات 164
1- نماذج من أسئلة الطائفة الأولى 165
2- نماذج من أسئلة الطائفة الثانية 166
المطلب الرابع: المكاتبة 167
المطلب الخامس: المناولة وموقفه من التحديث بها 170
المطلب السادس: الوجادة وألفاظه فيها 171
المطلب السابع: ألفاظه في أداء العلم جُملة 174
1- السماع وألفاظه 174
2- القراءة والعرض وألفاظهما 177
3- الإجازة ولفظه فيها 178
المبحث الثالث: جهوده في التأليف والتصنيف 181
تمهيد 181
المطلب الأول: المؤلفات المنسوبة لأبي حاتم على التحقيق 184
المطلب الثاني: كتاب الضعفاء والكذابين والمتروكين لأبي زرعة وأبي حاتم، ومناقشة الأستاذ سعدي الهاشمي 194
المطلب الثالث: المؤلفات المنسوبة لأبي حاتم على الوهم 203
المطلب الرابع: تحرير المقال فيما بين كتاب الجرح والتعديل والتاريخ الكبير من اتصال وانفصال 208

الفرع الأول: حقيقة كتاب الجرح والتعديل 208
الفرع الثاني: الدفاع عن كتاب الجرح والتعديل 209
أولا: من زعم أن الكتاب غيبة 210
ثانيا: من وصف الكتاب بأنه نسخة من تاريخ البخاري 215
أ- آراء المتقدمين: عرض ونقد 215
ب- آراء المتأخرين: عرض ونقد 220
ثالثا: هل اطلع الرازيون على التاريخ الكبير؟ 226
رابعا: لماذا انتقد الرازيون البخاري؟ 230
الفرع الثالث: منهج ابن أبي حاتم في كتاب الجرح والتعديل 232
المطلب الخامس: كتاب التاريخ ليحيى بن معين برواية أبي حاتم عن إسحق بن منصور عن يحيى بن معين: جمعا وترتيبا ومقارنة 236
- خلاصة الفصل الثالث 238
□ الفهارس العامة للبحث 239
1- فهرس المصادر والمراجع 241
2- فهرس موضوعات البحث 255